

تقديم شيخنا الفاضل أزهر سنيقرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

لقد راجعت وقرأت ما كتبه أخي إبراهيم في رسالته الموسومة: «بالكواشف الجليلة المبينة لحدادية المدعو يوسف بن العيد العنابي وأصوله الحزبية الخلفية».

فألفيت رسالته طيبة في بابها، قد جمع فيها كاتبها من شبهات وتلبسات الحدادية، وردَّ عليها مبيناً لمنهج أهل السنة فيها، مؤيِّداً رده بأقوال العلماء الأثبات، إضافة إلى معرفته بحال المردود عليه في سوء خلقه، وخبث طويته.

هذا المفتون المتعالم الذي اتخذ من الطعن في الأفاضل دينه، والحط من قدرهم شغله، حيثما حلَّ.

فكان لزاماً على أخي إبراهيم ممن عايش هذا الدجال في البلاد اليمنية وعرف حقيقته - أن يخرس لسانه، ويبين للناس حاله، وأن ينصح لإخوانه، حتى لا ينخدع به من يجهل حاله، ولقد أجاد وأفاد.

فجزاه الله خيراً على ما بين ونصح، وأسأل الله أن يثقل بعمله هذا موازينه يوم القيامة.

والله من وراء القصد، والحمد لله رب العالمين.

أزهر سنيقرة

تقديم شيخنا الفاضل عز الدين رمضاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد حمد الله تعالى والصلاة على صفوة خلقه
إلى الأخ الفاضل إبراهيم الأخضرى كان الله له
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فقد قمت جاهداً بتلبية طلبك في وقت تراجعت فيه على الأشغال منها الإعداد
لسفر الحج، وكان لي بتوفيق من الله جلَّ وعَلَا قراءة ردِّك على ذلك السفية المتشعب
بما لم يعط، من أول الرسالة إلى آخرها، وألفيته ردًّا نافعاً حاكيت فيه أهل الحق
والسنة في ردهم على أهل البدع، فجزاك الله كل خير وأدامك مدافعاً عن الحق
وأهله، وزادك فطنة وعلمًا بمكائد أهل الفجور...

والله نسأل أن يبارك في جهودك وعلمك، وإنك لعلّ ثغر عظيم فارباً بنفسك
أن ترعى مع الهمل.

وكتب أخوك المحب:

عز الدين بن أحمد رمضاني

ليلة السبت ٤ / ١٢ / ١٤٣٣ هجرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد رسول الله ﷺ،
وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وبعد:

فلا يزال أهل البدع والتحزب يرث بعضهم بعضاً في حرب الدعوة السلفية والسعي في إسقاطها، كلما هلك هالك منهم خلفه من هو مثله أو أشد منه.

وقد ظهر في بلادنا - الجزائر - مؤخراً أحد هؤلاء المفتونين المرضى قادمًا من دماج اليمن، حاملاً راية الفتنة والوقیعة في أهل الأثر، يدعى يوسف بن العيد العنابي. حاول هذا المتحزب التشغيب على أهل السنة السلفيين ببعض المقالات الهزيلة الساقطة، التي سوّدها في الطعن في مشايخ الدعوة السلفية في هذه البلاد وغيرها.

وبحكم معرفتي الجيدة بهذا المتحزب الحدادي باعتباري أحد طلبة العلم المتخرّجين من دار الحديث بدماج وقد جلست فيها قرابة الأربع سنوات، كان يأتي بين الفينة والأخرى بعض إخواننا السلفيين فيسألونني عن حال المدعو يوسف بن العيد العنابي الذي جاء من دماج، وهم في غاية من الدهشة مما يسمعون منه من الطعن الشديد في مشايخ وعلماء وطلاب الدعوة السلفية في الجزائر خاصة وفي العالم عامة!!

وكنت أنصح إخواني بأن لا يشغلوا أنفسهم بالحزبيين من أمثال هذا النكرة الذي لا قيمة لكلامه عند أهل السنة ولا وزن، وأن يقبلوا على ما ينفعهم ويقربهم إلى ربهم تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وباعتبار انشغالي الكلي بالدعوة والعلم والتعليم كنت أرى بأن وقتي أعزُّ عليّ وأغلى عندي من أن أضيع شيئاً منه مع مثل هؤلاء الفرغ، الذين لا محل لهم ولا لكلامهم من الإعراب في الساحة الدعوية.

وبيّنت لإخواني بأن مثل هذا المتحزب النكرة لا يستحق أن يُرد عليه لأمرين:

الأمر الأول: ظهور ووضوح بطلان ما يتقيّؤه من الباطل، والتبديع السحيق لخيرة المشايخ السلفيين الذين استفاضت عدالتهم واشتهروا بالسلفية والدعوة

إليها والذَّبَّ عنها قبل ولادة هذا المتحزب النكرة، وقد شهد لهم بذلك وزكاهم وأثنى عليهم كبار علماء السلفية، ولا سيما إمام الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله؛ فالطاعن في مثل هؤلاء المشايخ السلفيين هو في الحقيقة طاعن في نفسه، فكم من المجهولين والنكرات والمستورين الذين جهل أهل السنة حالهم؛ من أمثال هذا المتحزب العنابي فلما وقعوا في مشايخ السنة والأثر كشف الله سترهم، وأبدى فضائحهم، وأظهر للناس انحرافهم وتحزُّبهم، فحذّرهم أهل السنة وحذّروا منهم.

الأمر الثاني: أن هذا المُتَحَزِّب نكرة مجهول لا يستحق الرد عليه ولا على كلامه؛ فإذا رددنا عليه نكون قد رفعنا من شأنه، وهو لا يستحق هذا، ثم إن في عدم المبالاة به إهانة له وتحقيراً لشأنه الحقير، فالرد عليه وبيان حاله السيئة للناس والحال أنه لم يتأثر به أحد من الناس - هو في الحقيقة مضيعة للوقت وإنفاق له في غير موضعه، وهذا ليس من الحكمة.

كان هذا في أول الأمر، ثم توالى علينا الأخبار بأن الرجل قد أثر في بعض العوام الذين لا يعرفون حقيقته، وألح علينا بعض إخواننا بكتابة بعض الأوراق في بيان حاله للناس لا سيما من تأثر به من العوام، عسى الله أن ينجيهم من فتنه وشبهه، ويقفوا على حقيقة أمره.

فأجبتهم بعد إلحاح نظرًا لما سبق ذكره من انشغالي الكلي بما أراه يقربني إلى الله من العلم والتعليم، والدعوة، فكتبت هذه الرسالة على عجل، أو قل: على الطريق. بينت فيها بالأدلة الواضحة، والبراهين الساطعة الأصول الحزبية الخلفية التي يسير عليها هذا المتحزب الحدادي، والتي ينطلق منها لحرب

الدعوة السلفية ومشايخها الأفاضل، وأسميتها: «الكواشف الجلية المبينة لحدادية المدعو يوسف بن العيد العنابي وأصوله الحزبية الخلفية».

وهكذا نفعل إن شاء الله مع سائر الحزبيين، ولا نحسب لهم حسابًا واحدًا، ولا نشغل أنفسنا بهم، لكن من احتاج منهم إلى ردّ وبيان لحاله حتى لا يندفع به السلفيون - دَقْدَقْنَاهُ وَخَبَطْنَاهُ تَنْقُلًا، ونمشي ماضين في دعوتنا متوكلين على الله، سائلين منه العون، وأن ي خلفنا في وقتنا الذي أنفقناه في سبيل النفاح عن الدعوة السلفية ورجالها.

وحتى لا نطيل على إخواننا نشرع بعون الله وتوفيقه في سرد أصول المتحزب يوسف العنابي الخلفية، مع الرد عليها وبيان بطلانها ومصادمتها لمنهج السلف.



الأصل الأول

تعصبه الأعمى وغلوه الشديد في الشيخ يحيى الحجوري

قال المتحزب يوسف العنابي في مقالته التي سوّدها بعنوان: «نصب المنجنيق على قطاع الطريق إلى دماج دار العلم والتحقيق» (ص ١٥٢): «ولسنا نقول: إن الشيخ يحيى حفظه الله تعالى معصوم! وهو الذي يقول في دروسه مراراً: (والله إننا مقصرون، وإننا ذوو أخطاء، نسأل الله أن يعفو عنا...)، ويطلب من إخوانه الطلاب أن ينبهوه إن أخطأ أو نسي... وإذا تبين له الحق رجع إليه وقرّره...

وشيخنا حفظه الله تعالى ممّن له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرِف بتوّخّيه واتباعه... طريقته سلفيّة...

ومن كان هذا حاله فإن خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور، والمتنقّص منه لأجل خطئه، المتتبّع لعثرته - آثم مأزور».

أقول: لأول مرة في حياتي أسمع هذه البدعة الشنيعة التي فرّخها غلوّ هذا الرويضة في الشيخ يحيى الحجوري!!

فلم يكتف المسكين بالإطراء والمديح المبالغ فيه، الذي سوّده في غير ما مقالة من مقالاته في الشيخ يحيى الحجوري، حتى طلع علينا بما لم يخطر ببال كبار المتعصبة للمشايخ والمذاهب، في الماضي والحاضر!!

وقد كان المسكين كلما سمع بانتقاد موجه إلى الشيخ يحيى الحجوري سارع

إلى ذكر تزكيات العلماء للشيخ الحجوري؛ ليفتد بها انتقاداتهم بزعمه!

فلما فسر القوم انتقاداتهم، وعرض كثير منها على العلماء، وتم فيها النقد - طلع علينا الرويضة العنابي بهذه القاعدة المبتدعة، لرد كلام العلماء في الأخطاء الواضحة، وهي قوله: «وشيخنا حفظه الله تعالى ممّن له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرف بتوّخّيه واتباعه... طريقته سلفيّة...»

ومن كان هذا حاله فإن خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور، والمتنقّص منه لأجل خطئه، المتتبّع لعثرته - آثم مأزور».

فخطأ الشيخ يحيى الحجوري عند الرويضة المتعصب الحدادي مغفور! بل هو عليه مأجور! أي: على خطئه^(١) زيادة على كونه مغفوراً، ومغفوراً عنه.

وهذا مخالف لما عليه العلماء قاطبة من أن المجتهد المخطئ؛ وإن كان خطؤه مغفوراً، ومغفوراً عنه، إن كان من أهل الاجتهاد، وحسن قصده وأفرغ وسعه في الوصول إلى الحق، لكنه لا يثاب على خطئه، بل على اجتهاده وحسن قصده، لكن المتعصب يوسف العنابي أضرب على هذا الأصل السلفي، بكلمة (بل) التي تفيد الإضراب، ورمى به عرض الحائط، وبنى على أنقاضه تأصيله الفاسد، لكنه خصه بالشيخ يحيى الحجوري، وهو أنه زيادة على مغفرة خطئه، فهو عليه مأجور أيضاً، فلا فرق إذا بين حسناته وسيئاته!

مع أن الحدادي يوسف العنابي، لم يُعمل قاعدته المحدثّة مع غير الشيخ يحيى

(١) والضمير كما هو معلوم يعود على أقرب مذكور، وهو هنا: الخطأ، ويؤكد قوله فيما بعد: «والمتنقّص منه لأجل خطئه»، ومعلوم دور السياق في تحديد المعنى وبيان المراد في لغة العرب.

الحجوري! لا سيما في العلماء والمشايخ الذين بدعهم بسبب بعض الأخطاء التي صدرت منهم؛ إن سُلِّم له في ذلك، فلم يجعلهم مأجورين على أخطائهم كما فعل مع الحجوري، بل ولا حتى جعلها من قبيل المعفو عنه!!

وإليك كلام أهل العلم في أن المجتهد المخطئ إنما يؤجر على اجتهاده وبذله لوسعه في الوصول إلى الحق وعلى نيته الحسنة؛ لا على مجرد خطئه، وإن كان خطؤه معفوًا عنه؛ ليتضح لك بطلان تأصيل المتعصب يوسف العنابي.

قال ملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (١١/٣٦٨): «... إذا حكم فاجتهد فأخطأ...، فله أجر واحد، قال الخطابي: إنما يؤجر المخطئ على اجتهاده في طلب الحق؛ لأن اجتهاده عبادة، ولا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط...» انتهى.

وقال ابن حزم كما في الإحكام (٥/٧١): «... المجتهد يخطئ، وإذا أخطأ فهذا قولنا لا قولهم، وليس مأجورًا على خطئه، والخطأ لا يحل الأخذ به؛ ولكنه مأجور على اجتهاده الذي هو حق؛ لأنه طلب للحق، وليس قول القائل برأيه اجتهدًا، وأما خطؤه فليس مأجورًا عليه، لكنه مرفوع في الإثم بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]...» انتهى.

وقال إمام الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله قاهر الحزبيين من حدادية وغيرهم: «... إنما يعذر المجتهد الذي استفرغ جهده للوصول إلى الحق فلم يتبين له الحق، ولم يبلغه الدليل، فيعذر ويتجاوز الله عن خطئه، ويشبهه على اجتهاده فقط، ولا مدح ولا ثواب على الخطأ...». «مجموعة كتب ورسائل وفتاوى الشيخ حفظه» (١٢/٤٦٨).

وقال أعزه الله: «الرسول ﷺ قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله

أجران». يعني: أجر اجتهاده، وأجر إصابته: «وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر». يعني: أجر اجتهاده ويعذر في خطئه، فالأجر الذي يحصل عليه في مقابلة اجتهاده، أما الخطأ فليس بمقابل له إلا أن يعذره الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى...». «المرجع السابق» (١٤/ ١٨٣).

وكلام العلماء كثير جدًّا في إبطال تأصيل الرويضة الخلفي الحدادي، الذي حمّله عليه غلوّه الفاحش، وتعصبه الأعمى للأشخاص.

❁ ومن غلو هذا الرويضة الحدادي في الشيخ يحيى الحجوري - ما سوده في منجنيقه ص (٨٧)، حيث قال: «ولا يخفى على كل منصف متجرد عن الهوى أنّ لشيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله من ذلك قسط وفير، وأنّه ممن يتنزّل عليه هذا التعريف^(١) دون شكّ أو تردّد يسير، ومن قرأ في كتب الشيخ التي تتجاوز الثمانين في شتّى العلوم وكذا أشرطته التي تُعدّ بالمئات من محاضرات ودروس وشروح... - علم مكانة الشيخ العلمية، وجمعه آلات الاجتهاد، وقوّة استنباطه وترجيحاته مع ما رزقه الله عزّ وجلّ من حافظة يتعجّب منها كل من يسمع محاضرات الشيخ وخطبه ودروسه، وكأنّ السنّة بين عينيه، مع بيان سقيمها من صحيحها، وربّما عدت له في خطبة خمسين حديثاً أو أكثر، وضعف ذلك من آيات الكتاب العزيز، فلله درّه من حافظ متقن، وأدرك أنّ الطّاعن في علم الشيخ غمرٌ حقير، وقد شهد له بالتبحّر في العلم مجدّد شهير،

(١) أي: تعريف العالم، والتعريف الذي ذكره الرويضة للعالم هو قوله: [العالم من أحاط بجملة من العلوم الشرعية، وجمع آلات الاجتهاد، بحيث يستطيع الاستدلال بالدليل، واستنباط الحكم منه عن علم وثبت، دون التباس بين المسائل]!!!

وإمام بصير، وأعرف الناس به وهو العالم الرباني مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ وكذا غيره من أهل العلم، ولا ينبئك مثل خبير».

أقول: هكذا يفعل التعصب بأهله!! فلم يكتف الرويضة العنابي بمبالغاته الخيالية في مدحه للشيخ يحيى الحجوري، حتى بلغ به التعصب والغلو إلى الكذب الذي لا يصدقه إلا مجنون أو مريض بالتعصب والتحزب مثله.

ومن كذبه المفضوح قوله: «وربما عددت له في خطبة خمسين حديثاً أو أكثر، وضعف ذلك من آيات الكتاب العزيز!!!».

فيكون مجموع الأحاديث في الخطبة الواحدة من خطب الشيخ يحيى الحجوري، كما يدعي هذا الكذاب المتحزب المريض - ما يزيد على متن الأربعين النووية، بل وتتمة الخمسين حديث لابن رجب، بل وأكثر من ذلك!!! ويكون مجموع الآيات في الخطبة الواحدة من خطب الشيخ يحيى الحجوري - مائة آية، أو أكثر، يعني ما يزيد على سورة الأنفال بخمسة وعشرين آية!!! لأن سورة الأنفال مشتملة على خمسة وسبعين آية.

ولا ندري هل الشيخ يحيى الحجوري يكتفي بسرده وقراءته لهذه الأدلة في خطبته ثم ينزل من على المنبر، وما أظن خمس خطب تكفيه لهذا، أم يضيف إليها بعض التعليقات، فكم سيكون عمر الخطبة؟!

وفي الحديث: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه»^(١).

أما أنا فقد حضرت خطباً كثيرة جداً للشيخ يحيى الحجوري فلم أره استدل

(١) أخرجه مسلم، برقم (٨٦٩)، من حديث عمار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

بنصف ولاربعة ما ذكره الرويضة من الأدلة في الخطبة الواحدة، وليأتنا إن كان صادقاً بخطبة واحدة فيها نصف ما ذكره من الأدلة من القرآن والأحاديث، فإن لم يفعل ولن يفعل، فهو كذاب أشرّ حمله التعصب والتحزب على الكذب انتصاراً بالباطل لمن يتعصب له.

❦ ومن غلو الرويضة العنابي الفاحش في الشيخ يحيى الحجوري - ما سوده في منجنيقه (ص ٩٦)، حيث قال: «فمما سبق يتبين جلياً أن شيخنا أبا عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري حفظه الله تعالى - من العلماء العاملين الداعين إلى الله تعالى على علم وبصيرة، وأن الطاعنين في علمه، المسقطين لمنزله غشاشون خائنون، كذابون مفترون، ومعاول هدم لهذا الدين».

أقول: إذا كان الطاعن في علم الشيخ يحيى الحجوري المسقط لمنزله الخيالية التي رفعه إليها المتعصب من أمثال هذا المريض الممسوس - غشاشاً خائناً كذاباً مفترياً ومعاول هدم لدين الإسلام!! فماذا نقول في هذا المتحزب المريض الذي طعن ليس فقط في علم علماء ومشايخ الدعوة السلفية، بل في عقائدهم ومناهجهم، وليس في واحد منهم أو ثلاثة بل في كثير وكثير منهم!! فأَي الفريقين أحق بأن يكون معاول هدم لدين الإسلام؟!

والحقيقة أن هذا الغلو الشديد والتعصب الأعمى من هذا المتحزب العنابي المريض للشيخ يحيى الحجوري، والذي أوصله إلى أن جعله مأجوراً ومثاباً حتى على أخطائه؛ ليسد باب النقد في شيخه، في وقت نجده من أشد الناس طعناً في مشايخ وعلماء الدعوة السلفية ودعاتها وطلابها، ساعياً في تشويههم وإسقاطهم - لمن أكبر الأدلة على تحزبه وسيره على طريقة الحداذية؛ فإن هذا

هو عين منهجهم، بل هو من أظهر علاماتهم، وأبرز أصولهم.

قال العلامة المجاهد ربيع المدخلي حفظه الله في رسالته «منهج الحدادية» (الأصل السابع): «غلوهم في الحداد وادعاء تفوقه في العلم؛ ليتوصلوا بذلك إلى إسقاط كبار أهل العلم والمنهج السلفي، وإيصال شيخهم إلى مرتبة الإمامة بغير منازع، كما يفعل أمثالهم من أتباع من أصيبوا بجنون العظمة، وقالوا على فلان وفلان ممن حاز مرتبة عالية في العلم: عليهم أن يجثوا على ركبهم بين يدي أبي عبد الله الحداد وأم عبد الله».

وهكذا فعل هذا المتحزب المريض، حيث غلا في الشيخ يحيى الحجوري، وادعى تفوقه في العلم؛ ليتوصل بذلك إلى إسقاط كبار أهل العلم والمنهج السلفي، وإيصال شيخه إلى مرتبة الإمامة بغير منازع.

ووالله لقد فعلها بعض أتباعه! بل جعلوا الحجوري ليس إماماً لبني آدم بلا منازع فقط! بل إمام الثقليين، كما قال قائلهم:

طعنك هذا في عالمنا وإمام الثقليين اليمني

وقال آخر:

لو ذُوبوه لذاب لحمه سنة ولصار آيات الكتاب الباقي^(١)

ووالله لقد سمعنا بأذاننا مرات وكرات من أمثال هذا المتعصب الممسوس قولهم لمشايخ اليمن والجزائر وغيرهم: عليكم أن تجثوا على ركبكم بين يدي

(١) وقد بلغنا توبة من قال ذلك، فما على الرويضة يوسف العنابي إلا اقتفاء أثره.

الإمام الحجوري؛ لتتعلموا مبادئ العلم.

وزاد هذا المتعصب المريض قوله: إن قبلكم شيخنا الحجوري!



الأصل الثاني

إقحام المتحزب يوسف العنابي لنفسه في باب الأسماء والأحكام الذي لا يتكلم فيه إلا فحول العلماء، وانفراده بكثير من الأحكام العشوائية الجائرة، وتبديع من لم يسبق إلى تبديعه

للمتحزب يوسف العنابي كلام كثير في تبديع مشايخ الجزائر السلفيين الذين لم يسبقه إلى تبديعهم إنس ولا جان، من ذلك أنه سئل - كما في أحد الأشرطة المشؤومة المسجلة بصوته - عن مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، الذين شهد لهم بالعلم والسلفية كبار العلماء؟

فأجاب: «والله مشايخ الجزائر من حيث الصدع بالمنهج السلفي، والدعوة إلى المنهج السلفي ومن حيث التميز عن أهل الباطل، لا يوجد عندنا هذا!! لا يوجد عنهم هذا! وجود من يتصف حقيقة بأنه يعني على المنهج السلفي قائم بالدعوة إلى المنهج السلفي عامل بها؛ إذ إن السلفي والداعي إلى المنهج السلفي لا بد أن يكون قائماً أولاً في نفسه بالعمل بمنهج أهل السنة، وهكذا يكون داع إلى غيره (كذا) إلى منهج أهل السنة علماً وعملاً وعقيدة، أما ما تراه وتسمعه من مشايخ الجزائر، من السكوت على الباطل؛ بل وتقرير الباطل، من مثل الاختلاط والجمعيات والانتخابات، وهكذا السكوت عن أهل الباطل، وعدم الكلام في أهل الباطل، غير ذلك من الأمور... - هذه لا تؤهل الإنسان ولا تؤهل الداعي

إلى أن يكون داعياً مستقيماً، داعياً إلى المنهج السلفي بحق^(١)... انتهى.

وسئل الرويضة في إحدى المكالمات الهاتفية، المسجلة بصوته عن الشيخين الفاضلين محمد الإمام، ومحمد علي فركوس، فقال في الشيخ الإمام: «عنده اعتقادات باطلة، ومنهجه لا يوافق الكتاب والسنة، فلو حكم عليه بأنه خارج عن أهل السنة لما كان ذلك ظلماً».

وقال: «الشيخ الإمام من حيث بقاؤه على خط المنهج السلفي يبعد ذلك عندي^(٢)... بل يعتبر أنه سائر في طريق أهل الأهواء».

وقال الرويضة في الشيخ محمد علي فركوس، وهذا نص السؤال الموجه إليه:

هل تدعون الشيخ فركوس الجزائري؟!

فأجاب الرويضة: بكلام في غاية من الركة كما هو حال سائر كلامه، فقال: «والله الذي أعتقده في فركوس الجزائري أنه ليس من أهل السنة؛ لأنه يخالف عقيدة أهل السنة في أمور كثيرة...!!».

(١) ومن تبديعاته العشوائية البائرة للشيخ فركوس ومشايخ الجزائر وطلابهم - ما صدر عنه مؤخراً في مقال منزل في شبكة الغرباني، نقلاً عن أحد عصابة فتنته وهو المدعو عبد الحكيم عباس الجيجلي، أنه قال:

«أخبرني الشيخ!! يوسف - شفاه الله وعافاه - أن المبتدعة من الفراكة وغيرهم قطعوا عنه الكهرباء، وأبلغوا السلطات أنه تكفيري، وغير ذلك».

(٢) رحم الله من قال:

أتانا من الأعراب قوم تفقهوا	وليس لهم في الفقه قبل ولا بعد
يقولون هذا عندنا غير جائز	ومن أئتمو حتى يكون لكم عند

وهذه العقيدة الفاسدة التي صرح هذا الرويضة بأنه يعتقدونها في الشيخ الفاضل محمد الإمام، وفي الشيخ الفاضل محمد علي فركوس، بل وفي جميع مشايخ الجزائر كما سبق، وهي أنهم من أهل البدع والأهواء، وليسوا من أهل السنة!! والتي يعتقدونها كذلك في كثير من علماء الدعوة السلفية، فضلاً عن كثير من طلابها ودعاتها^(١) - قد شذّبها وانفرد بها عن جميع أهل السنة، حيث لم يسبقه إليها عالم سلفي، وهذا كافٍ في إبطالها وفسادها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كما في «الفتاوى» (٢١ / ٢٩١): «وكلّ قول ينفردُ به المتأخّر عن المتقدّمين وَلَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ - فَإِنَّهُ يَكُونُ خَطَأً، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: «إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ».

فأين إمامك أيها الرويضة في تبديع من تبدّع من العلماء والمشايخ السلفيين؟ ولماذا لم تقف حيث وقف أهل السنة، ألا يسعك ما وسعهم؟

ألا وسّع الله على من لم يسعه ما وسع أهل السنة والجماعة.

قال العلامة ربيع المدخلي في كتابه «إزهاق أباطيل عبد الله باشميل» وهو يخاطبه: «وقلتُ لك هذا للعلماء، ليس لي هذا، إنّما عليّ أن أناقش أخطاء هؤلاء، ثم بعد ذلك يتمّ الحكم عليهم من قِبَل العلماء، وبَيّنت لك مضرّة مغامرتي بذلك على الدّعوة، وسُقّت لك الأدلّة من مواقف النّبي؟ ومن قواعد الشّريعة...».

أقول: تأمل رحمك الله في كلام إمام الجرح والتعديل وهو يخاطب ذلك الحدادي: قلتُ لك: هذا للعلماء (أي: أمر التبديع والتحزيب)، ليس لي هذا، إنّما

(١) وسيأتي ذكر بعضهم في الأصل الثالث إن شاء الله.

عليّ أَنْ أُنَاقِشَ أخطاء هؤلاء، ثم بعد ذلك يتمّ الحكم عليهم من قِبَل العلماء.

ونحن نخاطب هذا الرويضة الحدادي الذي يقحم نفسه في مسائل التبديع كما فعل أسلافه الحدادية من أمثال باشميل، فنقول له: ليس لك هذا يا مسكين! ليس لك الحكم على المخطئ إنما ذلك للعلماء، وليس للصعاليك، من أمثالك.

هذا! مع أن العلامة ربيع المدخلي أهل وألف ألف أهل للحكم على المخطئ بما يستحقه، وبما تقتضيه مخالفته، بشهادة العلماء الكبار من أمثال الألباني رَحِمَهُ اللهُ.

ومع ذلك يعرض ما ينتقده من الأخطاء على بعض الدعاة على العلماء؛ ليتولّوا الحكم على المخطئ بأنفسهم تأدبًا مع العلماء واحترامًا لهم.

وهذا الرويضة الذي لا مجال لمقارنته لا نقول بالشيخ ربيع! فإن ذلك يعد انتقاصًا منا للشيخ ربيع؛ لكن مع أصغر طلاب طلاب... الشيخ ربيع - يقحم نفسه فيما يتورع منه كبار العلماء؛ بل وإمام الجرح والتعديل! كما فعل سلفه الحدادي باشميل، مما يدل دلالة واضحة على حداديته.

❁ وإليك أخي الكريم موقفًا آخر من عشرات المواقف لهذا الإمام يبين فيه منهج السلف في هذه المسائل:

قال حفظه الله مخاطبًا أحد الغلاة، الذين أقحموا أنفسهم في باب الأسماء والأحكام، وتقدموا بين يدي أهل العلم، وبدعوا من لم يبدعه العلماء، من غير نظر في المصالح والمفاسد، ومن غير رجوع إلى العلماء كما هو حال هذا الرويضة، قال حفظه الله: «... تُبدع ناس سلفيين؟!!! الذي يكلمك ترميه بالبدعة! اتق الله يا أخي، بدعت هذا، وبدعت هذا، خيرة السلفيين تبدعهم؟!!

طلب مني تبديع سفر وسلمان، أبيت، قلت: العلماء يحكمون، في ذلك الوقت،
العلماء الكبار موجودين ابن باز وابن عثيمين، وقلنا: هم الذين يحكمون؛ تأدباً مع
العلماء...» انتهى من «شريط سمعي في أحد دروس الشيخ».

تأمل رحمك الله في ورع إمام الجرح والتعديل بحق، وأدبه الجَمِّ، وعدم تقدمه بين يدي أهل العلم بالحكم على الأشخاص، وإن كان هو منهم، بل ومن كبارهم، بل وأقعدهم في هذا الفن، فهو إمام الجرح والتعديل ومع ذلك يقول: «قلنا: العلماء هم الذين يحكمون تأدباً مع العلماء». وقارن بين ذلك وبين جرأة هذا الرويضة الحدادي وتبديعه لكثير من كبار مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، واليمن والسعودية، وغيرها... بما لم يسبقه إليه أحد من العالمين!! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

✽ بل إن الرويضة قد أقر بنفسه أن أمر التبديع والتحزيب إنما هو شأن العلماء! هم الذين يحكمون، لكن كان ذلك منه تقية وخداعاً؛ لأنه كان بعد أن زجرهم الشيخ يحيى الحجوري عن ذلك في تلك الجلسة التي جلسناها معه في دار الضيافة في قضية مشايخ الجزائر، وما يتعرضون له من التبديع والتحزيب والتفسيق من قبل الرويضة وعصابته، ثم تظاهر الرويضة العنابي بهذا الأدب السلفي المصطنع! في مقالته التي سودها بعنوان: «صيانة الدين والأعراض والنفوس من فتاوى محمد علي فركوس!!» (ص ٦)، والتي كتبها بعد تلك الجلسة، فقال بعد أن عدد جملة من الأمور التي يدعي بأنها أخطاء للشيخ فركوس: «وهذه الأمور بمجموعها تشكل خطراً على فركوس من حيث بقاؤه في دائرة أهل السنة، والحكم بذلك راجع لأهل العلم يشون في أمره».

فما بال الرويضة الآن يحكم على الشيخ فركوس، بل وعلى جميع مشايخ
الجزائر السلفيين، بل وعلى كثير من العلماء بالبدعة والحزبية؟ بما لم يسبقه إليه عالم
سلفي؟!!

هل يرى الرويضة أنه قد صار من أهل العلم الذين يثون في هذه الأمور؟!
لا أستبعد هذا!

وعندها حُقَّ لأهل العلم أن يتمثلوا بما قاله الشاعر:

ذهبَ الذينَ يعاشُ في أكنافهم وبقيتُ في خَلْفِ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ
يتأكلونَ مغالَةً وخيانةً ويُعابُ قائلُهُم وإن لم يَشْغَبِ

✽ والعجيب من أمر هذا الرويضة المتناقض والذي لا تنقضي عجائبه
وتناقضاته أنه جعل مجرد الحكم على الناس! (وليس على أهل السنة) بالتشدد
وعدمه، حكمًا شرعيًا لا يتولاه إلا العلماء؛ بل وأهل الإنصاف منهم! ثم هو
الآن يتولى ما هو أعظم وأطم من ذلك بكثير، وهو أمر التبديع والتحزيب!
وإخراج لا أقول الناس من السنة، بل ولا أقول إخراج أهل السنة من السنة،
ولكن إخراج علماء ومشايخ السنة من السنة!

قال الرويضة العنابي في مقالته التي سودها بعنوان «نصب المنجنيق على
قطاع الطريق إلى دماج دار المعرفة والتحقيق» (ص ٣٩)، حيث قال: «ثم اعلم
- وفقك الله لكل خير - أن الحكم على الناس بالتشدد وعدمه حكم شرعي
لا يتولاه كل أحد، وإنما هو لأهل العلم والإنصاف!».

✽ كما جعل الرويضة المتناقض صاحب الوجوه والمكيالين مجرد إثبات

كون الشخص عالمًا من الأمور الصعبة التي لا يتولاها إلا ذوي الإنصاف من أهل العلم، فقال كما في «منجنيقه» (ص ٨١، ٨٢): «وليعلم أخي القارئ، أنّ إثبات كون الشخص عالمًا والشهادة له بذلك ليست من الأمور السهلة.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: «والشهادة بأنّ فلانًا راسخ في العلم، وفلانًا غير راسخ في غاية الصّعوبة» (الاعتصام (٢/ ٢٩٠)).

ثم قال الرويضة بعد كلام الشاطبي هذا: «ثم هي ليست لكل من هبّ ودبّ، ونُسب إلى العلم والأدب، وإنما هي لأهل العلم العدول ذوي الإنصاف، لا لأهل الزيف والهوى والجهل».

فعند هذا المتحيز المتناقض أن الحكم على الشخص بكونه عالمًا أو ليس بعالم أمر في غاية من الصعوبة، لا يتولاها إلا أهل الإنصاف من العلماء، وهكذا الحكم على الشخص بالتشدد وعدمه لا يكون إلا للعلماء العدول ذوي الإنصاف، فكيف يستجيز لنفسه - وهو ليس من هؤلاء - الحكم على الناس بالبدعة والحزبية كما فعل مع مشايخ الجزائر السلفيين وغيرهم؟!!

❖ ومن تناقضات هذا الرويضة العجيبة: أنه طالب من يصف أهل دماج بالتشدد بذكر سلفهم في هذه المقالة، بل طالبهم بتسمية عالم واحد فقط وافقهم في مقالتهم!! في الوقت الذي يصف مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر بالبدعة والحزبية بلا سلف ولا خلف!!

وإليك كلام الرويضة من منجنيقه (ص ٤٠)، حيث قال مخاطبًا من يصف أهل دماج بالتشدد: «فهلّا ذكرتم لنا عالمًا سلفيًا واحدًا يرمي أهل السنّة - بدمّاج -

بالتشدد؟!!!».

ونحن نقول للروبيضة: هلاً ذكرت لنا عالماً سلفياً واحداً سبقك إلى تبديع مشايخ الجزائر؟ وإلى القول بعدم وجود أحد من مشايخ الجزائر يتصف حقيقة بأنه على المنهج السلفي قائم بالدعوة إلى المنهج السلفي؟! إن كنت من الصادقين؟

قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ: «فاصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل فيما قالوا، وكف عما كفوا، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم». «الإبانة الكبرى» (١٢١٠).

والحقيقة أن هذه التناقضات العجيبة الصادرة من هذا الروبيضة وتفرداته المنكرة بكثير من الأحكام الجائرة - تعتبر من أوجه الشبه بينه وبين سلفه الحدادي فالح الحربي.

قال العلامة ربيع المدخلي حفظه الله في رسالته: «مناقشة فالح الحربي في قضية التقليد»: «إن الشيخ فالحاً قد نصب نفسه مفتياً في قضايا خطيرة جداً داخل المملكة وخارجها فأضر بأناس كثير، حيث بدعهم وطعن فيهم وشوه سمعتهم في داخل المملكة وخارجها، فأضر بالدعوة السلفية وأهلها وشووها هو وأتباعه.

وكان علماء المنهج السلفي قد أدركوا خطورة هذا الاسترسال في البطش بالسلفيين وإسقاطهم، فناصحوه مراراً وتكراراً وافتوا نظره إلى خطورة هذا الاتجاه وإلى العواقب الوخيمة التي ستترتب على هذا المسلك الخطير.

لكنه أبى إلا التماذي والطعن في الناس بدون حجج ولا براهين، ووجد الجهلاء والمتربصون بالمنهج السلفي طَلَبَتَهُمْ في فالح، فالتفوا حوله يؤزونه أَرَأَى...

وظن هو وأتباعه أنه الإمام الأوحـد الحامي حمى الدين، فذهب يؤزهم ويؤزونه،
فيضرب رءوس أهل السنة القوي منهم والضعيف بالتبديع الباطل والأحكام
الجائرة».



الأصل الثالث

البغض الشديد والعداوة الشديدة لأهل السنة والطعن فيهم وفي مشايخهم

سبق معنا في الأصل الثاني طعن وتبديع المتحزب يوسف العنابي لمشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، في قوله: «والله مشايخ الجزائر من حيث الصدع بالمنهج السلفي، والدعوة إلى المنهج السلفي ومن حيث التميّز عن أهل الباطل، - لا يوجد عندنا هذا!! لا يوجد عندهم هذا! وجود من يتصف حقيقة بأنه - يعني على المنهج السلفي - قائم بالدعوة إلى المنهج السلفي عامل بها؛ إذ إن السلفي والداعي إلى المنهج السلفي لا بد أن يكون قائمًا أولاً في نفسه بالعمل بمنهج أهل السنة، وهكذا يكون داعٍ إلى غيره (كذا) إلى منهج أهل السنة علماً وعملاً وعقيدة، أما ما تراه وتسمعه من مشايخ الجزائر، من السكوت على الباطل، بل وتقرير الباطل، من مثل الاختلاط والجمعيات والانتخابات، وهكذا السكوت عن أهل الباطل، وعدم الكلام في أهل الباطل، وغير ذلك من الأمور... - هذه لا تؤهل الإنسان ولا تؤهل الداعي إلى أن يكون داعياً مستقيماً، داعياً إلى المنهج السلفي بحق».

وسبق كذلك تبديعه السحيق للسلفيين في الجزائر مشايخ وطلاباً، والذين يصفهم كذباً وزوراً بالفراكة فيما نقله عنه رفيق دربه وهو المدعو عبد الحكيم عباس الجيجلي، حيث قال:

«أخبرني الشيخ!! يوسف - شفاه الله وعافاه - أن المبتدعة من الفراكة

وغيرهم قطعوا عنه الكهرباء، وأبلغوا السلطات أنه تكفيري وغير ذلك».

✽ ومن طعوناته البائرة في مشايخ الجزائر ما سوده في مقالته الفاجرة التي بعنوان: «رقية المتعصب الممسوس الطاعن في أهل السنة بدماج تعصباً لفرкос»

ومن نفثاته وطعوناته الحزبية الحدادية في تلك المقالة قوله: (وبعد أن قام أهل السنة بدماج - حرسها الله - بواجب النصيحة لفرкос - هداه الله - وبينوا بالدليل الأبلج، ما عنده من انحرافات وباطل لجلج في عدة ردود علمية أسكتت ألسن وأقلام المدافعين عن باطله بالباطل...

فوجئنا بحملة تعصبية، وحمية جاهلية، وبلا روية، شنها بعض الدعاة في الجزائر - وأخص بالذكر منهم: لزهري سنيقرة، وعبد المجيد جمعة هداها الله)، وقال: (وبعد ذلك النصح والبيان كله يأتي ذلك المتعصب لزهري سنيقرة - هداه الله - ويقول: ...)، وقال محترقاً ومستخفاً بالشيخ لزهري: (أهذه ردودك العلمية يا سنيقرة؟!)، وقال فيه أيضاً: (وهذا من كذبك وضحكك على الناس! ومحاولة منك لتشويه الحق بهذه الأكاذيب!): وقال: (على أن كلام (الشيخ!) سنيقرة إنما هو باللهجة العامية! في كثير من إجاباته (العلمية)! فهو محتاج إلى أن يتعلم اللغة العربية! فضلاً عن أن يدرّب لسانه على المسائل النحوية!!)، وقال أيضاً في الشيخ لزهري: (بل يفترى الكذب...!).

ومما قاله الروبضة في مقالته تلك: (وهذا عز الدين رمضاني أيضاً - وفقه الله لهده -، يحذر ممن يوزع تلك الردود تعصباً لفرкос)، وقال: (وهكذا المتعصب المريض (عبد المجيد جمعة) - مدرس الفتيات في الجامعة (الإسلامية!) الاختلاطية بقسنطينة - يقول أيضاً تعصباً لشيخه فرкос طاعناً في أهل السنة بدماج، فيقول

سالكاً منهج الموازنات في الدفاع بالباطل عن شيخه فركوس)، وقال: (فأقول للمتعصب الغالي جمعة: أي خدمة للدعوة السلفية قدمها فركوس!! وأين نصرته لأهلها؟!!)، وقال: (أي هراء هذا يا عبد المجيد؟؟!! وأي غلو وتعصب هذا؟! ألا تدري ما يخرج من رأسك؟!). وقال في الشيخ عبد المجيد أيضاً: (ويقول طاعناً بالباطل في شبكة العلوم السلفية وكتّابها الذين بينوا شطحات فركوس وغيره... إلى أن قال: وغير ذلك من الأكاذيب وتقليب الحقائق!). وقال: (الأمر الذي يستدعي أن يؤخذ برأسي لزهر سنيقرة وعبد المجيد جمعة وغيرها من الرءوس المريضة المتعصبة لفركوس المدافعة عنه، وللمتعصبين عموماً، فيقرأ عليها ما يُذهب عنها التعصب بالباطل ورد الحق والحجج والبيّنات - من الكتاب والسنة والآثار السلفية - ويقال: ...)، وقال: (ويكرر على هذه الرءوس قراءة هذه الرقية كلما رجع إليها التعصب بالباطل وردّ الحق).

أقول: لا يضر مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر هذا السفه والطيش والهديان، فإن قول السفه به السفه هو الحري، وقد قيل:
يا ناطحاً جبلاً ليوهنه أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

ووالله ما زاد هذا السفه أهل السنة بالجزائر إلا بصيرة بحال هذا الرويضة، وما زاد به مسوده إلا سقوطاً وخزياً وعاراً وفضيحة، وظهوراً على حقيقته الحدادية؛ فإن أهل السنة لم يعهدوا سماع مثل هذا الهراء إلا من كبار غلاة الحدادية؛ بل والله ما بلغوا معشار هذا السفه والباطل!

والحق أن هذا الرويضة لم يأت بشيء جديد في حربه على الدعوة السلفية في الجزائر، التي يخوضها بالوكالة والنيابة عن أسياده الذين جندوه لهذا الغرض،

فكل أسلحته وأساليبه التي ورثها عن جده فالح الحربي قد أكل عليها الدهر وشرب، ولا تنفق إلا على من كان على مثل حاله ممن طمست بصائرهم، وأقفل على قلوبهم، فإن لم تكن هذه هي الحداذية، فليس في الدنيا حداذية!

❖ وقد سوّد المتحزب العنابي عدة مقالات في الطعن في العلامة عبيد الجابري حفظه الله، من ذلك مقاله الذي بعنوان: «موعظة رب العبيد (كذا) لنا وللشيخ عبيد»، قال في (ص ٣) من مقاله: «لقد ساءنا كما ساء كثيرًا من السلفيين الناصحين تجلّد فضيلتكم في الدفاع عن ذلكم الحزبي الخائن: عبد الرحمن بن مرعي، وكذا حملتكم على الشيخ الناصح الأمين يحيى بن علي الحجوري حفظه الله، بما لم نعهده منكم على بعض رءوس الضلالة!!»

وقال في مقالته التي سودها بعنوان «مصباح الظلام» (ص ١٥١): «وفي هذا رد على أمثال عبيد الجابري المنحرف الذي طعن في أمير المؤمنين في الحديث والجرح والتعديل شعبة بن الحجاج رَحِمَهُ اللهُ بأنه لا يؤخذ بجرحه لتشدده.

وما أوقعه في ذلك إلا محاماته بالباطل عن العدني عبد الرحمن وحزبه الفاجر...».

❖ وقد صرح الرويضة العنابي بتبديع العلامة الجابري كما في مقال له بعنوان «الانتصار لعقيدة الموحدين» (في آخر صفحة)، قال فيه بعد طعونات كثيرة: «ومع هذا كله تجد أصحاب الحزبية الجديدة، ومن كان على شاكلتهم متجلدين في الدفاع عن هذا المفتون، الذي يزداد أمره وضوحًا - والله الحمد - يومًا بعد يوم...»

ومع ذلك يزداد القوم دفاعًا عنه وعن فتنته وحزبيته.

ثم ترقى الرويضة إلى ما هو أشد من التبديع في حق العلامة الجابري حيث جعله من الدعاة إلى البدعة، حيث كتب فيه مقالاً بعنوان: «البيان الفاضح لدعوة الجابري إلى الحزبية من بابها الواضح!!»^(١)، والله المستعان وعليه التكلان.

❦ وإليك كلام حامل لواء الجرح والتعديل العلامة ربيع المدخلي حفظه الله في بيان حكم من يطعن في العلامة الجابري حفظه الله، والذي أجاب فيه على سؤال هذا نصه:

ما رأيكم في الشيخ عبيد الجابري، وهل هو ليس بعالم وإنما هو طالب علم فقط؟

فأجاب: والله الذي يطعن فيه ويقول: إنه جاهل. هذا يتبع سبيل الشياطين (تأمل)، ويتبع الطرق الحزبية في الطعن في علماء المنهج السلفي (تأمل)، الشيخ عبيد من أفاضل العلماء السلفيين والمعروفين بالورع والزهد والقول بالحق، بارك الله فيكم، وما يطعن فيه رجل يريد وجه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذه الأساليب عرفناها من الحزبيين». اهـ [المصدر: محاضرة ألقاها الشيخ على شباب (مانشستر) ٩ ذو الحجة ١٤٢٥ هـ]^(٢)، ومنهم الحزبي يوسف العنابي.

(١) بل قد ترقى بغلوه إلى ما هو أشد من هذا كله حيث عرض بكفر العلامة الجابري كما سيأتي في الأصل الرابع.

(٢) في زيارتنا للشيخ ربيع حفظه الله أنا وبعض الإخوان - وسيأتي ذكرها وما جرى فيها - سألناه عن قول من يقول في الشيخ عبيد بأنه حزبي و... من أمثال هذا الرويضة ومن جنده لحرب الدعوة السلفية في الجزائر، فاستنكر ذلك جداً وقال بعد أن بين حال القوم الذي عرفه كل سلفي: الشيخ عبيد إمام في السنة، ولا يلتفت لقول هؤلاء فيه...

وممن طعن فيهم الرويضة أيضاً:

الشيخ العلامة محمد المدخلي، والشيخ الفاضل عبد الله البخاري.

أما الشيخ محمد بن هادي السلفي فما أكثر طعوناته فيه، بل لم يسلم من شره وطعنه حتى في أيام حصار الرافضة البغاة الفجرة لدماج، وقد كان الشيخ محمد المدخلي حفظه الله من أنشط المشايخ في تحريض أهل السنة على نصره أهل دماج، وليس ذلك منه تلاعباً بعقول الناس! كما قال الرويضة؛ بل إعمالاً لعقيدة الولاء والبراء السلفية، كما فعل سائر مشايخ السنة، وقد اعترف له بالجميل الشيخ يحيى الحجوري وفقه الله، حتى إنه أمر بسحب كلامه فيه، وحصل التصالح بينهما كما هو معلوم، وهذا أمر يفرح به كل سلفي ونسأل الله تعالى للشيخ يحيى الحجوري التوفيق، وأن يوفقه للتوبة من جميع أخطائه، والتصالح مع جميع مشايخ أهل السنة، والتعاون معهم على نصره الدعوة السلفية، لكن الرويضة لا يعجبه هذا، ولا يرضى إلا بالفتن والشقاق، فذهب يطعن في الشيخ محمد بن هادي، وغيره من المشايخ في الوقت الذي وقف فيه جميع أهل السنة وقفه رجل واحد في نصره أهل السنة بدماج كل بما يستطيع، وتركوا الخلافات جانباً، وقد حصل بذلك خير عظيم.

وإليك كلام الرويضة الذي طعن فيه في العلامة محمد بن هادي المدخلي حفظه الله أيام حصار الرافضة الأندال لدماج.

وكان كلامه ضمن مكالمة هاتفية مسجلة بصوته، ومفرغة في شبكة خالد الغرباني اليميني، قال الرويضة:

«... كما ندعو أيضاً هؤلاء الحاقدين على دعوة الإمام الوادعي رَحِمَهُ اللهُ،

وخليفته من بعده العلامة يحيى الحنجوري حفظه الله، من أمثال: محمد بن هادي المدخلي وغيره، إلى ترك التلاعب بعقول الناس، ندعوه والله إلى ترك التلاعب بعقول الناس، فبالأمس القريب يطعن في الإمام الوادعي!! ويحذر من دار العلم والسنة بدماج وشيخها، ويصفه بأبشع الأوصاف، وشأنه أضر من أمثال الحداية كالحربي وغيره، والآن يدعو الناس إلى الوقوف معها (أي: مع دماج في الحصار)، وغير ذلك مما ينطبق عليه ذلك المثل الشعبي: يد تدبّح ويد تسبّح، وليعلم هو وغيره أن أهل السنة بدماج ربهم ينصرهم، ويهيئ لهم جنده، وليسوا بحاجة له ولأمثاله من المنافحين عن الحزبيين، والحاقدين...» انتهى.

❖ ومن طعونات الرويضة في الشيخ محمد بن هادي حفظه الله، والشيخ عبد الله البخاري:

التعريض بأنهما من الحداية، وأنهما من الغلاة الذين تجاوزوا وغلوا في إطلاق كثير من الأحكام على أئمة من أئمة أهل السنة!! واتهمهما بأنهما يطعنان في الشيخ مقبل رحمهُ اللهُ، حيث قال كما في تسجيل سمعي بصوته (الدقيقة الثامنة وما بعد) في سياق رده على من يقول في بعض أهل دماج أنهم حداية، قال: «ثم في المقابل تجد أمثال هؤلاء (أي الذين يرمون بعض أهل دماج بالحداية على حد زعمه) الذين يطلقون هذه الألفاظ عليهم تجاوزوا وغلوا في إطلاق كثير من الأحكام^(١) على أئمة

(١) هكذا يقول هذا الرويضة طاعناً في الشيخين الفاضلين السلفيين محمد بن هادي، وعبد الله البخاري!! أنهم غلوا في إطلاق كثير وليس بعض الأحكام، وليس في حكم معين، وهذا زيادة على أنه كذب لا يصدر إلا من كذاب أشرب بضاعته الكذب وتقليب الحقائق، فهو أيضاً طعن شنيع في علماء السنة لقصد تشويههم وإسقاطهم، فالمتحزب يوسف العنابي يريد أن

(كذا بالجمع) من أئمة أهل السنة^(١) فتجد بعضهم ممن ربما يطلق هذا اللفظ في مثل الشيخ يحيى حفظه الله وطلابه، كالشيخ^(٢) محمد بن هادي أصلحه الله، يقول بأن الشيخ مقبل من أتباع الجهميان، وعبد الله البخاري يقول كما هو مسجل بصوته ومنشور: الشيخ مقبل وطلابه خوارج^(٣)، ما هذا؟ هذه هي الحدادية، إن كان ولا بد إطلاق لفظ الحدادية فهو أولى بها^(٤).

وإليك كلام العلامة التحرير!! أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ اللهُ، في بيان حكم من يطعن في العلامة محمد المدخلي أو ينتقصه كما هو مسجل بصوته، فقد سئل رَحِمَهُ اللهُ: بعض طلبة العلم يسأل عن الشيخ محمد بن هادي هل يؤخذ العلم عنه، وهل هو من العلماء أم لا؟

فأجاب: محمد بن هادي المدخلي هذا من أفضل العلماء ومن أحسنهم،

يصورهم للناس على أنهم من رءوس الغلاة الحدادية، فماذا سيقول أهل السنة في هذا الطعن الشنيع الباطل في علمائهم؟!

(١) نطالب المتحزب العنابي الكذاب بإثبات هذه الأحكام الكثيرة الحدادية الغالية للشيخين الفاضلين محمد بن هادي وعبد الله البخاري، في حق أئمة (أي كثيرين) من أئمة أهل السنة، فإن لم يفعل ولن يفعل، ولم يتب إلى الله فلعنة الله على الكاذبين، وتبين بذلك كذبه وتحزبه وسيره على الدرب الحدادي، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(٢) انتبهوا يا أهل السنة كيف أنه مثل بهذين العالمين باستعمال كاف التمثيل على الذين تجاوزوا وغلوا في إطلاق كثير من الأحكام على أئمة من أئمة أهل السنة!!

(٣) هذه التهم الباطلة قد أجاب الشيخان عنها وبيننا زيفها.

(٤) بل أنت أولى بها وأحق بها وأهلها، وقد قيل: رمتني بدائها وانسلت. ولا ينفق ذلك على أهل السنة، وسيخبطوك دفاعاً عن مشايخهم ودعوتهم.

وصاحب سنة، فمن هو الذي يقول لا يؤخذ العلم عنه؟ إلا أصحاب الحزبيات
قد يكن!!

الذين يتكلمون في العلماء السلفيين»، ومنهم الحزبي يوسف العنابي.

✽ ولم يسلم جميع مشايخ اليمن من طعونات هذا المتحزب العنابي، ومن طعوناته فيهم ما جاء في مقالته التي سودها بعنوان «مصباح الظلام».

قال في الشيخ العلامة محمد بن عبد الوهاب الوصابي كما في (ص ٤٩ في الحاشية): وللوصابي محمد بن عبد الوهاب تأصيلات باطلة، وقواعد بدعية، وطعونات كثيرة في أهل العلم!! وفي دار الحديث بدماج كثيرة، وقد بين شيخنا يحيى حفظه الله كثيراً من بوائقه، وتعصبه للحزب الجديد، وتحريشه ومكره، في عدة أشرطة بيانا شافيا.

وقال في (ص ١٥٦): ثم تبين لي أن الشيخ الإمام إنما تلقن هذا التأصيل الفاسد من محمد بن عبد الوهاب الوصابي المفتون...

وقال (ص ١٨٩): ولعله أخذ هذا التأصيل أيضاً من محمد بن عبد الوهاب الوصابي الذي قرر هذه البدعة تقريراً واضحاً.

وقال (ص ١٨٩): ولذلك تجد الشيخ الإمام وغيره كالوصابي والبرعي أصلحهم الله يردون أخبار شيخنا يحيى الحجوري التي رآها وسمعتها وعایشها، وحكمه في عبد الرحمن العدني وحزبه، وأخبار الأعداد الكثيرة من خيرة طلاب العلم السلفيين المعدّلين، وما كتبوه بياناً لذلك.

في حين يقبلون أخبار الحزبيين المتهمين والمجاهيل في أهل السنة بدماج،

من غير تثبت وبينون عليها تلك الطعون الكثيرة والذم الشنيع».

وقال (ص ٢٣٧): وهذا من بدع الوصابي التي قلده فيها الشيخ محمد الإمام».

بل قد صرح الرويضة بتبديع الشيخ محمد الوصابي، كما في مقال له بعنوان: «من البدعة في الدين الاحتفال بافتتاح مساجد السنة فكيف بأوكار الحزبيين؟!» قال في (ص ٨): «وكم هرولت الحزبية بالوصابي هنا وهناك... فالمهم عنده نعش الحزبية على أهل السنة السلفيين بدماج!! وهيهات يا أيها الحزبي».

وانظر في نفس الصفحة تعريض وغمز من الرويضة في الشيخ ربيع الذي شارك في افتتاح المركز المذكور بمحاضرة عبر الهاتف.

❁ ومن علماء السنة الذين اشتد طعن المتحزب يوسف العنابي فيهم سالكا مسلك الحدادية - العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله.

ومن طعوناته فيه قوله: بأنه يزحزح السلفيين ويبعدهم عن المساجد، ويمكن للإخوان المسلمين، انظر مقالته التي سودها بعنوان: «جناية عبد الرحمن وحزبه على الأصول السلفية» (ص: ٣٨).

وقد عرض كلام من يقول في الشيخ صالح آل الشيخ أنه يمكن للإخوان المسلمين ويبعد السلفيين، على العلامة التحرير!! أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ اللهُ كما هو مسجل بصوته، فاستنكره جدًّا وقال عن صاحب الطعن: «كذب... كذب... كذب... كذب... كذب...» وكررها أربع مرات!!!!

والقول بأن العلامة صالح آل الشيخ يزحزح السلفيين عن المساجد ويبعدهم ويمكن للإخوان المسلمين، كما قال هذا المتحزب العنابي - فيه تعريض

واضح بتبديع العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله، وإلحاقه بجماعة الإخوان المفلسين! فإنه لا يفعل ذلك إلا من كان إخوانيًا جلدًا، والله المستعان.

✽ ومن علماء السنة الذين طعن المتحزب يوسف العنابي فيهم سالكا مسلك الحداذية - الشيخ وصي الله عباس الهندي، حيث اتهمه بأنه تراثي! أي من أصحاب جمعية إحياء التراث الحزبية.

وقد سئل العلامة النحرير!! أحمد بن يحيى النجمي عمن يقول في الشيخ وصي الله عباس: إنه تراثي. فاستغرب واستنكر ذلك جدًا وقال كما هو مسجل بصوته: سبحان الله... سبحان الله العظيم... هذه جرأة... جرأة غريبة هذه، ما يمكن لطالب العلم أن يكون هكذا! عليه أن يتقي الله ويترك هذا...»^(١).

(١) والعجيب من أمر المتحزب يوسف العنابي المخلوق العجيب وعصابته أنهم يطعنون في جمعية إحياء التراث الحزبية ومن ينتمي إليها، أو يتعاون معها، أو يكون على علاقة بها، بدليل ما اتهموا به الشيخ وصي الله عباس وقد شنعوا عليه بسبب ذلك جدًا. ثم نجد هذا الروبيضة وعصابته يزكون ويتعاونون ويمدحون وينصرون من ثبت بالأدلة والبراهين تعاونه وتعامله مع هذه الجمعية الحزبية، وهو سليم بن عيد الهلالي أصلحه الله الذي زار القوم في دماج مرتين وكنت إذ ذاك هناك.

وقد نصح الشيخ أسامة العتيبي أهل دماج بعدم استضافة سليم الهلالي، وبين لهم بأن الرجل تراثي يتعامل مع جماعة إحياء التراث الحزبية، حيث كانت ترسل إليه الأموال الطائلة كمساعدات له لإدارة شؤون مركز الإمام الألباني الذي كان يرأسه سليم الهلالي، والأدهى من ذلك أنه كان يسرق كثيرًا منها ويحولها إلى حسابه الخاص، حتى فضحه الله.

فلم يعبأ القوم بنصائح العتيبي بل طعنوا فيه واتهموه بالكذب... فأخرج الشيخ العتيبي وثائق وهي منشورة في شبكة سحاب فيها ما يؤكد ألفًا بالآلف تعامل سليم الهلالي مع جمعية إحياء التراث، من ذلك ختمه وتوقيعاته على كثير من الحوالات المالية =

وممن اشتد طعن المتحزب يوسف العنابي فيهم من علماء الدعوة السلفية - إمام الجرح والتعديل بحق ربيع المدخلي حفظه الله، وذلك من طرف خفي عن طريق الغمز واللمز في مواضع كثيرة من مقالاته فضلاً عما كان يُعلم منه ومن جماعته من الطعن الشفهي الصريح في الشيخ ربيع في دماج، ومن تعريضاته بالشيخ ربيع حفظه الله وغمزاته له ما تفوه به في مقدمة قصيدته التي ألقاها في دار الحديث بدماج بعنوان «التقريع على من زعم بأن في دماج بعض الحدادية واحتضن أهل التميميع»^(١)، حيث قال: «وقد كان لشيخنا السبق في الرد على فالح الحربي، وبيان غلوّه وجزافه، في مقال بعنوان (فالح الحربي مولع بالجزاف وقلة الإنصاف)، في حين كان بعض الناس آنذاك يقول عنه: مدفع أهل السنة!!».

المستلمة من الجمعية، فإذا بالقوم عوضاً عن زجر الهلالي والتشنيع عليه كما فعلوا مع غيره، إذا بهم يدافعون عنه ويستमितون في ذلك، ومنهم ومن أشدهم هذا المتحزب يوسف العنابي! فما هو موقف المتحزب يوسف العنابي من سليم الهلالي التراثي؟ وأين إنكاره عليه تعامله مع إحياء التراث، و... لكنه الولاء والبراء الضيق.

(١) والمتحزب يوسف العنابي يقصد بهذا العنوان العلامة ربيع المدخلي حفظه الله، فهو الذي قال بأن في دماج حدادية، وسمى بعضهم، وهذا لا يعد طعنًا منه في دماج، فإن أهل التحزب قد تسللوا إلى كثير من أوكار السلفيين قديمًا وحديثًا ومن ذلك إلى الجامعة الإسلامية، فكون بعضهم تسلل إلى دماج ليس بغريب، فلم يسلم حتى المجتمع النبوي من وجود المنافقين، ومما يدل على قصد الرويضة للشيخ ربيع بهذا العنوان القبيح - ما كان معلومًا عنه وعن جماعته عندنا لما كنا في دماج، حيث كان يردد هو وجماعته بأن الشيخ ربيعًا قد احتضن الحزبيين وبأن مجلسه مليء بهم وقد التفوا حوله بل قد أثروا فيه، وهم يقصدون بذلك الشيخ عبد الرحمن وإخوانه.

أقول: أتدرون يا معشر أهل السنة، من هذا البعض الذي عرض به وغمزه المتحزب يوسف العنابي في قوله: «في حين كان بعض الناس آنذاك يقول عنه: مدفع أهل السنة!!»؟ إنه العلامة ربيع المدخلي حفظه الله، وقد صرح بذلك المتحزب يوسف العنابي في شريط سمعي مسجل بصوته، تكلم فيه عن مشايخ الجزائر بكلام لم نعهد سماعه إلا من الحزبيين والمبتدعة، قال فيه (الدقيقة السابعة وما بعد): «تجد أناسًا يرمون الدعوة إلى الله من علماء ومشايخ، وطلاب علم في دار الحديث بدماج، يطلقون عليهم لفظ الحدادية، وهم من أبعد الناس عن الحدادية، بل هم من أعظم من شن الحرب على الحدادية، ففالح الحربي رد عليه الشيخ يحيى حفظه الله قبل سنوات عدة في رسالة «فالح الحربي مولع بالجزاف وقلة الإنصاف» في الوقت الذي كان يتصل به الشيخ ربيع حفظه الله ويقول له: «لا ترد على الشيخ فالح! الشيخ فالح مدفع الدعوة السلفية».

في ذلك الوقت الذي كان الشيخ يحيى متبصرًا بحال هذا الشخص ويرد عليه، الذي هو الآن من جملة الحدادية، كان كثير من أهل العلم يطلقون عليه من مثل هذه الألفاظ ويمدحونه ويشنون عليه، فكيف بعد ذلك يطلق عل مثل هؤلاء الناصحين بأنهم حدادية؟» انتهى.

ولا أظن أن مثل هذا الطعن الخفي والهمز واللمز في العلامة ربيع المدخلي وغيره من العلماء السلفيين - يخفى على أهل السنة.

ومن غمز المتحزب يوسف العنابي في إمام الجرح والتعديل بحق ربيع المدخلي - ما سوده في مقالته «مصباح الظلام» (ص ٣٢، ٣٣) في سياق ذكره لما سماه بجرائم حزب عبد الرحمن العدني والتي بدعهم بسببها، حيث قال: «وبعض

هذه الجرائم كافية في الحكم على أولئك القوم بالحزبية، ومن ذلك على سبيل المثال: «أخذ المساجد على إخواننا أهل السنة والمسابقة إليها».

ثم قال: «وقد نشرت (منتديات الأقصى السلفية) موضوعاً بعنوان: (وقائع لقاء مجموعة من الإخوة السلفيين من فلسطين بالشيخ ربيع المدخلي - يوم الخميس الموافق ٤ / رمضان / ١٤٢٩ هـ -، وبعض مما قاله - حفظه الله - حول الفتنة في فلسطين)، حيث إن بعض المتعصبين لعلي حسن الحلبي - وقد كان هو سبب الفتنة - أخذوا مركزاً على إخوة سلفيين.

فقال الشيخ ربيع للأخ أسامة عطايا: يجب أن يرجعوا المركز والمدرسة السلفية للشيخ هشام، فقال أسامة عطايا: هم لا يريدون. فانتفض الشيخ ربيع قائلاً: كيف لا يريدون، هذا شيء أساسي في الصلح، هذا العمل - أخذ المركز والمدرسة - ما سمعنا بمثله أبداً.

ثم قال الشيخ - حفظه الله - بعد مدة: «هؤلاء إن لم يتركوا التعصب لعلي الحلبي ولم يرجعوا المركز والمدرسة لهشام - فليسوا سلفيين».

ثم قال المتحزب العنابي: «قلت: إذا كان الشيخ ربيع حكم عليهم بذلك من أجل أخذهم لمركز واحد - فكيف بأصحاب هذه الفتنة الذين أخذوا الكثير من المساجد على إخواننا السلفيين؟! ثم بعد ذلك يقال: إن المتعصبين لعبد الرحمن العدني ليسوا حزيين!! ولا حول ولا قوة إلا بالله».

أقول: في هذا الكلام تعريض واضح وغمز بين في الشيخ ربيع حفظه الله، حيث إن القوم في دماج أرسلوا إليه برسالتهم التي فيها بيان منهم للأدلة التي بدعوا بها

الشيخ عبد الرحمن العدني وإخوانه، فقال الشيخ ربيع: غير كافية، وأثنى على الشيخ عبد الرحمن وزكاه بأنه من مشايخ أهل السنة.

وكان مما ذكره القوم من الأدلة في تلك الرسالة على تبديع الشيخ عبد الرحمن - على حد قولهم -: أخذه وإخوانه لبعض المساجد من بعض الإخوان!

ومع ذلك لم يبدعهم الشيخ ربيع (وهو أعلم وأبصر)!! فجاء هذا المتحزب يغمز فيه ويعرض بتناقضه، بقوله: «إذا كان الشيخ ربيع حكم عليهم بذلك من أجل أخذهم لمركز واحد - فكيف بأصحاب هذه الفتنة الذين أخذوا الكثير من المساجد على إخواننا السلفيين؟! ثم بعد ذلك يقال: إن المتعصبين لعبد الرحمن العدني ليسوا حزيين^(١)!! ولا حول ولا قوة إلا بالله».

ومن غمز المتحزب يوسف العنابي في علامة الجرح والتعديل بحق ربيع المدخلي - ما سوده في مقالته التي بعنوان «من البدعة في الدين الاحتفال بافتتاح مساجد السنة، فكيف بأوكار الحزيين؟!» (ص ٨ في آخر الرسالة)، وهو يقصد بذلك مركز الشيخ عبد الرحمن العدني وطلابه الذين افتتحوه ببعض المحاضرات لجملة من مشايخ السنة، منهم إمام الجرح والتعديل ربيع المدخلي حفظه الله.

قال المتحزب يوسف العنابي: «وقد أعلنوا في شبكة سحاب ومتديا (الوحلين الحزبية) عن مشاركة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي - وفقه الله - بالمحاضرة عن طريق الهاتف (يعني: في افتتاح المركز كما سبق)!!

وذلك بعد أن حاولوا قبله مصادمة الحق والسنة التي من الله بها على أهل

(١) وقد علمت من القائل: ليسوا حزيين. بعد أن أرسلت إليه الرسالة وعرضت عليه الأدلة.

السنة بدماج بعبيد الجابري، ففشل وفشلوا.

ونذكر في هذا المقام الشيخ ربيعاً حفظه الله بنصيحة غالية من الإمام المجدد
مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ...».

وللروبيضة طعونات كثيرة كذلك في كثير من مشايخ الدعوة السلفية من أمثال:

الشيخ الفاضل محمد رسلان المصري...

والشيخ العتيبي... والقائمة مفتوحة ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

هذا! في الوقت الذي سلم من شره كبار المبتدعة من صوفية، وإخوان، و...

ومما سبق ذكره من الطعونات الفاجرة للمتحزب يوسف العنابي في خيرة
المشايخ السلفيين وشدة عداوته لهم، يتبين لك جلياً أخي الكريم سير هذا
الروبيضة على النهج الحدادي الغالي الذي يشدق في علماء السنة، وهو في
الحقيقة سير الإخوان المسلمين، بل وسير كل مبتدع.

قال العلامة ربيع المدخلي كما في رسالته «الحث على المودة والتآلف والتحذير
من الفرقة والاختلاف» (ص ٤٣): «نزل إلى ساحة الدعوة إلى الله من ليس من
أهلها، لا علماً ولا فهماً - بارك الله فيكم -، وقد يجوز أن يكون الأعداء دسوا في
أوساط السلفيين من يمزقهم ويفرقهم، وهذا أمر غير بعيد أبداً، ووارد تماماً...

بعض الناس الآن يطاردون، السلفيين حتى وصلوا إلى العلماء وسموهم
مميعين، والآن ما بقي في الساحة عالم تقريباً إلا طعن به وفيه! وهذه طبعاً هي
طريقة الإخوان المسلمين، وطريقة أهل بدع، فإن أهل البدع من أسلحتهم أن
يبدعوا بإسقاط العلماء، بل هي طريقة يهودية ماسونية، إذا أردت إسقاط فكرة

فأسقط علماءها أو شخصياتها.

فابتعدوا عن هذا الميراث الرديء، واحترموا العلماء... فالذي يكره هذا المنهج يتكلم في علمائه، الذي يبغض هذا المنهج ويريد إسقاطه، يسير في هذه الطريق، وهي مفتوحة لهم: طريق اليهود، وطريق الأحزاب الضالة من الروافض وغيرهم.

الروافض يبغضون الإسلام وما يقدرّون يتكلمون في محمد ﷺ، فإذا بهم يتكلمون في أبي بكر وعمر، وعلماء الأمة، يبغون يسقطون الإسلام.

وأهل البدع الكبرى إذا تكلموا: فما يتكلمون في أحمد والشافعي، ولكن يتكلمون في محمد بن عبد الوهاب، وابن تيمية، وأمثالهم؛ ليسقطوا هذا المنهج.

والآن: فإن ناسًا ينشئون في صفوف السلفيين، فما شعرت إلا وهم يشدخون في رءوس العلماء!

هؤلاء ماذا يريدون؟! ماذا يريدون؟! لو أرادوا الله والدار الآخرة، وأرادوا نصرة هذا المنهج وهم يحبون هذا المنهج، والله لدافعوا عن علمائه.

فلا تأمنوا هؤلاء على دينكم، ولا تثقوا فيهم - بارك الله فيكم - واحذروهم كل الحذر...

ولهذا، فترى هؤلاء: لما فرغوا من الشباب؛ بدءوا بالعلماء يسقطونهم، فهذا منهج الإخوان المسلمين، فقد دخلوا في البلاد، وأول ما بدءوا بإسقاط العلماء، وفي الوقت نفسه يدافعون عن سيد قطب، والبناء، والمودودي، وغيرهم من أهل البدع، وأسقطوا علماء المنهج السلفي، ووصفوههم بأنهم عملاء وجواسيس، وعلماء السلطان... إلى آخر الاتهامات.

فما قصدهم؟! قصدهم إسقاط المنهج السلفي، وإقامة الأباطيل والضلالات على أنقاضه، والذين يطعنون الآن فإنهم يقولون عن أنفسهم: إنهم سلفيون. ثم يطعنون في علماء السلفية! ماذا يريدون؟ يريدون رفع راية الإسلام؟! ورفع راية السنة والمنهج السلفي؟! أبداً، أبداً، هذه قرائن وأدلة على أنهم كذابون متهمون، مهما ادعوا لأنفسهم».

❦ ومن هنا نقول لهذا المتحزب العنابي: إنك حزبي حدادي كذاب متهم مهما ادعيت لنفسك من صحة المنهج وسلامة المعتقد، والواجب علينا أن نحذرك كل الحذر، وأن نحذر منك ومن فتنتك، وأن لا نأمنك، ولا نشق فيك؛ لأنك تشدخ في رءوس علماء السنة، وتسعى في إسقاطهم، وقد أعلمنا إمام الجرح والتعديل أنك وعصابتك لا تريدون بذلك وجه الله والدار الآخرة، ونصرة المنهج السلفي، ورفع راية السنة؛ لأنك لو كنت ممن يحب هذا المنهج، ويسعى في نصرته لدافعت عن علمائه، لا أنك تسعى في إسقاطهم على طريقة الماسونيين والإخوان المسلمين، وسائر المبتدعين الحزبيين.

ولو عرف هذا الرويضة منهج أهل السنة، وشم رائحة السلفية - لما أهلك نفسه بالوقعة في علماء السنة ورجالها، كيف ومن أصول الدعوة السلفية احترام علماء السنة وتبجيلهم، وإحسان القول فيهم؟!!

قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين، أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل».

ومن أقبح ما يكون من الذكر السيئ لعلماء السنة الوقعة فيهم بالتبديع

والتحزيب، وهذا عند السلف من أبرز علامات أهل البدع.

قال الإمام الصابوني في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» «وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة.

وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي عَلَيْهِ السَّلَام، واحتقارهم لهم، واستخفافهم بهم...».



الأصل الرابع

تأثر المتحزب يوسف العنابي الشديد بالفكر التكفيري، حيث ظهرت نزعاته التكفيرية في كثير من أحكامه العشوائية على المخالف

- قال المتحزب يوسف العنابي في منجنيقه (ص ٤٤): «والمتمأمل أيضًا في أحوال الناس وتقلباتهم بين الخير والتّردي - يجدهم على أصناف:
- فمنهم المتغيّر من الخير إلى خير مثله أو أحسن منه، وهذا الصنف أسماها وأفضلها.
 - ومنهم متغيّر من الشرّ إلى الخير.
 - ومنهم المتغيّر من الشرّ إلى شرّ مثله أو أسوأ منه.
 - ومنهم متغيّر من الخير إلى الشرّ، وهذا شرّ هذه الأصناف وأرداها.
- والنّاظر في التّغيّرات الحاصلة بعد موت الإمام الوادعي رَحِمَهُ اللهُ في قلعة العلم الشّامخة بدمّاج - يجدها في ذروة التّغيّر وأحسنه...
- أمّا قطاع الطرق، فقد نالوا من التّغيّر شرّ أقسامه، وانقلبوا شرّ منقلب ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣]. فاللهم يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك» انتهى.

أقول: قول الرويضة فيمن سماهم قطاع الطرق (وهم في زعمه من يثبّط عن الرحلة إلى دماج لطلب العلم): إنهم نالوا من التغيّر شر أقسامه، وهو القسم الرابع عنده، وهم المتغيرون من الخير إلى الشر.

يحتمل التكفير، لا سيما وأن الخير والشر ألفاظ عامة، فيدخل في الخير التوحيد، والسنة، وما دون ذلك، ويدخل في الشر الكفر والشرك والبدعة، وما دون ذلك.

ويؤيد هذا الاحتمال ويؤكّده، أن هذا التقسيم الذي ذكره إنما هو لجميع الناس، وليس خاصًا بأهل السنة!

بدليل قوله: «والمأمل أيضًا في أحوال الناس وتقلّباتهم بين الخير والتردي - يجدهم على أصناف...» ثم ذكرها، وذكر أن شرها هو الصنف الرابع الذي يمثله قطاع الطريق إلى دماج!

فهذا الصنف هو شر أصناف الناس عند الرويضة، و(الناس) لفظ عام كما هو معلوم، يشمل جميع العباد مؤمنهم، وكافرهم، برهم وفاجرهم، كما أن لفظ الشر لفظ عام، يشمل الكفر والشرك، وما دون ذلك.

ثم أكد لنا الرويضة نزعة التكفيرية، بقوله: «وانقلبوا شر منقلب!».

ومعلوم أن شر منقلب ينقلب إليه الناس في الدنيا هو الكفر والشرك بالله، وكل منقلب فهو دون هذا بكثير وكثير، ومعلوم أن كلام الرويضة ليس في فرعون وهامان وقارون، ولا في أبي جهل وكفار قريش؛ بل هو في جماعة من المسلمين، فإذا لم يكن هذا هو التكفير فما ندري ما هو التكفير!!

﴿ ثم أكد لنا الرويضة نزعتة التكفيرية بمؤكّد آخر، وذلك باستدلاله، بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾، على أن قطاع الطريق إلى دماج قد انقلبوا شر منقلب، وهو دار البوار، أي: جهنم وبئس القرار! كما هو تمام الآية.﴾

وإليك أقوال المفسرين في بيان أن الآية إنما هي خالصة في حق أصحاب دار البوار من المشركين والكفار، وأن تنزيلها في المسلمين لا يستقيم إلا عند التكفيريين:

﴿ قال ابن جرير: «القول في تأويل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَيُسُّ الْقَرَارُ ﴿٢٩﴾ [إبراهيم: ٢٨-٢٩] يقول تعالى ذكره: ألم تنظر يا محمد: ﴿ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾. يقول: غيروا ما أنعم الله به عليهم من نعمه، فجعلوها كُفْرًا به، وكان تبديلهم نعمة الله كُفْرًا في نبي الله محمد ﷺ، أنعم الله به على قريش، فأخرجه منهم، وابتعثه فيهم رسولاً رحمة لهم، ونعمة منه عليهم، فكفروا به، وكذبوه، فبدّلوا نعمة الله عليهم به كُفْرًا.﴾

وقوله: ﴿ وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾. يقول: وأنزلوا قومهم من مُشركي قريش دار البوار، وهي دار الهلاك، يقال منه: بار الشيء يبور بوراً: إذا هلك وبطل...﴾

ثم ترجم عن دار البوار، وما هي؟ فقال: ﴿ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَيُسُّ الْقَرَارُ ﴾. يقول: وبئس المستقرّ هي جهنم لمن صلاها.﴾

﴿ وقال البغوي: «قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا ﴾ الآية.﴾

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ: هُمْ وَاللَّهُ كُفَّارُ قُرَيْشٍ.

وَقَالَ عَمْرُو: هُمْ قُرَيْشٌ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ نِعْمَةُ اللَّهِ.

﴿وَأَحْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾. قَالَ: الْبَوَارُ يَوْمٌ بَدْرٌ.

قَوْلُهُ: ﴿بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾. أَي: غَيَّرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي مُحَمَّدٍ ﷺ، حَيْثُ ابْتَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ ﴿كُفْرًا﴾ كَفَرُوا بِهِ، فَأَحْلُوا، أَي: أَنْزَلُوا، قَوْمَهُمْ مِمَّنْ تَابَعَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ دَارَ الْبَوَارِ: الْهَلَاكُ، ثُمَّ بَيَّنَّ الْبَوَارَ فَقَالَ: ﴿جَهَنَّمَ يَصَلَوْنَهَا﴾. [إبراهيم: ٢٩] يَدْخُلُونَهَا، ﴿وَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾. الْمُسْتَقَرُّ.

وَعَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا هُمْ كُفَّارٌ قُرَيْشٍ نُحِرُوا يَوْمَ بَدْرٍ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُمْ الْأَفْجَرَانِ مِنْ قُرَيْشٍ: بَنُو الْمُغِيرَةِ، وَبَنُو أُمَيَّةَ، أَمَّا بَنُو الْمُغِيرَةِ فَكُفِّتُمُوهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَمَّا بَنُو أُمَيَّةَ فَمُتُّعُوا إِلَى حِينٍ. انتهى باختصار، وانظر: تفسير السعدي وابن كثير، والقرطبي، والشوكاني، وغيرهم...

﴿وما يدل كذلك على نزعات الرويضة التكفيرية، وعلى تلبيسه وفكره الدخيل - ما سوده في منجنيقه (ص ٤٠) وهو يعدد ما سماه طعونات الحزبيين في أهل دماج، ومن ذلك وصفهم بالتشدد، حيث قال: فهلاً ذكرتم لنا عالماً سلفياً واحداً يرمي أهل السنة - بدماج - بالتشدد؟!!!!﴾

﴿أم تقولون على الله الكذب وأنتم تعلمون﴾!!

أقول:

أولاً: هذه الآية التي ذكرها الرويضة ليست من كلام الله ولا وجود لها في المصحف!!.

ثانياً: لا علاقة بين الآية التي اختلقها الرويضة وبين ما ذكره لا من قريب

ولا من بعيد! فقله مخاطبًا من يرمي أهل دماج بزعمه بالتشدد: «فهلّا ذكرتم لنا عالمًا سلفيًا واحدًا يرمي أهل السنّة - بدمّاج - بالتشدد؟» - لا علاقة له البتة بالكذب على الله، والقول عليه بلا علم!

اللهم إلا إذا جعل الروبيضة الأمرين في مرتبة واحدة، وهذا في الحقيقة هو الذي يفهم من استدلاله بالآية التي اختلقها مما يدل دلالة واضحة لا خفاء فيها على النزعة التكفيرية لهذا الروبيضة وعلى تلبيسه وفكره الدخيل.

❦ ومن غلّو هذا الروبيضة الفاحش الذي يدل على نزعته التكفيرية وتلبيسه وفكره الدخيل - ما سوّده في نفس المصدر السابق (ص ٧)، حيث قال:

«... وشاركهم في قطع الطريق إلى الخير (دماج) بعض السفهاء في أرض الحجاز، سواء من أهلها أو ممّن حلّ فيها من الغرباء - وهم أكثر - من أشباه طلبة العلم، وهم بذلك صادّون عن سبيل الله وعن التفقّه في الدّين، والله الموعّد.

وأنا ذاكر لك يا مرید الرّفعة بطلب العلم، بعض صفات القوم، وما ألقى عليهم الشيطان: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ﴾ [سبأ: ٢٠]؛ لتكون منهم في أمان: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

أقول: لا يخفى ما في هذا الكلام من الغلوّ الفاحش؛ بل من النزعة التكفيرية لهذا الروبيضة!

فبعد أن ذكر من سماهم قطاع الطريق إلى دماج، قال: «وأنا ذاكر لك يا مرید الرّفعة بطلب العلم، بعض صفات القوم وما ألقى عليهم الشيطان. ثم نزل فيهم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ﴾. الذي لا يتنزل إلا على أهل

النار من الكفار والمشركين! وإليك كلام أهل العلم في الآية:

قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «أضواء البيان في تفسير سورة الحجر» [الآية: ٣٩]: «وَهَذَا قَالَهُ إِبْلِيسُ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ؛ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِضْلَالِ أَكْثَرِ بَنِي آدَمَ، وَقَدْ بَيَّنَّ تَعَالَى أَنَّهُ صَدَقَ ظَنُّهُ هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ، فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وَكُلُّ آيَةٍ فِيهَا ذِكْرُ إِضْلَالِ إِبْلِيسَ لِبَنِي آدَمَ بَيَّنَّ فِيهَا أَنَّ إِبْلِيسَ وَجَمِيعَ مَنْ تَبِعَهُ كُلُّهُمْ فِي النَّارِ، كَمَا قَالَ هُنَا: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٤٣) لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ﴿[الحجر: ٤٣-٤٤]. الْآيَةُ.

وَقَالَ فِي «الْأَعْرَافِ»: ﴿قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا وَمَا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (١٨) [الأعراف: ١٨].

وَقَالَ فِي سُورَةِ «بَنِي إِسْرَائِيلَ»: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

وَقَالَ فِي «ص»: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ (٨٤) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٥) [ص: ٨٤، ٨٥].

وقال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره: «... وذلك أن إبليس قد صدق على كفره بني آدم في ظنه، وصدق عليهم ظنه الذي ظن حين قال: ﴿ثُمَّ لَا تَبِيعُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧]».

ومن الاستدلالات العجيبة لهذا الرويضة أيضًا والتي تدل على نزعه التكفيرية، وعلى حدايته وتلبسه وفكره الدخيل: ما سَوَّده في منجنيقه (ص ١٧٢) تحت عنوان: ومن قولهم: (أي: المتعصبين في نظره) الشيخ يحيى شذ عن أهل العلم

بجرحه لابن مرعي!! ولن نأخذ بكلامه حتى يُجمع علماء اليمن أو جلّهم!!

إلى أن قال: «وبعد فراغي من كتابة هذه الأوراق، شاء الله تعالى أن يجتمع مجموعة من مشايخ اليمن في موسم الحج لهذا العام ١٤٢٨هـ، في بيت العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى، وتجاوزوا معه في بعض شئون الدعوة، ومن بين ما تطرّقوا إليه: مسألة فتنة عبد الرحمن بن مرعي العدني، وأدانوه وجميع من طُرد من دماج - من عصابته - وأنه ما طُرد أحد منهم إلا بحق، حتى قال فيهم الشيخ ربيع: هؤلاء فجرة!! أو كما قال حفظه الله، واتّفقوا على مطالبة عبد الرحمن بالتبرؤ ممّا هو فيه... فهل جميع هؤلاء العلماء شاذّون؟! أم على الله تفترون؟!».

أقول: القول بأن الشيخ يحيى الحجوري شدّ عن أهل العلم في طعنه وتبديعه لبعض المشايخ بغض النظر عن صحة ذلك من خطئه - لا يعد افتراءً على الله تعالى!!

وغاية ما فيه - لو صحّ - أنه افتراء على عبد من عباد الله تعالى، وليس بافتراء على الله!

وشتان بين هذا وهذا!

واتهام من يقول بأن الشيخ يحيى الحجوري شدّ عن أهل العلم في تبديعه لبعض المشايخ والدعاة؛ بأنه يفترى على الله تعالى - هو في الحقيقة تكفير له، فإن الافتراء على الله تعالى الذي هو الكذب عليه كفر بواح، كما هو معلوم عند من قرأ القرآن، فضلاً عن طالب العلم، فضلاً عن العالم.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّ الَّذِينَ يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (٦٩) مَتَّعْ فِي

الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نَذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾

[يونس: ٦٩، ٧٠]

والآيات التي جاء فيها ذم المفترين على الله تعالى، وبيان أنهم من الكفرة والمشركين، وأن الله تعالى يذيقهم العذاب الشديد يوم القيامة بما كانوا يكفرون - كثيرة.

فتبين من هذا أن اتهام الروبيضة العنابي من يقول بأن الشيخ يحيى الحجوري شذَّ عن أهل العلم في تبديعه لبعض المشايخ والدعاة؛ بأنه يفترى على الله تعالى - هو في الحقيقة تكفير له، وإلحاق له بالكافرين والمشركين.

وهذا هو عين المنهج التكفيري.

✽ ويؤكد هذا الذي قررناه قول الروبيضة يوسف العنابي في مقالته التي بعنوان: «الانتصار لعقيدة الموحدين بالرد على من أجاز سؤال السحرة فك السحر عن المسحورين» (ص ١١)، حيث قال: «عرف باستقراء القرآن أن الغالب فيه أن لفظة (لا يفلح) يراد بها الكافر، كقوله تعالى في سورة يونس: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٦٨) قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾ مَتَّعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نَذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾» [يونس: ٦٨ - ٧٠]... إلى غير ذلك من الآيات». انظر «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن» (٤/ ١١٢). انتهى كلام الروبيضة.

تأملوا معي معشر أهل السنة كيف أن الروبيضة يوسف العنابي صرح بأن

الغالب في استعمال لفظة (لا يفلح) في القرآن أن المراد بها الكافر، كما دل عليه الاستقراء، ثم استشهد لذلك واستدل بآية «يونس»، والشاهد منها قوله تعالى: ﴿لَا يُفْلِحُونَ﴾ (٦٩). أي: الكفار، وإذا نظرنا إلى سبب عدم فلاحهم في هذه الآية والذي به كانوا من الكافرين غير المفلحين - نجده هو عين الأمر الذي رمى به من يتهم الشيخ الحجوري بالشذوذ عن أهل العلم في تديعه لبعض الدعاة والعلماء، وهو الافتراء على الله!!

فإنه تعالى قال: ﴿قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (٦٩) مَتَّعْ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُنْذِرُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (٧٠).

فنفي الفلاح يساوي الكفر كما قرره الرويضة نفسه، وقد نفي الفلاح في الآية التي استشهد بها على القاعدة التي ذكرها عمن يفتري على الله، وقد رمى من اتهم الشيخ يحيى بأنه شذ عن أهل العلم في تديعه لبعض العلماء والدعاة بأنه يفتري على الله، والنتيجة أنه ليس من المفلحين، أي: من الكافرين، وهذا هو التكفير بعينه، والحمد لله الذي وفقنا لاستخراج نزعات الرويضة يوسف العنابي التكفيرية بالمناقش، وهكذا نفعل إن شاء الله وبتوفيقه ومعونته مع سائر أصوله الحزبية الخلفية.

✽ ومن نزعات الرويضة يوسف العنابي التكفيرية الخطيرة - ما سوده في مقالته التي بعنوان «الانتصار لعقيدة الموحدين بالرد على عبيد الجابري في تجويزه سؤال السحرة فك سحرهم عن المسحورين» (ص ٣٤، ٣٥) حيث قال معرّضاً بتكفير العلامة عبيد الجابري حفظه الله: «وهذا من تلبس هذا الرجل، وتلاعبه بالناس، ومن آرائه الباطلة التي يملئها عليه عقله وقياسه؛ إذ هو تخرص

مخالف لصريح الأدلة! وجهل مفرط في فهم النصوص واستنباط الأحكام منها!!
 وهذه حقيقة هذا الجابري... فيا أيها الجابري ألا ترعوي؟! أي إصلاح أو نفع
 في أفعال الساحر وأسحاره؟! فإن هذه دعوى خطيرة فيها تكذيب ومضادة
للقرآن! انتهى.

أقول: في هذا الكلام الخطير يتهم الرويضة العلامة عبيد الجابري بتكذيب
 القرآن ومضادته؛ ليتوصل بذلك إلى تكفيره وإخراجه من الملة على طريقة غلاة
 التكفير؛ فإنه من المعلوم عند أجهل المسلمين حكم تكذيب القرآن الذي اتهم
 به الرويضة العلامة الجابري، وأنه من أشد أنواع الكفر والنفاق الذي لا يصدر إلا
 عن الكافرين والمنافقين، واتهام الشيخ عبيد بتكذيب القرآن إلحاق له بأولئك، في
 الحال والمآل وهذا يدل وبكل وضوح على سير المتحزب يوسف العنابي على
 النهج التكفيري، الذي تسلك إليه بسلم الحداية، وإنا لله وإنا إليه راجعون!!



الأصل الخامس

تصريح المتحزب يوسف العنابي بمقاصده السيئة الخطيرة في طلب العلم والدعوة، وأنه إنما يريد بذلك الرفعة والسؤدد - والعياذ بالله -

قال الروبيضة في منجنيقه (ص ٧) مشيداً بمن أراد بطلبه للعلم الرفعة والسؤدد: «... وشاركهم في قطع الطريق إلى الخير (دماج) بعض السفهاء في أرض الحجاز، سواء من أهلها أو ممن حلّ فيها من الغرباء - وهم أكثر - من أشباه طلبة العلم، وهم بذلك صادّون عن سبيل الله وعن التفقه في الدين، والله الموعّد.

وأنا ذاكر لك يا مرید الرّفعة بطلب العلم بعض صفات القوم وما ألقى عليهم الشيطان... لتكون منهم في أمان...».

أقول: قول الروبيضة: وأنا ذاكر لك يا مرید الرّفعة بطلب العلم ظاهر في أن الروبيضة لا قصد له من وراء طلبه للعلم إلا الرفعة، ونيل السؤدد، فهو إنما وصف بذلك من وصف مدحاً له وثناءً مما يدل على أنه كذلك، إنما يريد بطلبه للعلم مجرد الرفعة به في الدنيا، وإلا فكيف يمدح من كان هذا مراده بطلب العلم؟! ولو كان مخلصاً في طلبه للعلم لقال: وأنا ذاكر لك يا مرید وجه الله بطلب العلم. أو: يا مرید من ترفع الجهل عن نفسك، ثم عن غيرك، إلى غير ذلك من عبارات المخلصين.

ويؤيد ما ذكرناه عن الروبيضة العنابي من المقاصد السيئة في طلب العلم،

قوله في «منجنيقه» (ص ١١، ١٢): «... وهكذا تجدهم في الخارج ساعين في ترويح الأكاذيب والتلفيقات والشبه على الناس؛ ليقطعوا عليهم الطريق إلى الرفعة والسؤدد».

فيوسف العنابي لم يُقطع عليه الطريق إلى طلب العلم الذي أراد به الرفعة والسؤدد، وهو يتأسف على من قطع عنه الطريق؛ لقصد نيل الرفعة والسؤدد بطلب العلم.

مما يدل دلالة واضحة على أنه ما رحل إلى دماج إلا من أجل الرفعة والسؤدد، وأنه لا يريد بطلبه للعلم ما يريده المخلصون لله، إنما يريد أن يرتفع وينال الشرف والسؤدد - والعياذ بالله -، وإلا لماذا لم يقل: ليقطعوا عليه الطريق إلى العلم. مثلاً؟

والجواب: أن العلم لما لم يكن هو المقصود عند المتحزب العنابي، وإنما هو وسيلة عنده؛ لنيل مآربه الخبيثة من الرفعة والشرف والسؤدد - قال: «ليقطعوا عليهم الطريق إلى الرفعة والسؤدد»، يؤكد قوله السابق: «وأنا ذاكر لك يا مريد الرفعة بطلب العلم».

ويؤكدده وبقوة قوله أيضاً في «منجنيقه» (ص ١٢٧): «... والأمثلة على ضحايا هذا التنظيم الحزبي الجديد كثيرة، وإنما اقتصرنا على بعض من فتن من أهل بلدي؛ ليُعرفوا، وليعتبر بهم غيرهم من الغرباء، وليعلم الناس خبث أصحابه الذين سعوا في تفريق الشمل بين أهل السنة بالدار، وقطع الطريق عن طالبي الرفعة والسؤدد بطلب العلم في هذا الصرح الشامخ والدار المباركة».

وللمتحزب يوسف العنابي كلام آخر يؤكد فيه مقاصده السيئة، ونواياه الخبيثة من سفره إلى دماج، ومن طلبه للعلم، كما في منجنيقه (ص ١٥) حيث قال وهو يعدد أساليب من يسميهم قطاع الطريق إلى دماج:

«... وإنما يقول هذا أصحاب الحزبيات الذين يريدون قلب الحقائق، ورمي طالب العلم في المزالق، فيُروّجون فريتهم في مغارب الأرض والمشارك؛ ليقطعوا عليه الطريق إلى السنة والصفاء والرفعة».

فهكذا لا يزال المتحزب يوسف العنابي يؤكد على نواياه الباطلة، ومقاصده السيئة في رحلته لطلب العلم، وأنه إنما يريد مجرد الرفعة بطلب العلم، والعياذ بالله، فهو ما رحل إلى دماج إلا من أجل ما يحلم به من الرفعة والسؤدد!! لا من أجل الله ولا من أجل دينه.

ويدل على هذا حبه للظهور الذي قصم الله به ظهره ولو على طريقة من بال في زمزم، وهكذا إقحامه لنفسه فيما لا يحسنه إلا العلماء، واستشرافه للفتن، على طريقة: خالف تعرف.

فماذا عسانا نتظر من هذا الرويضة وقد أفصح لنا عن نيته ومقصده السيئ من سفره إلى اليمن؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال العلامة ربيع المدخلي حفظه الله: «طالب العلم يجب أن يطلب العلم لله، ويقرأ القرآن لله، لا ليسود، ولا ليرتفع، ولا ليشار إليه بالبنان، وكذلك يقرأ سنة رسول الله وعلومها لا لأجل هذا، فإن طلبها لهذه الأغراض هو الهلاك والعياذ بالله، ولكن يطلبها لوجه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أما السؤدد فيحصل ثمرةً من ثمار

هذا الإقبال على العلم النبوي وعلى الوحيين «المجموع الرائق من الوصايا
والزهديات والرقائق» (ص: ٣٠٧).



الأصل السادس

**دفاع المتحزب يوسف العنابي عن الحدادية،
وتأمله الشديد من جراء هجر أهل السنة لهم**

في الوقت الذي يدع فيه هذا الرويضة مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، ويحذر من مجالسهم، ومن الرجوع إليهم، نجده في المقابل، ينصح الناس بالتعاون مع الحدادية، لإهلاك الدعوة السلفية في الجزائر، ففي مقال له في شبكة الغرباني اليمني، قال:

«ومما أردت التنبيه عليه أننا سمعنا عن بعض إخواننا السلفيين في الجزائر، كالأخ وليد، وعبد الرحمن، ومحمد، وسعد، وعبد الحكيم من ولاية تبسة، والإخوة محمد، ومخلوف، من ولاية خنشلة. وكذا الأخ خالد الأغواطي، وغيرهم، أنهم يهجرون ويحذر منهم من طرف بعض الإخوة أصلحهم الله، بسبب تميزهم عمن يفتي بالانتخابات، والجمعيات، والاختلاط، والتصوير... وغير ذلك من الأمور الدخيلة في الدعوة، وبيانهم لهذه المنكرات، في حين يدافع من يحذر منهم عمن تصدر منه تلك المنكرات!! وهذا في الحقيقة لا يصلح من الأمر شيئاً، بل لا يزيد الخرق إلا اتساعاً! ورد الأغلاط واجب صدر ممن صدر، وليس أحد أكبر من الحق، وليعلم إخواننا السلفيون بالجزائر حفظهم الله تعالى أن أمثال هؤلاء يشكرون ويتعاون معهم على البر والتقوى، والواجب أيضاً بذل النصيحة لهم إن صدرت منهم أخطاء، أما الطعن فيهم بسبب ما ذكر طعن

بغير حق، وصاحبه قد يحمل وزره يوم القيامة إن لم يقلع عنه ويتوب إلى الله تعالى، والله المستعان».

❦ تأمل رحمك الله كيف يتباكى هذا الرويضة على عصابته الحدادية، ويتألم من هجر أهل السنة لهم، ويُلَبَّس على الناس بأنهم هجروا؛ لأجل تميزهم عن الباطل وأهله! وبأنهم يستحقون الشكر على عدائهم لدعوة أهل السنة في الجزائر، كما ينبغي التعاون معهم لإهلاك الدعوة السلفية!

وقد قيل: الطيور على أشكالها تقع.

وقيل أيضًا:

ومن جعل الغراب له دليلا يمر به على جيف الكلاب

وقبل هذا كله حديث النبي ﷺ: «الأرواح جنود مجنده، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»^(١).

لقد فضح هذا الرويضة نفسه أيما فضيحة، وأبدى الله على لسانه ما كان يخفيه بدفاعه عن أصحابه ورفقائه في درب الحدادي لا سيما منهم خالد الأغواطي، فهتك الله ستره، وكشف عورته.

وإذا أردت الوقوف على حقيقة ما أقول، فارجع إلى رسالة خالد الأغواطي الحدادي، الذي يحث هذا الرويضة على التعاون معه، ويطلب من أهل السنة أن يشكروه على جرائمه ضد الدعوة السلفية، وعلى تميزه عن أهل السنة، وارتمائه

(١) أخرجه البخاري معلقاً: (٣٣٣٦)، ومسلم (٢٦٣٨).

في أحضان الحدادية.

قال الحدادي خالد الأغواطي في رسالته التي سماها: «النصح والبيان لما عليه الدعوة السلفية وبعض دعائها في الجزائر»: فإن من المحزن والمؤلم أن نرى تغير مجرى الدعوة السلفية في الجزائر عن مسارها السلفي القويم، وفي بعض مميزاتها وثوابتها، بسبب التساهل والتفريط، على حساب أصول الدعوة السلفية المباركة، ونلمس هذا التغير في سير دعائها مما يدفع كل منصف، ومتجرد للحق للتضايق من هذا الأمر».

❁ تأمل رحمك الله كيف يرى هذا الحدادي ما لم يره عالم سلفي؛ بل ولا طالب علم سلفي؛ بل ولا عامي من عوام السلفيين، في العالم من انحراف الدعوة السلفية في الجزائر، ومشايخها الكرام عن المسار السلفي، أي: إلى المسار الحزبي كما صرح به صاحب الرسالة في رسالته فيما سيأتي، وكما صرح به بلسانه مئات المرات.

وهي نفس الرؤية التي يراها هذا الرويضة العنابي، والتي لا يرى مثلها إلا بالمنظار الحدادي.

وقال الأغواطي في رسالته: «حال الدعوة السلفية وما آلت إليه» (ص ٦):

- عدم الاهتمام بتأصيل التوحيد والعقيدة والرد على الشرك وأهله، إلا النذر اليسير (لا كتب ولا رسائل ولا أشرطة مستقلة).
- عدم إعطاء منهج الجرح والتعديل القدر الكافي (بلا غلو ولا تفريط).
- السير على قاعدة نصيح ولا نهدم، أو نصيح بلا تشهير ولا فضيحة.

- وقوعهم في تكثير سواد المنحرفين بعدم التميز عنهم.
- الدعوة إلى الله عن طريق الجمعيات (والإفتاء بإنشاء جمعيات بحجة الضرورة).
- استعمال الأماكن الاختلاطية كحقل للدعوة (الجامعات الاختلاطية).
- من وسائل دعوتهم المجالات (مثال على ذلك مجلة الإصلاح التي يكتب فيها بعض المنحرفين).
- تجويز الانتخابات بحجة المصلحة.
- تقرير مبدأ المرجعية الذاتية (الدعوة إلى التقليد وإلى ما يراه الشيخ إما بلسان الحال أو بلسان المقال مما ينجم عنه تهميش وإقصاء المخالف).
- التحذير ممن يخالفهم (خير دليل ما حصل من الشيخ فركوس وطلابه من تحذيرهم من دار الحديث وشيخها يحيى).
- إقحام الشباب السلفي في المدارس والجامعات الاختلاطية؛ لنيل الشهادات، مع ما في هذه الأماكن من مخالفات شرعية لا يمكن حصرها (اختلاط مدرسين عصاة ومدرسات ومنهم من هو على منهج ضال، إخوانيين، صوفيين، عقلايين، أشاعرة).
- الذي يماشيه ويتيح لهم الفرصة لمحاضرة في منطقته - يبجل ويشئ عليه ويعزى إليه، أي: المعاملة بالمثل (وما ينتج عن ذلك من ولاء وبراء ضيق علموه أو جهلوه).
- الدندنة حول مبدأ المصلحة والمفسدة والضرورة، والغاية تبرر الوسيلة، والتوسع في ذلك (وما ينتج عن ذلك من فتاوى مخالفة للصواب).

وأظن أنه لا داعي للرد على مثل هذا الكذب والهراء الذي لا يصدقه إلا من كان مريض القلب من أمثال هذا الرويضة العنابي.

فهذا هو خالد الأغواطي الذي يستमित الرويضة العنابي في الدفاع عنه، ويتألم لهجره من قبل أهل السنة في الجزائر، وينكر عليهم ذلك أشد الإنكار، ويحثهم على التعاون معه، على باطله، وأنه يستحق منهم الشكر والتقدير والإكرام والاحترام!!!

وهذا الصنيع الذي صنعه الرويضة في دفاعه المير عن صديقه وصاحبه الحدادي الحميم خالد الأغواطي يكون قد حكم على نفسه بنفسه، وأقام لنا الدليل على حداديته، فإنه كما قيل: الطيور على أشكالها تقع.

ونترك المجال الآن للرويضة ليحكم على نفسه، بنفسه.

قال الرويضة في مقال له سماه: «جناية عبد الرحمن العدني وحزبه على الأصول السلفية» (ص ٦):

ويذكرني صنيع عبد الرحمن حين تبرأ ممن يتعصب له عند اجتماعه مع مشايخ السنة، مع كونهم جلساؤه وأصحابه وخواصه... بما فعله أبو الحسن حين اجتمع بمشايخ المدينة وتظاهر بالتراجع عن بعض ما عنده، ثم بعد ذلك ذهب إلى الرياض واجتمع مع بعض أصحاب البدع!! كما ترى ذلك في (التنبيه الوفي على مخالقات أبي الحسن المأربي) ضمن (الفتاوى الجليلة) (٢/ ٢٢١)، للشيخ النجمي حفظه الله، وكان هذا من بين الأمور التي بدع بها الشيخ النجمي حفظه الله وغيره أبا الحسن، حيث تبين لهم بذلك وغيره مراوغته ومكره.

قال الشيخ النجمي في المصدر السابق ص (٢١٥): «وتواطئك مع المبتدعة

حيث تمدحهم وتثني عليهم وتنسجم معهم، ولكنك تعادي السلفيين وتتكلم فيهم». وصدق النبي ﷺ إذ قال: «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف». أخرجه مسلم.

وقال بعض السلف: (يتكاتم أهل الأهواء كل شيء إلا التآلف والصحبة). (الإبانة الكبرى) لابن بطة، برقم (٥١٠)، وغيره.

وقال الأوزاعي: (من ستر عنا بدعته لم تخف عنا ألفته). (الإبانة)، برقم (٤٢٠)). ونحن نقول للروبيضة: وتواطؤك مع الحدادية حيث تمدحهم، وتثني عليهم، وتنسجم معهم (كما في مقاله السابق)، ولكنك تعادي السلفيين؛ بل مشايخ الدعوة السلفية، وتتكلم فيهم؛ بل وتبدعهم - لمن أكبر الأدلة على حداديتك.

قال بعض السلف: (يتكاتم أهل الأهواء كل شيء إلا التآلف والصحبة). (الإبانة الكبرى) لابن بطة، برقم (٥١٠)، وغيره.

وقال الأوزاعي: (من ستر عنا بدعته لم تخف عنا ألفته). (الإبانة)، برقم (٤٢٠)). فهذا الصنيع البائر من هذا الروبيضة في دفاعه عن الحدادي خالد الأغواطي، وثنائه عليه وإشادته به؛ بل وحثه الناس على شكره واحترامه والتعاون معه على باطله، وعلى ضرب الدعوة السلفية، وإنكاره على السلفيين هجرهم له - هذا وحده كافٍ في الحكم على الروبيضة بالحدادية، وإلحاقه بهم.

هذا لو لم يكن عندنا من الأدلة على حداديته غير هذا فهو كافٍ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك ما صرح به الروبيضة في مقالاته المقروءة والمسموعة من الطعونات الشديدة والتبديع السحيق لخيرة المشايخ السلفيين؟ بما لم يجرؤ

عليه كبار غلاة الحدادية؟!

وقال الروبيضة في مقاله المذكور آنفاً:

«ونحن ندعو جميع أهل السنة إلى التمعن في هذا الأصل مع النظر في حال عبد الرحمن العدني وعصاة فتنته، فلو لم يكن إلا رضاه بفعلهم ومصاحبتهم لهم حضراً وسفراً مع جنایاتهم على أهل السنة بدار الحديث بدماج، وهذا أمر معلوم عند الجميع، ويكفي لإثباته سكوته عن الإنكار عليهم مع ثنائه وتزكيتهم لهم، مع كونهم رفقاءه وأصحابه مع ما علم من تواطئه معهم في جرمهم، وهذا كافٍ في إدانته» أي: بالحزبية. (المرجع السابق).

وأقول لإخواني السلفيين: نحن كذلك ندعو جميع أهل السنة كما فعل الروبيضة إلى التمعن في هذا الأصل مع النظر في حال المدعو: يوسف بن العيد العنابي وعصاة فتنته، فلو لم يكن إلا رضاه بفعلهم (أي: الحدادية من أمثال خالد الأغواطي) ومصاحبتهم لهم حضراً وسفراً مع جنایاتهم على أهل السنة بالجزائر بالتبديع والتحزيب، وهذا أمر معلوم عند الجميع، ويكفي لإثباته سكوته عن الإنكار عليهم مع ثنائه وتزكيتهم لهم (كما في مقاله السابق)، مع كونهم رفقاءه وأصحابه (في الجزائر واليمن)، مع ما علم من تواطئه معهم في جرمهم، وهذا كافٍ في إدانته بالحدادية! فكيف إذا انضاف إلى ذلك ماسبق وما سيأتي؟



الأصل السابع

سيره على طريقة فالح الحربي في اتهام علماء ومشايخ الدعوة السلفية بالتقصير وعدم الصدع بالحق والسكوت عن الباطل، بل وتقرير الباطل والتبجح بنفسه على أنه القائم بهذا الواجب وحده لا شريك له

قال المتحزب يوسف العنابي في مقالته التي سودها بعنوان «جناية عبد الرحمن وحزبه على الأصول السلفية» (في آخر صفحة):

«هذا بعض ما يسر الله لنا الآن تعليقه على هذا المنشور الذي قام بنشره حزب ابني مرعي في شبكتهما على الإنترنت، أردنا بذلك بيان بعض ما فيه من الباطل، وكذا لفت أنظار أهل السنة إلى مكر هذا الحزب الجديد بدعوتهم، إذ قد تبين من خلاله ومن سيرتهم أن القوم يمشون على خطا أبي الحسن المصري وغيره من أهل البدع، ونحن في ذلك نحث أهل السنة على القيام بواجبهم^(١) أمام هذه التيارات الحزبية الجديدة والتعاون على ذلك^(٢)».

(١) هكذا يتهم هذا الحدادي كما فعل سلفه فالح الحربي علماء أهل السنة بعدم القيام بواجبهم أمام ما سماه بالتيارات الحزبية الجديدة، فالعلماء عنده مقصرون وساكتون عن الباطل الذي لم يره ولم ينتبه له ولم يقف في وجهه ولم يتصد له إلا هو!! فلا هم قاموا بواجبهم على حد زعمه! ولا هم تعاونوا مع من قام بذلك! وأي طعن في علماء أهل السنة أشد من هذا؟!

(٢) وللروبيضة مثل هذا الغمز في علماء السنة والتعريض بعدم قيامهم بواجباتهم، اللهم إلا هو والشيخ الحجوري، ومن ذلك قوله في مقالته «جناية عبد الرحمن العديني» (ص ٣٢) حيث قال

وسُئل المتحزب يوسف العنابي كما سبق في أحد الأشرطة المشؤومة المسجلة بصوته عن مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر؟

فأجاب: «والله مشايخ الجزائر من حيث الصدع بالمنهج السلفي، والدعوة إلى المنهج السلفي ومن حيث التميز عن أهل الباطل - لا يوجد عندنا هذا!! لا يوجد عنهم هذا! وجود من يتصف حقيقة بأنه يعني على المنهج السلفي قائم بالدعوة إلى المنهج السلفي عامل بها؛ إذ إن السلفي والداعي إلى المنهج السلفي لا بد أن يكون قائماً أولاً في نفسه بالعمل بمنهج أهل السنة، وهكذا يكون داعٍ إلى غيره (كذا) إلى منهج أهل السنة علماً وعملاً وعقيدة، أما ما تراه وتسمعه من مشايخ الجزائر، من السكوت على الباطل، بل وتقرير الباطل، من مثل الاختلاط والجمعيات والانتخابات، وهكذا السكوت عن أهل الباطل، وعدم الكلام في أهل الباطل، وغير ذلك من الأمور... - هذه لا تؤهل الإنسان ولا تؤهل الداعي إلى أن يكون داعياً مستقيماً، داعياً إلى المنهج السلفي بحق...» انتهى.

وهذه الفرية وهذا المنهج البائر ورثه المتحزب العنابي عن سلفه الحدادي فالح الحربي، حيث كان يتهم العلماء بالتقصير والسكوت وعدم البيان، ويوهم

تحت عنوان: [جناية حزب عبد الرحمن على منهج أهل السنة في الرد على المخالف، وجرح أهل البدع تحت ستار الطعن في العلماء، والشدة على أهل الأهواء!!]، قال: «الطعن والقدح في علماء السنة ومشايخها!! والذي يعنون به ما يقوم به الشيخ يحيى حفظه الله من واجب النصح الذي قل في هذا الزمن القائمون به».

وقال في المصدر نفسه (ص ٣٨): «فبعد ذلك كله يعد الشيخ يحيى طاعناً في العلماء وقادحاً فيهم وذاماً لهم؟! أم ناصحاً للأمة وذائباً عن الدين وقائماً بواجب قلّ أهله في هذا الزمن؟!».

الناس بأنه هو القائم بالواجب.

ولا تعجب فإن المنهج هو المنهج، والطريقة هي الطريقة، وإن تبادل أصحابها الأدوار.

وهذا إن سُلّم للروبيضة في بعض الأمور فذلك كما قال العلامة ربيع المدخلي مخاطبًا فالح الحربي، ونحن نخاطب به هذا الروبيضة اليوم الذي أحيا تأصيله البائر:

«كان ينبغي أن تحاول أن تعرف أسباب سكوت العلماء عن الأمور التي تفتي فيها، فلعلك تجد عندهم الحجة المقنعة، وتعرف صواب موقفهم، ومثل هذه المشاكل ينبغي أن تعرض على العلماء، فإن في مشاورتهم خيرًا كثيرًا، فقد يرجحون الكلام فيها وقد يرجحون عدم الرد المعلن ويؤثرون توجيه النصائح، فإما أن يستفيد المنصوح، وإما أن يعاند فيكون قد عرض نفسه لنقد العلماء ولإسقاط نفسه.

وبمثل هذه الأسباب تضمن وحدة الكلمة مع إخوانك وشيوخك، ويسلم الشباب من التفرق والتمزق الأمر الذي حصل فعلاً، وكان شديدًا بسبب التفرد والتسرع... إلى أن قال: إن العلماء والفقهاء الناصحين قد يسكتون عن أشخاص وأشياء؛ مراعاة منهم للمصالح والمفاسد.

فقد يترتب على الكلام في شخص مفاسد أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه.

فقد سكت رسول الله ﷺ عن ذكر أسماء المنافقين، ولم يخبر بأسمائهم أو بعضها إلا حذيفة، ومتى كان يصعد على المنبر ويقول: فلان منافق، وفلان منافق؟!!

كل ذلك مراعاة منه للمصالح والمفاسد.

وكان قتلة عثمان في جيش علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وما طعن كبار الصحابة الباقين في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا أحد من عقلاء التابعين، وما كانوا يركضون بالتشهير بعلي، والأحكام على هؤلاء القتلة، وكان ذلك منهم إعداراً وإنصافاً لعلي؛ لأنه لو أخرجهم من جيشه أو عاقبهم لترتب على ذلك مفاسد عظيمة، منها الحروب وسفك الدماء وما يترتب على ذلك من وهن الأمة وضعفها.

فهذا العمل منه من باب ارتكاب أدنى المفسدتين لدفع أكبرهما.

وهذا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لماذا لم يبينوا عقيدة النووي وغيره، وأئمة الدعوة لم يبينوا عقيدة النووي وابن حجر والقسطلاني والبيهقي والسيوطي وغيرهم؟

فلا تظن أن كل تصريح نصيحة، ولا كل سكوت غشاً للإسلام والمسلمين. والعامل المنصف البصير يدرك متى يجب أو يجوز الكلام، ومتى يجب أو يجوز السكوت، وكان يجب في كثير من الأمور أن ترجع إلى إخوانك لتستشيرهم وتستنير بأرائهم...».

وقال حفظه الله أيضاً معقباً على جواب لفالح الحربي على سؤال هذا نصه:

يا شيخنا، لو تلاحظون أنكم تنفردون بكثير من... (أي من الأحكام).

فأجاب فالح مقاطعاً السائل: «نحن لا يهمنا». قال الشيخ ربيع: أي: لا يهمه هذا التفرد بكثير من الذي يعلم حق العلم أن العلماء لا يوافقونه على تفرداته المنكرة، وأنهم مستاءون منها، وأنهم ينكرونها عليه.

ثانيها: أي من الأمور التي تدل على أن فالحا كان يرى نفسه الفرد العلم -: ادعاؤه أنه في هذا التفرد إنما هو ناصح للأمة ويقوم بحماية الدين، أي: ينصح الأمة بتشويه السلفيين، وتشويه السلفية؛ بالأحكام الجائرة والتأصيلات التي لا تعرفها السلفية ولا تحتملها، مثل حكمه على من لا يقلده بأنه قد نسف الرسالات أو من قال: إنه ينتظر رأي غير فالح بأنه قد كذب الكتاب والسنة وكذب الإسلام.

ثالثها: في قوله «يسألوننا فلا نغشهم ونضلّهم»، تعريض بغيره من العلماء بأنهم يغشون الناس ويضلّلونهم، فلا يجيبون بمثل إجاباته، ولا يحكمون بمثل أحكامه ولا يؤصلون مثل تأصيلاته.

وبمثل هذا الأسلوب أسقطوا العلماء وطلاب العلم، فوصموهم بأنهم ميعون وأحزاب التميع.

رابعها: فالح يوهّم أتباعه أن غيره من أهل العلم يخدعون الشباب، فيأمرونهم بالسكوت في قضايا العقائد والمناهج، وأنه هو الوحيد الذي يقوم بقضايا العقائد والمناهج، ومن هنا نفّض أتباعه أيديهم من العلماء؛ لأنهم لا يقومون ببيان قضايا العقائد والمناهج.

والواقع أن غير فالح هم الذين قاموا ببيان قضايا العقائد والمناهج، ولم أطلع أنا إلى الآن على ما قام به فالح من بيان العقائد والمناهج، ولا أعرف إلا أنه عاجز عن ذلك تمام العجز، وأنه عالة على غيره في هذه القضايا التي هي فوق مستواه بكثير وكثير، ولما غرّته نفسه أتى بالعجائب.

وأخيراً فالعلماء لا يسكتون عن بيان القواعد والمناهج، بل يقومون بذلك

تأليفاً وتدريساً وفي محاضراتهم وإجابة على الأسئلة، لكن فئة فالح قد أساءوا بهم الظن فتركوهم فلم يسألوهم، وذهبوا إلى فالح يشفي غليلهم في السلفيين». انتهى كلام العلامة ربيع المدخلي من رسالته «مناقشة فالح الحربي في قضية التقليد» (ص ٥، ٦).

وما أشبه الليلة بالبارحة.

فالعلماء كما قال العلامة ربيع المدخلي: قد يسكتون عن أشخاص وأشياء^(١) مراعاة منهم للمصالح والمفاسد.

فقد يترتب على الكلام في شخص مفاسد أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مقررًا لهذا الأمر كما في «فتاواه» (١٤ / ٤٧٢): «وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مما هم عليه من ذلك، ولم يمكن منعهم منه، ولم يحصل بالنهي

(١) قبل أشهر يسيرة نزل الشيخ جميل الصلوي اليمني - دعوة - إلى الجزائر وبالضبط إلى وادي سوف، فإذا الخبر ينتشر بأنه قد سجن! فسألت: لماذا؟ ف قيل لي: أفتى بتحريم الانتخابات، وأنها... ولا أستبعد أن يكون قد حصل هذا بسبب وشاية من بعض الحدادية، فقد بلغني عدم رضاهم عنه؛ لأنه لم يشف غليلهم في أهل السنة، وإذا بي أقف على مقال، أو تعليق لأحد الحدادية، المساكين، يغمز فيه مشايخ الجزائر على أنهم قصروا في بيان حكم الانتخابات، و... حتى جاء من هو أعلم وأحكم وأشجع منهم فقام بهذا الواجب نيابة عنهم!! أقول: فماذا كانت النتيجة؟ أحيلك من هنا إلى كلام الشيخ ربيع المكتوب أعلاه، لعلك الآن وبعد أن سمعت بهذه الحادثة المؤسفة تقرؤه بتأن وتدبر، حتى يحصل لك إن شاء الله تعالى تذكر وتعقل.

مصلحة راجحة - لم ينهوا عنه».

ولتترك المجال هنا للروبيضة؛ ليقدر لنا هذه المسألة فيرد بذلك على نفسه.

قال الروبيضة في وريقاته التي سودها بعنوان: «موعظة رب العبيد (كذا) لنا وللشيخ عبيد» (ص ٥):

وكان على فضيلتكم - وأنتم الدعاة إلى الحلم والحكمة! والنظر في المصالح والمفاسد وعواقب الأمور! - أن تحسبوا قبل كلامكم في الشيخ يحيى ألف حساب، حيث إنكم تعلمون أن الدعوة التي يقوم بها الشيخ يحيى حفظه الله دعوة لا يُعرف لها مثيل في عصرنا الحاضر!!!... ومن المعلوم عندكم وعند أهل الإنصاف والحلم - أن ذلك لا يأتي سدىً وصدفة، وإنما يأتي من جِراء ثقة الناس بحامل هذه الدعوة، ولما علموا من أمانته وتضلُّعه في العلم، ويشهد لذلك تلك الجهود العلمية التي يقوم بها...

ولست أعني أن تسكتوا عن خطأ رأيتموه، أو زلل علمتموه! ولكن، تعلمون منهج السلف في مراعاة المصالح والمفاسد!!

ومراعاة حال المتكلم فيه، وتبعات الخطأ من حيث ضخامتها وصغرها، واتساع دعوته و...، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي على الحليم الحكيم مراعاتها!! كما نبّه عليه الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (١ / ٢٢٥)، وكما نبّهتهم عليه في شريطكم «الحد الفاصل» كما في الملزمة المفرّغة (ص ٣).

هذا إن كان المخالف من أهل الضلال!! فكيف إذا كان من رءوس أهل السنة القائمين على الدعوة السلفية في هذا الوقت!!

أقول لهذا الرويضة:

إذا كان من منهج السلف في الرد على المخالف مراعاة المصالح والمفاسد!!
كما نطق به لسانك، ولو كان المتكلم فيه من أهل الضلال.

وأن من منهجهم مراعاة حال المتكلم فيه، وتبعات الخطأ من حيث
ضخامتها وصغرها، واتساع دعوته و...، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي على
الحليم الحكيم مراعاتها!!

فأين مراعاتك لهذا الأمر الذي هو من منهج السلف أيها الحليم الحكيم؟
لا سيما وأنك تطعن لا أقول في أهل الضلال الذين أوجبت قبل الكلام فيهم:
النظر في المصالح والمفاسد! لكن في مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، ولا
أقول في الواحد والاثنين منهم، بل في جميعهم، ولا أقول بمجرد السب والشتم؛
بل بالتبديع والتحزيب، وإنا لله إنا إليه راجعون!

أما علمت أيها السفیه ما يترتب على طعنك في مشايخ الجزائر لو كان حقاً
من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله!!

أم تظن أن أعراض مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر رخيصة، فلا ينظر من
أراد الطعن فيهم في المصالح والمفاسد، ولا يحسب لذلك حساباً واحداً، وأن
عرض الشيخ يحيى الحجوري أغلى بحيث يحسب من أراد أن يتكلم فيه ألف
حساب مع النظر في المصالح والمفاسد؟! ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصفات: ١٥٤].

❦ ثم اعلم أخي السلفي: أن العالم قد يكون معذوراً بعذر آخر في عدم كلامه في
بعض الأمور، أو في بعض الأشخاص، وليس كل ما يعلم يقال، ولكل مقام مقال.

قال العلامة عبيد الجابري حفظه الله: «... فإن كثيرًا من أهل الأهواء يخفي أمرهم على جمهرة أهل العلم، ولا يتمكنون من كشف عوارهم وهتك أستارهم لأسباب، منها:

- البطانة السيئة التي تحول بين هذا العالم الجليل السنّي القوي، وبين وصول ما يهتك به ستر ذلك اللعاب الماكر الغشّاش الدّساس... حتى إنها تحول بينه وبين إخوانه الذين يحبهم في الله، فلا يستطيع أن يقرأ كل شيء.

- ومنها أن يكون ذلك العالم ليس عنده وقت، بل وقته كله في العلم والتعليم.

- ومنها أن يكون بعيدًا عن هذه الساحة، يكون هذا الشخص مثلاً في مصر أو الشام أو المغرب أو مثلاً مصر أو مثلاً اليمن، وهذا العالم في السعودية لا يدري عما يجري في تلك الساحة، ما بلغه ثقة بما يجري في تلك الساحة والساحات، فهو جاهل بحاله.

- ومنها أن يكون هذا العالم قد نَمى إلى علمه وتعلق في فكره أن ذلك الرجل ثقة عنده، فما استطاع أن يصل إلى ما كشفه غيره من أهل العلم؛ للأسباب المتقدمة وغيرها، لكن نَمى إلى علمه سابقاً أنه صاحب سنة وأنه يدعو إلى الله، وكان أمامه يظهر السنة والدعوة إلى السنة، ويذكر قصصاً من حياته ومصارعته للأفكار الفاسدة والمناهج الكاسدة، ويأتي له بكتب سليمة، وما درى عن دسائسه؛ فإذا ماذا نصنع؟

نعمل على كلام ذلك العالم الذي أقام الدليل وأقام البينة التي توجب الحذر من ذلك الرجل من كتبه ومن أشرطته ومن شخصه، وأما ذلك العالم الجليل فهو

على مكانته عندنا لا نجرحه ولا نحط من قدره ولا نقلل من شأنه بل نعتذر له؛ نقول: ما علم، لو علم ما علمنا لكان عليه مثلنا أو أشد منا، والله أعلم». «مقال بعنوان: الحد الفاصل بين معاملة أهل السنة وأهل الباطل».

❦ وقد يسكت العالم أيضًا عن أمر من الأمور، أو شخص من الأشخاص؛ لأن غيره قد قام بواجب البيان؛ لأن هذا الباب من فروض الكفاية، الذي إذا قام به البعض سقط عن الباقيين.

ولترك المجال هنا للروبيعة العنابي ليقدر لنا هذه المسألة، فيرد بذلك على نفسه.

قال الروبيعة في وريقاته التي سماها «نصب المنجنيق» (ص ١٧٢):

«ثم إن استغلاهم (أي: المبتدعة في نظره) سكوت بعض المشايخ في اليمن والاحتجاج به - أسلوب ماكر من أساليب الحزبيين الرهيبة، ولجهلهم بالشريعة وأصولها خلطوا وخبطوا، فإن الشرع لم يوجب على كل أهل العلم وجوبًا عينيًّا أن يتصدوا أجمعون لكل باطل يظهر، قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، فدلّت الآية على أن ذلك من فروض الكفاية، متى قام به بعضهم سقط عن الباقي».

قال العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى مقررًا ذلك بكلام نفيس يكتب بهاء الذهب: (ويجب أن يعلم علماؤنا الأفاضل، أن لأهل الأهواء والتّحزّب أساليب رهيبة لاحتواء الشباب والتسلّط والسيطرة على عقولهم، ولإحباط جهود المناضلين في الساحة عن المنهج السلفي وأهله.

من تلکم الأساليب الماكرة: استغلال سكوت بعض العلماء عن فلان وفلان، وإن كان من أضل الناس، فلو قدم الناقدون أقوى الحجج على بدعه وضلاله فيكفي عند المغالطين لهدم جهود المناضلين الناصحين التساؤل أمام الجهالة: فما بال فلان وفلان من العلماء سكتوا عن ضلاله؟! وهكذا يلبسون على الدّهاء، بل وكثير من المثقفين.

وغالب الناس لا يعرفون قواعد الشريعة ولا أصولها التي منها: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، فإذا قام به البعض سقط عن الباقيين». «الحد الفاصل» (ص ١٧٠).

ولست أعني (الروبيضة) بسكوت المشايخ: أنهم ساكتون عن باطل تبين لهم وأقروه! ولكن هم يسعون إلى نصح المنحرفين وتداركهم وهذا مقصد طيب يشكرون عليه، لكن أهل الفتن يجعل ذلك دليلاً على مخالفتهم للحق الذي أقيم بالبراهين، وهذا رأي باطل عاطل. انتهى كلام الروبيضة.

✽ ونردّ عليه بكلامه، ونجيبه بجوابه فنقول: بعض مشايخ الجزائر إن سكتوا فإنهم لا يسكتون عن باطل تبين لهم^(١)، ولا يقرون الباطل! ولكن هم يسعون إلى نصح المنحرفين وتداركهم، وهذا مقصد طيب يشكرون عليه، لكن الحدادية يجعلون ذلك سكوتاً منهم عن الباطل، وإقراراً منهم للباطل؛ وهذا رأي باطل عاطل.

فالحاصل أن سكوت مشايخ الجزائر، أو غيرهم من مشايخ السنة عن بعض الأمور - إن حصل منهم - ذلك فللأعذار التي ذكرها الأئمة: شيخ الإسلام،

(١) ما لم يؤد إنكاره إلى ما هو أشد منه، كما سبق، فتنبه.

والشيخ ربيع، والشيخ عبيد، وغيرهم، وليس ذلك إقرارًا منهم للباطل كما قال الرويضة في مقاله الأول في مشايخ الجزائر والذي نقضه - في هذا الموضع -، لكن في غير مشايخ الجزائر!

ونقول: هذا إن حصل منهم ذلك؛ لأننا قلنا ذلك تنزلاً مع الرويضة، حتى يعلم هو وشرذمته الحدادية أنه ليس كل سكوت يحصل من العلماء في أمر من الأمور يعتبر إقرارًا للباطل، وإلا فعلماء الدعوة السلفية في الجزائر وفي غيرها بحمد الله قائمون بواجبهم في الصدع بالحق والتحذير من الباطل وأهل الباطل. وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

قال العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي: كما في «العواصم مما في كتب سيد قطب من القواصم» (ص ١٩١): «... وفي الحقيقة ليس هناك فرق كبير بين عصر المماليك والعصر الذي عاش فيه سيد قطب؛ بل العصر الذي عاشه كان في الجملة خيرًا من عصر المماليك، ففي عهده قامت دولة التوحيد في الجزيرة على الكتاب والسنة، وكانت هناك دعوات سلفية قوية رافعة راية التوحيد والسنة في الهند وباكستان وبنجلاديش وشرق آسيا، بل في مصر والسودان والجزائر والمغرب العربي...». فهذه شهادة من إمام الجرح والتعديل على وجود دعوة سلفية قوية في بلدان إسلامية كثيرة ومنها الجزائر، رافعة راية التوحيد والسنة، وهل تقوم الدعوة إلا برجالها، وحملتها، يا مسكين؟!!

وهل يعقل قيام دعوة سلفية بهذا الوصف العظيم من غير تميز عن أهل الباطل، ومن غير دعوة إلى المنهج السلفي، ومع السكوت عن الباطل وأهله؛ بل ومع تقرير الباطل؟!!

بل والله ما قامت دعوة أهل السنة في الجزائر بعد توفيق الله وتيسيره إلا على نصرة دين الله الحق، وعلى إبطال الباطل، وإذلال أهله، ولا يرفع راية التوحيد والسنة كما قال العلامة ربيع المدخلي إلا من كان هذا حاله.

وقال العلامة ربيع المدخلي حفظه الله أيضاً: كما في رسالته «نصيحة لفالح الحربي» (ص ٢٥، ٢٦) وهو يرد عليه في مسألة شبيهة بمسألة هذا الرويضة في الطعن في مشايخ الجزائر ومنهم شيخنا المفضل لزهري سنيقرة.

قال حفظه الله: «ولقد طعن الشيخ فالح طعنًا شديدًا في الأزهر الجزائري؛ لأنه لا يرى ما يرى الشيخ فالح من وجوب التقليد عليه...» إلى أن قال:

«والأزهر - كما أعرفه - من حملة العلم ومن الدعاة إلى المنهج السلفي، والذي أعرفه عنه أنه ضد أهل البدع والأحزاب جميعها، من إخوانية عالمية، وأهل الجزارة والقطبيين والسروريين والتكفيريين وغيرهم وضد أبي الحسن وعيد شريفي ومنهجهما، وعنده بعض الأخطاء التي تستدعي المناصحة الأخوية، لا هذه الحرب الشديدة التي شنّها عليه الشيخ فالح، وهذا التضليل والتجهيل استجابة لتحريشات المجهولين المغرضين الذين يسعون في تفريق أهل السنة وتشيتهم.

ثم إن الأزهر وإخوانه من الدعاة إلى المنهج السلفي في الجزائر والواقفين ضد أهل الأهواء والبدع - لا يقصرون في العلم عن منزلة الشيخ فالح، بل قد يفوقه بعضهم، بل الأزهر لا ينزل عن درجة الشيخ فالح العلمية...» إلى آخر ما قاله حفظه الله.

وهذه شهادة أخرى وتزكية عظيمة من إمام الجرح والتعديل لمشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، بأنهم دعاة إلى المنهج السلفي، وبأنهم واقفون ضد الأحزاب والبدع والأهواء كلها من إخوانية عالمية، وجزارة، وضد القطبية والسرورية، والتكفيريين، وضد أبي الحسن، والعيد شريفي وسائر الحزبيين... ثم يأتي هذا الرويضة السفيه ويقول: لا يدعون إلى المنهج السلفي! ويسكتون عن الباطل، وعن أهل الباطل، بل ويقررون الباطل!!

❦ ومن تزكيات وشهادات العلامة ربيع المدخلي حفظه الله لمشايخ الجزائر - ما صدر منه مؤخراً في مسألة المظاهرات، حيث قال حفظه الله: «وعلماء السنة في كل مكان يحرمون المظاهرات والله الحمد، ومنهم علماء المملكة العربية السعودية، وعلى رأسهم العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز مفتي المملكة سابقاً، والعلامة محمد بن صالح العثيمين، وهيئة كبار العلماء وعلى رأسهم مفتي المملكة الحالي الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، وفضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان وفضيلة الشيخ صالح اللحيدان، ومحدث الشام محمد ناصر الدين الألباني، وعلماء السنة في اليمن وعلى رأسهم الشيخ مقبل الوادعي، وعلماء الجزائر وعلى رأسهم الشيخ محمد علي فركوس، رحم الله من مضى منهم، وحفظ الله وثبت على السنة من بقي منهم، وجنب المسلمين البدع والفتن ما ظهر منها وما بطن». مقال بعنوان: «حكم المظاهرات في الإسلام» انتهى.

تأمل رحمك الله كيف قرن العلامة ربيع المدخلي في الذكر بين مشايخ الجزائر ووصفهم بأنهم علماء، وهو كما قال، وبين كبار العلماء في العالم، وجعل على رأس علماء الجزائر الشيخ محمد علي فركوس، ويين بأن هؤلاء العلماء يحرمون

المظاهرات، وهي من الباطل الذي يجيزه ويفتي به أهل الباطل، فكيف يقول هذا الرويضة الكذاب المفتري بأنهم يسكتون عن الباطل بل ويقرّرونه؟!

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥].

وفي الحقيقة أن حال هذا الرويضة يذكرني بالمثل الشعبي: (يريد أن يغطي الشمس بالغربال).

وإلا فدعوة أهل السنة في الجزائر قد أشاد بها وبمشايخها كبار العلماء؛ اعترافاً منهم بالجهود العظيمة التي بذلها وبيذلها مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، في نصرة السنة وأهلها، ومحاربة الباطل وأهله.

وهبني قلت هذا الصبح ليل فهل يعمى العالمون عن الضياء



الأصل الثامن

سير المتحزب يوسف العنابي على طريقة الحدادية في إنكاره تقسيم
السلف للمبتدعة إلى دعاة وإلى غير دعاة تأسيساً بمحمود الحداد

قال الرويضة في مقالته التي سودها بعنوان: مصباح الظلام (ص ١٧):

إن أهل العلم قسّموا أهل البدع إلى قسمين:

الأول: مبتدعة دعاة إلى بدعتهم.

الثاني: ومبتدعة غير دعاة.

وإلزام الناس بالبدعة وحملهم عليها إنما هو شأن القسم الأول لا الثاني، ولو
كان القسم الثاني يلزمون الناس ببدعتهم - لكانوا دعاة إلى بدعتهم، فتبين بهذا أن
إلزام الغير بالبدعة شيء زائد لا يتصف به كل مبتدع، وهذا واضح.

ثم حشّى الرويضة على هذا الكلام، وبالضبط عند ذكره للقسم الثاني من
المبتدعة وهم المبتدعة غير الدعاة، فقال:

«ولا يفهم من ذلك أنهم (أي: المبتدعة غير الدعاة) لا يدعون إلى بدعتهم مطلقاً؛
بل المقصود أنهم لا يدعون إليها بأقوالهم، أما بأفعالهم فإنهم يدعون إليها فتنبه!».

أقول: جزى الله الرويضة خيراً على هذا التنبيه المهم الذي عرفنا بمنهجه
الحدادي، فهذه الحاشية التي سودها الرويضة وحشّى بها على تقسيم السلف

للمبتدعة إلى دعاة وغير دعاة - تعود على هذا التقسيم السلفي للمبتدعة بالإبطال، وهذا هو منهج محمود الحداد زعيم الحدادية.

ولعل الرويضة يوسف العنابي إنما استفاد هذا التأصيل من كلام قديم للشيخ يحيى الحجوري وفقه الله تعالى، فتلقفه عنه هذا الرويضة المقلد المتعصب، وجاء ليشغب به على السلفيين.

وإليك كلام الشيخ يحيى الحجوري (وهو مسجل بصوته في أحد دروسه) الذي قرّر فيه بأن المبتدع لا بد وأن يكون داعياً إلى بدعته! فإن لم يدع بقوله دعا بفعله، وأنكر تقسيم السلف المبتدعة إلى دعاة وغير دعاة، وقال بأنه تقسيم باطل، وقد أنكر ذلك عليه العلماء منهم العلامة النحرير!! النجمي رَحِمَهُ اللهُ كما في مكالمة مسجلة بصوته قال (أي: الشيخ يحيى الحجوري):

«قول بعضهم: تقسيم بعض الناس المبتدعة إلى دعاة إلى بدعتهم وإلى غير دعاة إلى بدعتهم. هذا التقسيم تؤيده أدلة؟ وهو صحيح أم باطل؟ (مشاركة من الطلبة)... ثم قال الشيخ يحيى الحجوري: باطل والله باطل، وأحلف عليه أيضاً أنه باطل... هذا هو... لا يوجد مبتدع على وجه الأرض، مبتدع ويقال فيه: أنه لا يمكن أن يدعو إلى بدعته قولاً ولا فعلاً، حتى ولو قام يصلي وهو هكذا، هذه دعوة وإلا ما هي دعوة؟! وهو مسبل يديه يعني ما يضعها على صدره، الذي يراه سيغتر به وسيكون دعاه، ولو لم تره إلا زوجته أو ولده يكون دعاه إلى الفعل، حتى أيضاً ولو قام يؤذن بحي على خير العمل، وهو ما يقول: افعلوا هكذا. الذي يسمعه يقول: فلان قد فعل ذلك إذا ما فعله إلا عن برهان.

الدعوة قولية وفعلية وليست محصورة على القول، هذا التقسيم باطل باطل...

إلى أن قال: كلام فارغ، هذا التقسيم كلام فارغ، إن أبيتم هجمنا عليها ببحث وبيان ذلك، وإن قال به الجمهور والله تقسيم باطل نعم... كلام فارغ كلام فارغ، هذا التقسيم صحيح؟! نعم رأينا بعض أهل السنة يقرون هذا التقسيم، أنا ضد هذا التقسيم بأدلة من الكتاب والسنة والواقع».

هذا هو مستند الرويضة العنابي في تأصيله الفاسد، المخالف لمنهج السلف؛ من أنه لا فرق بين المبتدعة الدعاة وغير الدعاة، فالكل عنده دعاة إلى بدعهم، إما بأقوالهم وإما بأفعالهم، وأن تقسيم السلف باطل باطل، وكلام فارغ!!

وهذا بعينه تأصيل محمود الحداد الفاجر الذي ينتسب إليه الحدادية، وينصرون أقواله وتأصيلاته الباطلة، ومنها إنكاره تقسيم المبتدعة إلى دعاة وإلى غير دعاة، والذي حمل رايته من جديد هذا الرويضة العنابي؛ إحياء منه لما اندثر من فتن أسلافه وأسياده الحدادية؛ ليشغب بذلك على السلفيين، وهيئات...

وإليك تأصيل محمود الحداد الحزبي الذي تولى نعشه هذا الرويضة من جديد، مع الرد عليه من كلام إمام الجرح والتعديل ربيع المدخلي حفظه الله تعالى.

قال العلامة ربيع المدخلي في رسالته التي بعنوان: مجازفات الحداد «(ص: ٢ إلى ٥): منهج الحداد المخالف لمنهج السلف (تأمل) مع ادعائه وادعاء أتباعه أنهم على منهج السلف.

أولاً: للحداد قاعدة في التبديع خالف فيها السلف لا سيما الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ.

قال (الحداد) في شريط «ماذا حدث» وفي الأوراق المفرغة من (ص ١٢، ١٣).

والقاعدة في التبديع واحدة، وخطر المبتدعين كلهم واحد، وكله شديد على

أهل السنة وعدم الكلام في واحد منهم يجعلنا كما قال رسول الله ﷺ:

«إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»، ويجعل لأهل البدع علينا حجة» اهـ.

وبهذه القاعدة الجائرة شغب على منهج السلف وعلى أهل السنة القدامى والمعاصرين، ثم هل يستطيع أحد أن يطبق هذه القاعدة ويتكلم على جميع أهل البدع فرداً فرداً؟ وهل أوجب الله ذلك؟ وهل يكلف الله الناس بما لا يطيقون؟
ثانياً: انطلاقاً من هذه القاعدة التي اخترعها الحداد أو اخترعت له لمآرب،
خالف الإمام أحمد بل خالف السلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

ثم ذكر الشيخ ربيع آثاراً كثيرة عن الإمام أحمد، وغيره في التفريق بين المبتدع الداعية وغير الداعية، ثم قال:

«ومعلوم عن أئمة السلف الرواية وأخذ العلم عمن وقوا في بدع من القدر والإرجاء والتشيع، إذا لم يكونوا من الدعاة إلى البدع ولا من المخاصمين لأجلها؛ بل إن بعضهم ليروي عن الدعاة منهم.

فهل تجويز الإمام أحمد إقراء السلام على المرجئة تهوين من شأن بدعة الإرجاء؟ وهل تجويز الإمام أحمد تكليم المرجئة غير الدعاة، وتجويز الصلاة خلفهم - تهوين من شأن بدعة الإرجاء؟ وهل رواية أئمة السلف عمن وقع في بدعة الإرجاء أو القدر أو التشيع أو الخروج - تهوين من شأن هذه البدع؟

فما هو رأي محمود الحداد؟ وما موقفه من مذهب السلف (تأمل) في التفريق بين الداعية وغير الداعية؟

الجواب: إن الحداد ليخالفهم في هذا التفريق ويظهر بمذهب جديد يخالف به منهج السلف الصالح (تأمل) ويشغب به على أهل السنة المعاصرين.

لقد نقل الحداد قول أبي داود للإمام أحمد: نكلمهم؟ قال: نعم، إلا أن يكون داعياً، ونقل جواب الإمام أحمد على سؤال ابن هانئ: بجواز الصلاة خلف المرجئ إذا كان غير داعية، ثم اعترض عليه بقوله (أي: الحداد): «وتفريقه رَحْمَةُ اللَّهِ بين الداعي وغيره فيه نظر وأدلة ذلك كله قد فصلتها في كتابي الكبير «إزالة النكرة».

انظر قوله في: «المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد» (ص ٦٨ - رقم ٤١)...

وسترى لاحقاً إن شاء الله كيف أن الحداد يرمي ابن تيمية بأنه يهون من شأن الإرجاء، فهل تستبعد من الحداد أن يرمي السلف بالتهاون في شأن البدع بسبب تفريقهم بين الداعية وغير الداعية في الصلاة، وأخذ العلم والحديث عنهم وتكليمهم؟ فما حكم صلاتهم وروايتهم ومواقفهم من غير الدعاة من أهل البدع في نظر الحداد؟ وما هي الأدلة التي عرفها وجهلوها وتمسك بها وأهملوها؟...

رابعاً: ومما شغب به الحداد ومن استخفهم فأطاعوه - فتنة الترحم على ابن حجر والنووي، وكانوا يشغبون بها ويمارون، ويوالون عليها ويعادون، ويهجرون ويقاطعون من أجلها ولا يزالون على ذلك...

وهذه أمور أساسية عظيمة خالف فيها الحداد السلف الصالح ومنهجهم العظيم الحكيم المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ... انتهى المراد (باختصار).

وحاصله: أن القاعدة التي قررها الرويضة يوسف العنابي، والتي ورثها عن سلفه محمود الحداد في عدم التفريق بين المبتدع الداعية وغير الداعية، وأن

الكل دعاة، إما بأقوالهم، وإما بأفعالهم - قاعدة حدادية حزبية بدعية، مخالفة لمنهج السلف الصالح، كما أبان ذلك إمام الجرح والتعديل العلامة ربيع المدخلي حفظه الله تعالى، في بيانه لمجازفات الحداد.

ومن هنا نخاطب الرويضة العنابي، بمثل ما خاطب به الشيخ ربيع سلفه الحزبي محمود الحداد، فنقول له: فما هو رأيك أيها الرويضة يوسف العنابي؟ وما موقفك من مذهب السلف في التفريق بين الداعية وغير الداعية؟

والجواب: إن الرويضة يوسف العنابي ليخالفهم في هذا التفريق، ويظهر بمذهب جديد يخالف به منهج السلف الصالح، وهو قوله بأن كل مبتدع داعٍ إلى بدعته، إما بفعله، وإما بقوله، ويستدرك بقاعدته الفاسدة على السلف الصالح، ويهدم بذلك قاعدتهم في التفريق بين المبتدع الداعية وغير الداعية، ويشغب بمذهبه الباطل على أهل السنة المعاصرين.

وبهذا الصنيع البائر يكون هذا الرويضة العنابي قد خالف السلف الصالح ومنهجهم العظيم الحكيم المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، في أمور أساسية عظيمة!

وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على الانحراف الواضح لهذا الرويضة عن المنهج السلفي وعن طريقة أهل السنة، وسيره على الدرب الحدادي الحزبي.



الأصل التاسع

تفريق المتحزب يوسف العنابي بين جرح الرواة
وجرح أهل البدع على طريقة الحدادي فالج الحربي

وقد أبان ذلك الأخ عرفات في رسالته التي بعنوان «البيان الفوري» (ص ٤٩)
بتقديم العلامة عبيد الجابري، حيث قال:

بعد أن نقل كلام الروبيضة من مقالته التي سودها بعنوان: «زجر الرعاع»
(ص ٦٧): وهو قوله:

«إنما قد يختلف الأئمة فيما طريقه الاجتهاد، مما ليس فيه نص من الكتاب أو
السنة الثابتة أو إجماع صحيح، كما هو الشأن في تضعيف رواة وتجريحهم بسبب
حصول اختلال في الضبط والحفظ ونحوه، بناءً على اجتهاد كل إمام في سببه
لحديث الراوي ومقابلة حديثه بروايات الثقات وغير ذلك، فمنهم من يؤدّيه
اجتهاده إلى تضعيف الراوي ومنهم من يخالف، ولا يعقدون على ذلك ولاء ولا
براء، أمّا باب التبديع، فإنه يدخل في باب الأسماء والأحكام، وينبني عليه ولاء
وبراء، وليس هذا مما يختلف فيه الأئمة، فإذا أثبت عالم نثق في علمه ودينه انحراف
شخص عن منهج السلف - فالواجب التسليم له، كما مرّ من كلام أهل العلم؛ إذ
إن أهل السنة لا يختلفون في منهجهم وما كان من أصول دينهم.

قال الأخ عرفات: وتمعن في قوله (يعني: الروبيضة): ولا يعقدون على ذلك

ولاء ولا براء، حيث يرى هذا الخنفشاري (كذا) أن الكلام في الرواة لا يعقد عليه ولا براء، فهو يريد أن يبين أن أهل الحديث يجرحون الرواة ولا يحذرون منهم مطلقاً، بخلاف كلامهم في أهل البدع فهو تحذير، وقد كتب العلامة ربيع المدخلي عدة ردود علمية تنسف هذه الدعوى الباطلة، منها:

«أئمة البدع يدخلون في جرح أهل الحديث دخولاً أولياً، وغير أهل البدع يدخلون في تحذيرهم دون شك». وغير ذلك من المقالات...». (انتهى ما نُقل عن الأخ عرفات بتقديم وإقرار وتقريظ العلامة عبيد الجابري حفظه الله).

✽ وقد أكد المتحزب يوسف العنابي سيره على هذا التأصيل والتقعيد الحزبي في الفرق بين جرح الرواة وجرح أهل البدع الذي ورثه عن سلفه الحدادي فالح الحربي^(١)، كما في مقالته التي سودها بعنوان: «مصباح الظلام» (ص: ١٩٥ في الحاشية) حيث قال: «كما أننا نعتقد بأن فرسان الجرح سواء جرح أهل البدع أو جرح الرواة هم أهل الحديث والأثر، وأن الناس جميعاً تبع لهم في ذلك، وأن الجرح شامل لأهل البدع وشامل للرواة، وأن التحذير إنما هو من أهل البدع فقط لا من الرواة الضعفاء والكذابين...» انتهى.

✽ فالجرح عند المتحزب يوسف العنابي شامل لأهل البدع وشامل للرواة، وهذا قول السلف، لكن التحذير عنده لا يكون إلا من أهل البدع فقط لا من الرواة الضعفاء الكذابين!! وهذا خلاف مذهب السلف، وهو عين تأصيل الحدادي فالح الحربي^(٢).

(١) والذي يدل على حزبيته وحداديته وفكره الدخيل.

(٢) والتفريق من قبل الرويضة يوسف العنابي واضح بين جرح الرواة وجرح أهل البدع؛ فالرواة =

وقد كتب العلامة المجاهد حامل راية الجرح والتعديل بحق ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله ورعاه وجعل جنة الفردوس مثواه - رسالة هدم فيها هذا التأصيل الحدادي، بعنوان: «أهل البدع يدخلون في جرح أئمة الحديث دخولاً أولياً، وغير أهل البدع يدخلون في تحذيرهم دون شك». وهي مطبوعة ضمن «مجموعة كتبه ورسائله» (٧٥ / ٩ وما بعد).

ومما قال فيها حفظه الله (ص ٨٣ وما بعد): «عقد الإمام مسلم باباً في مقدمته ترجم له النووي بقوله: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها. ١ - وساق إسناد مسلم إلى أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آبائكم، فإياكم وإياهم». وهذا تحذير شديد يشمل أهل البدع والفساق والكذابين والمتهمين والضعفاء الشديدي الضعف، الذين لا تنجبر رواياتهم بروايات غيرهم...

✽ التحذير من جلساء السوء.

٣ - قال رسول الله ﷺ: «مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحاً خبيثة».

فهذا فيه تحذير من كل أصناف جلساء السوء، كالفساق الفجار وآكلي الربا، والراشي والمرتشي والرائش، والنمامين، والمغتابين، ويدخل فيهم أهل البدع.

الضعفاء والكذابون وإن كانوا داخلين في جرح أهل الحديث إلا أنهم على أصول يوسف العنابي التي ورثها عن أجداده الحدادية، لا يشملهم التحذير.

فأين تخصيص التحذير بأهل البدع في هذا الحديث؟ وكان السلف يحذرون من مجالسة هذه الأصناف، بل قد يأخذون الحديث من أصناف أهل البدع غير الدعاة، كالقدرية والمرجئة والشيعة والخوارج، ولا يأخذون من أصناف أهل الفسق ويحذرون منهم...

٥- ساق مسلم روايات ترجم لها النووي بقوله: «باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة». من هذه الروايات قوله:

أ- قال ابن سيرين: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». وهذا تحذير من أهل البدع ومن غيرهم من الضعفاء والكذابين والمتهمين، ممن لا يجوز أخذ الدين عنهم...

ج- وقال مسلم رَحِمَهُ اللهُ: حدثنا نصر بن علي الجهضمي: حدثنا الأصمعي عن ابن أبي الزناد عن أبيه، قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله». (ص ١٥ من المقدمة).

وهذا فيه أن أهل العلم وطلابه في المدينة النبوية كانوا يتواصلون فيما بينهم، ويحذر بعضهم بعضاً من الأخذ عن هؤلاء الأفاضل المأمونين من أهل السنة؛ لأنهم ليسوا من أهل الحديث.

وقال عبد الله بن المبارك: انتهيت إلى شعبة فقال: «هذا عباد بن كثير فاحذروه». وعباد بن كثير ليس من أهل البدع، وهو من أهل الصلاح، ولكنه ليس من

حفاظ الحديث، فكان شعبة يحذر منه.

فسقط بهذا البيان وبغيره قول الجهال إن أهل الحديث يجرحون الرواة ويحذرون من أهل البدع.

وما يدري المسكين^(١) أن الجرح يتضمن التحذير، وأن التحذير لا يكون إلا من المجروحين سواء كان الجرح بكذب أو فسق أو كفر أو ببدعة، كل هؤلاء يشملهم الجرح ويشملهم التحذير^(٢)... إلى أن قال حفظه الله (ص ٨٧): «وكل أئمة الجرح والتعديل على هذا المنهج يُدخلون في الجرح كل أنواع المجروحين من الزنادقة والمبتدعين والكذابين، وسائر الضعفاء على اختلاف أنواعهم». انتهى كلام الشيخ ربيع مختصراً.

وفيه هدم واضح للتأصيلات الحدادية المحدثّة التي قررها المتحزب يوسف العنابي؛ إحياءً منه لما أماته أهل السنة من أباطيل الحزبيين الحدادية، والله المستعان وعليه التكلان وهو حسبنا ونعم الوكيل.



(١) هو فالح الحربي، والخطاب نوجه كذلك ليوسف العنابي المسكين.

(٢) هذا مذهب السلف الذي أجمعوا عليه كما قال الشيخ ربيع، أما على تأصيل المتحزب يوسف العنابي الذي ورثه عن أسلافه الحدادية - فالتحذير لا يكون إلا من أهل البدع، لا من الرواة الضعفاء والكذابين، وهذا من الفروق التي أحدثها الحدادية بين جرح الرواة وجرح أهل البدع، والتي تلقفها عنهم تلميذهم البار يوسف العنابي، وجاء ليشغب بها على السلفيين؛ إحياءً منه لما اندثر من شبه وتأصيلات الحدادية، وكفى بهذا بدعة وانحرافاً عن سبيل المؤمنين.

الأصل العاشر

التحريش بين العلماء والمشايخ لإيقاع الفتن بينهم سالكاً مسلك الحزبيين

كان هذا الرويضة يوسف العنابي وأتباعه في دماج يسعون بكل جهدهم في التحريش بين الشيخ يحيى الحجوري ومشايخ الجزائر؛ لإيقاع الفتنة بينهم بالكذب والبهتان.

ومن ذلك ما افتروه على الشيخ الفاضل لزهر سنيقرة من أنه يزكي عائض القرني ويقول بأنه سلفي و...

ورفعوا بذلك ورقة إلى الشيخ يحيى الحجوري في درس المغرب؛ لأجل أن يتكلم في الشيخ لزهر.

ومن تحريشات هذا الرويضة وعصابته بين الشيخ يحيى الحجوري ومشايخ الجزائر - ما حصل منهم في قضية زكريا السليماني أصلحه الله وشفاه، الذي كان ممن تولوا كبرهم مع هذا الرويضة في الافتراء على مشايخ الجزائر والسعي في التحريش، فاتصل بعض إخواننا مرة بالشيخ الفاضل عز الدين رمضاني باعتبار أن هذا السليماني من سكان منطقة درارية بالعاصمة، وهي المنطقة التي يسكن فيها الشيخ عز الدين حفظه الله، فسألوه عن حال هذا السليماني، فقال بأنه كان مع من كان في الجبل، من التكفيريين، ثم نزل مع من نزل، فلا ندري أتاب توبة سياسية؟ أم تاب توبة شرعية؟

ثم سألوهم عما ينقله عنه خاصة وعن مشايخ الجزائر عامة: فقال: كذب وافتراء.

فأخذ هذا الرويضة العنابي وعصابته كلام الشيخ عز الدين حفظه الله وهرعوا به إلى الشيخ يحيى الحجوري، وكان من أكاذيبهم التي افتروها لأجل التحريش بين الشيخ يحيى الحجوري والشيخ عز الدين حفظه الله - أنهم قالوا للشيخ يحيى الحجوري: إن الناس في الشبكات وغيرها يقولون: بأنه يوجد في دماج تكفيريون وخوارج، بسبب ما قاله الشيخ عز الدين في زكريا السليماني، وبأن الشيخ عز الدين قد شوّه صورة دماج، وأساء إلى دماج بسبب ما قاله في ذاك السليماني، كل هذا لأجل إيغار صدر الشيخ يحيى الحجوري على الشيخ عز الدين حفظه الله، فيحصل ما يخططون له، فقال الشيخ يحيى الحجوري: (ما يضر) كذا قال.

وقد ذكروا للشيخ يحيى الحجوري ما أسموه بأخطاء الشيخ عز الدين في جلسة دار الضيافة (وهي مسجلة ضمن تسجيلات الدعوة)، كما ذكروا مثل ذلك عن غيره من المشايخ، كل ذلك لقصد التحريش، وإثارة الفتن، وكان مما افتراه الرويضة العنابي على المشايخ أمور كثيرة، يكفي البعض اليسير منها عند القوم لإخراج الرجل من السنة، وانسلاخ السلفي من السلفية.

ثم قال الرويضة: وهذه الأمور كلها ثابتة عن مشايخ الجزائر، ومن سلم من بعضها لا يسلم من البعض الآخر.

تأمل رحمك الله هذا الكرّ العظيم على الشيخ يحيى الحجوري، والمكر الكبار من هذا الرويضة وعصابته؛ لقصد التحريش بين الشيخ يحيى الحجوري ومشايخ الجزائر، وإيقاع الفتنة بينهم.

وكم رفعوا للشيخ يحيى الحجوري من أوراق مفادها بأن مشايخ الجزائر يحذرون من دماج وعندهم... وعندهم... بل وشافهوه بذلك أكثر من مرة، وقد صرحوا بذلك في أكثر من مجلس (محاكمة) جمعنا بهم مع الشيخ يحيى الحجوري، ومن ذلك ما سبق ذكره في جلسة دار الضيافة.

كل ذلك لأجل إيقاع الفتنة بين الشيخ يحيى الحجوري ومشايخ الجزائر، ومصادمة الدعوتين بعضهما ببعض، الأمر الذي لا يسعى فيه إلا الحداوية وأهل التحزب.

❖ ومن الأساليب الشيطانية التحريشية لهذا الرويضة وعصابته في إيقاع الفتن بين الشيخ يحيى الحجوري ومشايخ الجزائر - أنهم جندوا لهم بعض الجواسيس في الجزائر، مهمتهم استفزاز مشايخ الجزائر عن طريق اتصالات مفبركة، ومسجلة، مليئة بالكذب والبهتان، لعلهم يظفرون بكلام يهرعون به إلى الشيخ يحيى الحجوري للكلام في مشايخ الجزائر، وبطبيعة الحال سيحصل منهم ردٌّ عليه، ومن ثم يقع ما خطط له هذا الرويضة وعصابته، كما فعلوا ذلك عن طريق جاسوسهم التبسي، مع شيخنا لزهري، والشيخ عز الدين، والشيخ عبد المجيد حفظهم الله، وقد شهد عليهم بذلك بعض من كان مجنداً عند الرويضة العنابي لهذا الغرض.

❖ ولتترك المجال هنا للرويضة ليقرر لنا بأن التحريش من الأساليب الحزبية الحداوية؛ ليحكم على نفسه بنفسه، ويبين للناس بأنه من أحق الناس بهذا الوصف الذي رمى به غيره.

قال الرويضة كما في وريقاته التي سودها بعنوان «جناية عبد الرحمن وحزبه

على 'الأصول السلفية' (ص ٣٩) تحت عنوان:

[التحريش سنة إبليسية حزبية، وسعيُ عبد الرحمن العدني وحزبه الحاث في
بثه بين أهل السنة]

وقد ذكرت في رسالتي (نصب المنجنيق) - يسر الله طبعها - فصلاً في بيان
سعي أصحاب الحزبية الجديدة في التحريش بين أهل السنة بما يغني عن إعادته
هنا، فليراجع.

ولا زال عبد الرحمن العدني ساعياً في هذا سعيًا جادًا مثيرًا،... وقد أصبحت
هذه الخصلة الحزبية سجيةً في عصابة عبد الرحمن العدني، وما هذا المنشور إلا
مثال على ذلك!

حيث سعت الفرقة التحريشية فيه للوقية بين علماء أهل السنة باليمن
وخارجها، وبين الشيخ يحيى حفظ الله الجميع، حيث تابعوا أشرطته وأخرجوا
منها أمثلة زعموا أنها طعن في علماء الأمة!! لكنهم في الحقيقة فضحوا أنفسهم،
وأظهروا للناس اعوجاج منهجهم... انتهى.

أقول: تحت عنوان الروبيضة:

[التحريش سنة إبليسية حزبية، وسعيُ الروبيضة العنابي وحزبه الحاث في بثه
بين أهل السنة]

لقد سعى هذا الروبيضة وعصابته الحدادية التحريشية سعيًا حثيثًا للوقية
بين علماء الجزائر، وبين الشيخ يحيى الحجوري، حيث تتبعوا أشرطه مشايخ
الجزائر ومواقعهم، وأخرجوا منها أمثلة زعموا أنها أخطاء؛ لجهلهم وقلة

معرفتهم وضحالة اطلاعهم على المسائل العلمية، وعرضوها على الشيخ يحيى
الحجوري ليتكلم فيهم، لكنهم في الحقيقة فضحوا أنفسهم، وأظهروا للناس
اعوجاج منهجهم.



الأصل الحادي عشر الكذب

لما كنت طالب علم في دار الحديث بدماج دخلت على الشيخ يحيى الحجوري وعرضت عليه نزول الأخ عبد الحميد الحجوري دعوة إلى الجزائر^(١)، ويزور مشايخ الجزائر، ويعاين دعوتهم عن قرب ويتأكد مما ينسبه إليهم هذا الرويضة العنابي وعصابته، من أنهم فساق وليسوا بسلفيين ولا يدعون إلى السلفية ويسكتون عن الباطل، ويقررونه، و...، وقلت له: إن أثبت عنهم هذا فنحن أول من يتركهم، وإن أثبت خلافه، علمنا كذب القوم وفجورهم، والواجب

(١) وكان شريكي في هذه الفكرة إنسان اسمه محمد القصراري من مدينة قصر البخاري ولاية المدية، ثم انتكس هذا المسكين وصار من أشد خصوم الدعوة السلفية في الجزائر، ومن أشد الطاعنين فيها وفي مشايخها، والله المستعان، والقلوب بيد الله يقلبها كيف يشاء، فيا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك الحق، وقد حاكمني هذا المسكين وصاحب له حدادي اسمه رشيد وليس برشيد، من ولاية المسيلة إلى الشيخ يحيى الحجوري، وكان مما ذكره له: أنني متعصب لمشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، وأني أثني على ردود الشيخ فركوس وإدارة موقعه على الرويضة العنابي والطالب دعاس، وأني أطعن في مقالات الرويضة، التي سودها في الشيخ فركوس خاصة ومشايخ الجزائر عامة، وأني أنشر كلام الشيخ ربيع في بعض الحدادية في دماج، وأني لا أبدع الشيخ عبيداً و...! ما شاء الله على انتقادات لا تسمى كذلك إلا عند غلاة الحدادية! أراد أن يذمني بها عند الحدادية، فكانت لي مدحاً وثناءً عند أهل السنة، وانقلب السحر على الساحر.

ردعهم عن باطلهم. فوافق الشيخ يحيى الحجوري على نزول الأخ عبد الحميد الحجوري وهو أي: عبد الحميد، شاهد على ما قلته آنفاً.

فلما بلغ هذا الرويضة وعصابته خبر نزول الأخ عبد الحميد إلى الجزائر وجلوسه مع الشيخ فركوس وبعض المشايخ - ثارت ثائرتهم، لا سيما بعدما سمعوا ثناءه على المشايخ بعد جلوسه معهم^(١)، وعرفوا بأنهم سيفضحون وتظهر حقيقتهم للناس، وافترأؤهم وكذبهم على الدعوة السلفية في الجزائر وعلى مشايخها، فسعوا كل السعي في إثارة الفتنة، وإفشال الزيارة، وقطع جسر التواصل والأخوة، التي كنا نأمل في حصولها، بعد زيارة عبد الحميد الحجوري.

وكان من فجور هذا الرويضة العنابي أنه أتى إلى صاحبي الذي دبر معي أمر نزول الأخ عبد الحميد إلى الجزائر، قبل انتكاسه، بكل وقاحة وقلة أدب، كما هي عادته وسجيته، فاعترضه في الشارع أمام الملاء وهم بضربه، لولا أن تداركه الناس، وجعل يصيح عليه بلا أدب ولا حياء، ويقول: من الذي قال لكم نزلوا عبد الحميد عند المشايخ؟ الشيخ يحيى قال: لا ينزل عندهم، لا ينزل عند الحزبيين - يعني المشايخ -.

فأتاني الأخ إلى الغرفة وهو يبكي فقص عليّ الخبر، فأدركت الرويضة، فقلت

(١) وكان قد اعترف لنا لما رجع من الجزائر إلى دماج أكثر من مرة بأن مشايخ الجزائر على خير وسلفية، ولهم جهود في نشر العلم والسنة، وبأن دعوتهم ظاهرة، وكان وفقه الله قد اعتذر من الشيخ فركوس بخصوص مسألة الاختلاط التي كان طعن فيه بسببها ووصفه بأنه رجل اختلاطي ومن دعاة الاختلاط، واعترف بأنه لم يقرأ ما كتبه الشيخ فركوس في هذه المسألة، ووعد بأن يسمع منه عند رجوعه إلى اليمن خيراً، ثم لم يحصل منه ما وعد به... والله المستعان.

له: أنت الذي تقول بأن الشيخ يحيى قال: بأن عبد الحميد لا ينزل عند مشايخ الجزائر؟ قال: نعم.

فأتيت الشيخ يحيى الحجوري بعد صلاة الفجر فقلت له: يا شيخ أصحيح أنك قلت لعبد الحميد: لا تنزل عند مشايخ الجزائر؟ فقال: لا. فقلت له: فإن يوسف العنابي يدعي بأنك قلت هذا! قال: لم أقله. فقلت له: يا شيخ، هذا الرجل ينقل عنك هذا الكلام، وقد تعرض لبعض إخواننا وكاد أن يقع به. فقال: سننصحه! وهذا في الحقيقة غيظ من فيض من فجور هذا الرجل وكذبه وما أكثر كذباته.

ومن هذه الكذبات التي يهرف بها هذا الرويضة بلا حياء ولا خجل: أننا لما تحاكمنا معه ومع عصابته إلى الشيخ يحيى الحجوري في قضية تبديع مشايخ الجزائر - كان من كذباته في ذلك المجلس بعد أن اتهم مشايخ الجزائر بالعظائم، أن قال: وقد نصحناهم، بعضهم كتابة، وبعضهم عن طريق الهاتف!! والجلسة مسجلة ضمن تسجيلات الدعوة.

ويعلم الله أنه لم يكلم أحدا منهم، لا كتابة ولا عن طريق الهاتف.

وفي الحديث: «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»^(١).

❦ ومما يدل أيضا على فجور هذا الرويضة وقلة أدبه ورقة دينه، وأن بضاعته الكذب - أنه قد شهد عليه جمع من الإخوة، منهم الأخ مراد مدني البومرداسي، والأخ عبد الحق البرايحي، والأخ مسعود الجلفاوي، والأخ محمود الأخضرري، وغيرهم على تركه لصلاة الفجر وعدم أدائها مع الجماعة، بل وأحيانا لا يصلحها

(١) أخرجه البخاري (٣٤٨٣)، وفي مواضع آخر من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حتى يخرج وقتها، وأنا والله ما رأيته في المسجد في صلاة الفجر غير مرة أو مرتين فقط، وقد مكثت في دماج ما يقارب الأربع سنوات، وقد حدثت بهذا الأخ مصطفى الحراشي، فقال لي: وأنا كذلك والله، ما رأيته في صلاة الفجر إلا مرة واحدة، ورأيت بعد الصلاة بوقت يقرأ القرآن، فلا أدري أحضر الصلاة أم لا!

ومع هذه الشهادات كلها إلا أن الرويضة يأبى إلا الكذب، وتكذيب الشهود؛ ليستر عورته التي بدت للناس، وفضائحه التي لا تنتهي، ولو باليمين الغموس، والله المستعان.

وقد سبق نقل كذبه الذي يريد أن يرفع به الشيخ يحيى الحجوري فوق منزلته غلوًا فيه وتعصبًا له، حيث قال: وربما عددت له في خطبة خمسين حديثًا أو أكثر، وضعف ذلك من آيات الكتاب العزيز!!!».

ونحن نطالب الكذاب العنابي بخطبة واحدة فقط من خطب الشيخ يحيى الحجوري فيها هذا العدد من الآيات والأحاديث وهيهات، وإلا فهو أحد الكذابين.

وسبق في الأصل الثالث طعنه الكاذب في الشيخين الفاضلين السنيين محمد بن هادي المدخلي، وعبد الله البخاري: أنهما من الذين تجاوزوا وغلوا في إطلاق كثير من الأحكام على أئمة (كذا بالجمع) من أئمة أهل السنة، وقلنا في ذلك الموضوع:

«نطالب المتحزب العنابي الكذاب بإثبات هذه الأحكام الكثيرة الحدادية الغالية للشيخين الفاضلين محمد بن هادي وعبد الله البخاري، في حق أئمة (أي كثيرين) من أئمة أهل السنة، فإن لم يفعل ولن يفعل، ولم يتب إلى الله فلعنة الله على الكاذبين، وتبين بذلك كذبه وتحزُّبه وسيره على الدرب الحدادي».

❦ ومن كذبه المفضوح ما جاء مسجلاً بصوته في شريط بعنوان: «أسئلة في المصطلح»:

حيث سئل هل يوجد في عصرنا حفاظ؟

فأجاب: أما بالنظر إلى الحفاظ المتقدمين فلا يوجد لهم مثيل، أما من حيث الحفاظ فيوجد من يحفظ الكتب الستة كما هو حال الدويش الذي رد على ضلالات سيد قطب...

وهكذا حافظ الحكمي كان آية في الحفاظ.

ويوجد في دار الحديث بدماج من الحفاظ الكثير! ممن يحفظ الصحيحين، هؤلاء كثر، يمكن بالعشرات، من يحفظ الصحيحين وفي نفس الوقت الصحيح المسند، ورياض الصالحين وبلوغ المرام، هؤلاء كثير في دار الحديث بدماج، كالشيخ أبو عمرو الحجوري، والشيخ محمد بن حزام، وجملة، يحفظون هذه الكتب كلها.

أقول: هذا الكلام كذب لا يصدر إلا من كذاب، متعصب غال في التعصب، وإلا فسم لنا رجالك! وسم لنا لا نقول العشرات والكثير ممن ذكرت ممن يحفظ الصحيحين وفي نفس الوقت الصحيح المسند، ورياض الصالحين وبلوغ المرام، لكن سم لنا أقل من عشرين، ولن تجد إلى ذلك سبيلاً، فلماذا الكذب؟!

ومن كذب الكذاب يوسف العنابي على أهل دماج الذي ما حملة عليه إلا التعصب والغلو - قوله كما في مقالته التي بعنوان «موعظة رب العبيد لنا وللشيخ عبيد» (ص ١٠): «وما حَفَظَ القرآن وصحيح البخاري وصحيح مسلم ورياض الصالحين والبلوغ، وغير ذلك من كتب السنة... الذين يُعدُّون بالمئات... - عنك

ببعيد».

وتأمل كيف تدرج الغلو بهذا المريض! ففي المقال الأول قال بأن حفاظ الكتب السابقة (مجموعة) كثيرون يعدون بالعشرات، ثم لم يشف غليله هذا الغلو الكاذب حتى ضاعف أعدادهم أضعافاً مضاعفة، بقوله: «يُعدُّون بالمئات».

ونحيل إخواننا على كتاب الطبقات للشيخ يحيى الحجوري الذي ذكر فيه تراجم طلاب دماج وما يحفظ كل واحد منهم من المتون؛ ليقفوا على كذب الكذاب.

هذا لتعلم بأن بضاعة هذا الرويضة وعصابته هي الكذب وتقليب الحقائق، التي هي بضاعة الحزبيين والمنافقين، وبُست البضاعة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، كما في الفتاوى (٢/ ٢٤): «والفارق بين المؤمن والمنافق هو الصدق، فإن أساس النفاق الذي يبنى عليه هو الكذب».

وقال الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٩): «قال علي بن عاصم وهو من أوعية العلم لكنه سيئ الحفظ: أنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، قال: سمعت أبا بكر الصديق يقول: «إياكم والكذب؛ فإن الكذب مجانب الإيمان».

قلت (الذهبي): صدق الصديق فإن الكذب أس النفاق وآية المنافق، والمؤمن يطبع على المعاصي والذنوب الشهوانية لا على الخيانة والكذب».

وقال العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ كما في «غارة الأشرطة» (١/ ١٥):
(هذه الحزبيات مَبْنِيَّةٌ على الكذب والخداع والتليس وقلب الحقائق).



الأصل الثاني عشر

الشبه الكبير بينه وبين الحدادية وانطباق أخص أوصافهم عليه

ذكر العلامة ربيع المدخلي حفظه الله في رسالته «مميّزات الحدادية» أن من مميّزاتهم، والتي تنطبق على هذا الرويضة تمام الانطباق:

١ - الميزة الأولى: بغضهم لعلماء المنهج السلفي المعاصرين وتحقيرهم وتجهيلهم وتضليلهم والافتراء عليهم...

وهل ثمت تحقير وتجهيل وتضليل وافتراء على العلماء أشد مما صدر من هذا الرويضة؟ الذي يبدع خيرة السلفيين، بل خيرة المشايخ السلفيين؟! (راجع الأصل الثالث).

٢ - الميزة الثانية: العداوة الشديدة للسلفيين مهما بذلوا من الجهود في الدعوة إلى السلفية والذب عنها، ومهما اجتهدوا في مقاومة البدع والحزبيات والضلالات... (وليس ثمت أدل على عداوة الرويضة الشديدة للسلفيين من تبديعه لهم، بل ولمشايخهم، والطعن فيهم بأنهم لا يدعون إلى المنهج السلفي، ويسكتون عن الباطل، بل ويقررون الباطل و... (راجع الأصل الثاني والثالث).

٣ - الميزة الثالثة: تسلطوا على علماء السلفية في المدينة وغيرها يرمونهم بالكذب: فلان كذاب وفلان كذاب... (راجع مقالة الرويضة «رقية الممسوس» ومما جاء فيها: قوله في الشيخ لزهر حفظه الله: (وهذا من كذبك وضحكك على

الناس! ومحاولة منك لتشويه الحق بهذه الأكاذيب!)، وقال فيه أيضًا: (بل يفترى الكذب...!).

١- وما قاله الرويضة في مقالته تلك - في الشيخ عبد المجيد جمعة حفظه الله - :
(... ويقول طاعناً بالباطل في شبكة العلوم السلفية وكتّابها الذين بينوا شطحات
فركوس وغيره... إلى أن قال: وغير ذلك من الأكاذيب (أي للشيخ عبد المجيد)
وتقليب الحقائق!).

٢- وسبق الكلام على ما يتعلق بغلو الحدادية في زعيمهم الحداد لإسقاط
العلماء، وهو ما حصل من هذا الرويضة وجماعته، كما بيّناه في الأصل الأول.

٣- ومن أوجه الشبه بين هذا المتحزب العنابي وبين الحدادية - تبديعه
للعلماء بدعوى أن عندهم أخطاء، ويلبس بذلك على العوام، لتبرير أحكامه البائرة
التي تنضح بالتبديع والتحزيب والطعنات الحدادية، في علماء الدعوة السلفية.

فنقول لهذا الرويضة: هلا عرضت هذه الأخطاء على العلماء كالشيخ ربيع،
والشيخ الفوزان، والشيخ اللحيدان، والشيخ العباد، والشيخ زيد، والشيخ محمد
المدخليين، والشيخ محمد بن عمر بازمول، وغيرهم من العلماء حتى ينظروا فيها،
هل تخرج الرجل من السنة أم لا؟ بل قبل ذلك يتحققون هل هي أخطاء أم لا؟
فلعل الرويضة ينتقد ما ليس بخطأ عند العلماء، لفرط جهله، وسوء فهمه!

لقد عرضت وبعض إخواننا بعض انتقادات الرويضة التي انتقدها على الشيخ
فركوس على الشيخ ربيع، فقال: أخطاء لا يكاد يسلم منها أحد.

وقد سبق كلام الشيخ ربيع مخاطباً سلف هذا الرويضة فالح الحربي قائلاً:

«كان ينبغي أن تحاول أن تعرف أسباب سكوت العلماء عن الأمور التي تفتي فيها، فلعلك تجد عندهم الحجة المقنعة، وتعرف صواب موقفهم، ومثل هذه المشاكل ينبغي أن تعرض على العلماء، فإن في مشاورتهم خيرًا كثيرًا».

فلماذا لم يعرض هذا الرويضة هذه الأمور التي يسميها أخطاء وانتقادات على العلماء الذين ذكرناهم وغيرهم، ويعرض عليهم كذلك أحكامه العشوائية عليهم بالتبديع والتحزيب، ويتأسى بالشيخ ربيع في قوله: «العلماء هم الذين يحكمون، تأدبًا مع العلماء»؟ هذا مع أن الشيخ ربيعًا قد يكون أعلم من كثير من العلماء الذين يطلب حكمهم على أخطاء بعض الدعاة، لا سيما في مسائل الجرح والتعديل؛ فهو حامل رايته.

لكن الرويضة أسير المنهج الحدادي الذي لا يوقر كبيرنا، ولا يرحم صغيرنا ولا يعرف لعالمنا حقه، والذي يأنف أصحابه الرجوع إلى العلماء؛ لأنهم وبكل بساطة قد أسقطوا العلماء؛ بل أول ما بدءوا بإسقاطهم، كما سبق من كلام الشيخ ربيع، ومن إسقاط العلماء عدم الرجوع إليهم، والتقدم بين يديهم، وتبديع من لم يبدعوه، وذم من لم يذموه، ومدح من لم يمدحوه، وإلغاء ما اعتبروه، واعتبار ما ألغوه... إلى آخر ذلك.

✽ وتبديع الرويضة لعلماء السنة بدعوى أن عندهم أخطاء شنيعة حدادية - كان يهرف بها الحدادية الأول، بل وصل بهم الأمر إلى القول بوجوب إحراق فتح الباري للحافظ بن حجر، وشرح النووي على صحيح مسلم، وفتح القدير للشوكاني، وغير ذلك من الكتب بدعوى أن فيها أخطاء وتأويلات، ومخالفات! وهذا الرويضة وإن لم يصرح بإحراق كتب العلماء الذين بدعهم، إلا أنه يحذر

من قراءة كتبهم، والاستفادة منها، وهذا كالأمر بإحراقها بجامع الترك والإتلاف!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كَمَا «في مجموع الفتاوى» (١١ / ١٥):
«ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذموماً معيياً ممقوتاً، -
فهو مخطئ ضالٌّ مبتدع».

وقال أيضاً كما في الفتاوى (٢٧ / ٣٠١): «لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْعَالِمَ الْكَثِيرَ الْفَتَاوَى أَخْطَأَ
فِي مِائَةِ مَسْأَلَةٍ - لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَيِّبًا، وَكُلُّ مَنْ سِوَى الرَّسُولِ ﷺ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ».

وقال الإمام الذهبي في «السير» (١٤ / ٤٠): «ولو أنا كلما أخطأ إمام في
اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه - لما سلم
معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى
الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى، والفضاضة».

وقال العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله: «أما السلفي الذي يوالي
السلفيين، ويحب المنهج السلفي - بارك الله فيكم -، ويكره الأحزاب ويكره
البدع وأهلها، وغير ذلك من علامات المنهج السلفي، ثم يضعف في بعض
النقاط، فإن هذا نترفق به، وما نتركه، ولكن ننصحه وننتشله، ونصبر عليه
ونعالجه - بارك الله فيكم -، أما أن يقال: من أخطأ هلك! فعلى هذا فلن يبقى
أحد! ولهذا، فترى هؤلاء لما فرغوا من الشباب بدعوا بالعلماء يسقطونهم، فهذا
منهج الإخوان المسلمين...» «الحث على المودة والاتلاف» (ص ٤٣).

وستترك المجال الآن للروبيضة العنابي ليرد على نفسه بنفسه!

قال الروبيضة في: «منجنيقه» (ص ١٥٢): «ومن تلبسهم على الناس (أي أهل

التحزب في نظره) قولهم:

الشيخ يحيى' عنده أخطاءٌ وأخطاء!!

وهذا مسلك معروف يسلكه الحزبيون؛ محاولةً منهم لإسقاط من ينبري للتصدي لباطلهم، وتهوين شأنه عند الناس... فيَنْصَبُون أنفسهم - وهم الجُهَّال - حُكَّامًا على أهل العلم، وهذا ما صنعه المتعصبون في هذه المسيرة الآثمة.

❖ فنقول لك أيها الرويضة ونطعنك بخنجرك: ومن تلبسك على الناس قولك: الشيخ فركوس ومشايخ الجزائر عندهم أخطاءٌ وأخطاء!!

وهذا مسلك معروف يسلكه الحدادية؛ محاولةً منهم لإسقاط مشايخ الدعوة السلفية، وتهوين شأنهم عند الناس كما فعل هذا الرويضة وسلفه فالح الحربي... فينصبون أنفسهم - وهم الجهال - حكامًا على أهل العلم!! وهذا ما صنعه هذا الرويضة وعصابته الحدادية في هذه المسيرة الآثمة!

وأسلط الضوء كما يقال على قول الرويضة: فينصبون أنفسهم - وهم الجهال - حكامًا على أهل العلم!!

وأخاطب السلفيين قائلًا: ألم أقل لكم قبل أن من علامات الحدادية: التوثب على باب الأسماء والأحكام، وتنصيب أنفسهم حكامًا على أهل العلم، والتقدم بين يديهم، لا أقول بنقد الأخطاء، فإن هذا لا نزاع فيه، لكن بإصدار الأحكام، ولا أقول على العوام، بل ولا أقول على طلاب العلم، لكن على العلماء! فماذا عسى الرويضة أن يقول، وقد شهد بنفسه على نفسه بأن هذا مسلك الحزبيين؟!

هذا مع الفارق الكبير، والبون الشاسع بين الأمرين:

ففي قضية الشيخ فركوس ومشايخ الجزائر المنتقد لهم والقائل: بأن عندهم أخطاء وأخطاء، أناس جهال حدادية، من أمثال هذا الرويضة، نصبوا أنفسهم حكماً على أهل العلم.

أما في قضية الشيخ يحيى الحجوري فالمنتقد له هم العلماء وليس الجهال، كما هو معلوم.

وأيضاً: في قضية مشايخ الجزائر المنتقد عليهم إن سلمنا بذلك - أخطاء في مسائل ليست من الأصول المجمع عليها، وكثير منها مفروض بين أهل السنة، ولمشايخ الجزائر في ذلك سلف من العلماء الكبار.

أما في قضية الشيخ يحيى الحجوري فكثير من الأمور المنتقدة عليه تعتبر من الأصول والمسائل المنهجية الخطيرة.

وشتان بين هذا وهذا، أليس كذلك يا أهل السنة؟

❁ ومن هنا يتبين لك جلياً أخي الكريم سير هذا الرويضة على النهج الحدادي الغالي الذي يشدق في علماء السنة ومشايخها.



الأصل الثالث عشر

غلو المتحزب يوسف العنابي الفاحش في دماج
واعتبارها معقل العلم والسنة الوحيد

قال الروبيضة في «منجنيقه» (ص ١١، ١٢): ثم اعلم يا سائل الهداية والتوفيق أن أهل البدع والأهواء يتربصون بدار الحديث الشامخة بدماج وغيرها من مراكز السنة الدوائر، وأنهم ليسوا بهادئين عنها، وهم بين الحين والآخر يحاولون أن يندسوا في أوساطها؛ لإثارة الفتن... إلى أن قال: وهكذا تجدهم في الخارج ساعين في ترويج الأكاذيب والتلفيقات والشبه على الناس؛ ليقطعوا عليهم الطريق إلى الرفعة والسؤدد، وهم بهذا يصدون الناس عن السنة وعن طلب العلم والتفقه في الدين، ويسعون في هدم الدين شعروا أم لم يشعروا».

أقول: تأمل أخي السلفي في هذا الغلو الفظيع الشنيع!!

فظاهر كلام هذا الروبيضة: أن الرفعة والسؤدد لا تُنال إلا في دماج، وأن السنة وطلب العلم والتفقه في الدين، لا يوجد هذا كله إلا في دماج، ولا ينال أحد من المسلمين ما ذكره هذا الروبيضة، من الرفعة والسؤدد والسنة والعلم والفقه في الدين إلا من دخل منهم دماج؛ فمن حيل بينه وبينها فقد حيل بينه وبين الرفعة والسؤدد، بل بينه وبين السنة! وهذا فيه تعريض بانحراف جميع المسلمين عن السنة إلا من دخل منهم إلى دماج!

بل في كلامه نزعة تكفيرية واضحة وذلك في قوله: «ويسعون في هدم الدين شعروا أم لم يشعروا».

ومعلوم حكم السعي في هدم دين الإسلام، مع ما يفهم من ظاهر كلامه من أنه لا وجود لدين الإسلام إلا في دماج!

ويذكرني هذ الغلو الفاحش في دماج من هذا الرويضة بغلو صاحبه المدعو: سعيد بن دعاس اليافعي، الذي جعله هذا الرويضة سلفاً له في تبديع العلماء، والذي استظهر كلامه في تبديع الشيخ الفاضل محمد الإمام، وغيره... كما سبق نقل ذلك عنه.

قال المدعو سعيد دعاس^(١) (وهو طالب في دماج يماني الجنسية) للأخ بلال الفرنسي في إحدى المحاكمات المسجلة بصوته، بعد أن قال الأخ بلال: بأنه هو وكثيراً من الإخوة سيخرجون من دماج بسبب أهل الفتن، قال دعاس:

أعتقد ابتداءً (يعني إذا خرجت من دماج) أنك ستحرم هذا الخير، وطلب العلم، وإذا حرمت هذا الخير وطلب العلم قد يضيق صدرك، وربما تترك السنة! فقلبك ليس بيدك... دماج ليست كعبة نقدها؛ لكن دماج مشتملة على منهج وعلى دين.

من خرج مفتون^(٢) منها يخرج وقلبه بيد الله عزَّجَلَّ، والله يدافع عن هذه الدار،

(١) وقد بلغنا مؤخراً أنه قد مات وأفضى إلى ربه، فنسأل الله أن يرحم موتى المسلمين.

(٢) يقصد من طرد منها بسبب عدم تبديعه للشيخ عبد الرحمن العدني والشيخ عبيد وغيرهم من العلماء... هذا هو المفتون في نظر القوم، فتنبه!

فيضيق عليه صدره، وربما يرتد عن دين الإسلام كما ارتد شكيب الجزائري وغيره!

وكما ارتد من مزق ملازم الشيخ يحيى!!^(١)....

فعند الرويضة وصاحبه: أن من حيل بينه وبين دماغ فقد حيل بينه وبين الرفعة والسؤدد، بل بينه وبين السنة!

فلا رفعة ولا سؤدد ولا سنة؛ ولا منهج سلف في غير دماغ!!

ومن خرج من دماغ يضيق عليه صدره، فيترك طلب العلم، ثم يترك السنة، وربما يرتد عن دين الإسلام!! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا في الوقت الذي تجد فيه هذا الرويضة العنابي في غاية من النشاط في التحذير من الدراسة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، وكذا من مراكز السنة في اليمن وفي إندونيسيا وغيرها، ويحذر من دورات أهل السنة العلمية في الجزائر والمغرب وتونس وإندونيسيا وغيرها من البلدان ويصفها بالحزبية، ويحذر من مشايخ السنة ومن الجلوس إليهم والاستفادة منهم.

فإن كان من يحذر من الدراسة في دماغ ساعياً في هدم الدين، فماذا يقال في حق هذا المتحزب السفهية؟!

وقال المتحزب العنابي في منجنيقه (ص ١٥): وهو يعدد أساليب من يسميهم قطاع الطريق إلى دماغ: «... وإنما يقول هذا أصحاب الحزبيات الذين يريدون قلب الحقائق، ورمي طالب العلم في المزالق، فيروجون فريتهم في مغارب الأرض والمشارك؛ ليقطعوا عليه الطريق إلى السنة والصفاء والرفعة».

(١) أي: المتعلقة بالفتنة الدائرة في اليمن، والله أعلم ما مدى صحة هذه الأخبار الغريبة!!

﴿ تأمل أخي رحمننا الله وإياك في قول الرويضة العنابي: «ليقطعوا عليه الطريق إلى السنة والصفاء والرفعة». »

فمن نصح بعدم السفر إلى دماج لطلب العلم لأجل الفتن وأهل الفتن من أمثال هذا الرويضة - يكون قد قطع الطريق إلى السنة والصفاء؛ لأن المتعصب يوسف العنابي الممسوس يرى ويعتقد - وبئس الاعتقاد اعتقاده - من أنه لا وجود للسنة ولا للصفاء إلا في دماج! فمن قطع الطريق إليها لأجل أهل الفتن فقد قطع الطريق الوحيد إلى السنة والصفاء، فليس في غير دماج إلا البدع والحزبيات على مذهبه!!

وهذا في الحقيقة يذكرنا بمقولة أسلاف هذا الرويضة الحدادية من أمثال فالج الحربي، الذي كان واقعاً هو وجماعته في الحزبية والحدادية من رءوسهم إلى أخمص أقدامهم، ومع ذلك يدعون ويزعمون أنهم أهل السنة المحضة.

والدعاوى إذا لم تقم عليها بينات فأهلها أديعاء

ومن غلو المتحزب يوسف العنابي في دماج ما سطره في مقالته التي سودها بعنوان: «مصباح الظلام» (ص: ١٧٦)، حيث قال بعد أن نقل كلام الشيخ ربيع، وهو قوله: «وأنا أعتقد أن السلفيين هم خير الناس عقيدة ومنهجاً وعبادة وأخلاقاً...».

قال الرويضة معلقاً: وأهل السنة بدماج من أحق الناس بهذا الوصف، كيف لا ودارهم حاملة لواء السنة في هذا الوقت».

فعند المتحزب يوسف العنابي أن أهل دماج هم أهل السنة وحدهم وهم

حملة لوائها لا شريك لهم، وأن دماج هي معقل السنة الوحيد.

ومما يؤكد ما ذكرناه عن هذا المتعصب العنابي من اعتقاده أن أهل دماج هم أهل السنة لوحدهم، وأنهم حاملو راية السنة لا شريك لهم - قوله في شريط سمعي مسجل بصوته في الطعن في الشيخ العتيبي (الدقيقة السادسة وما بعد): «ولسنا نريد بهذا الكلام التشكي من البغي وأفعال هؤلاء، ومن وراءهم، ومن يؤزهم؛ لأن هذا أمر لا يضر أهل السنة؛ لأن هذا أمر لا يضرنا، وإن كان واقعاً... ولا يقلقنا؛ لأننا على يقين من أمرنا وصحة سيرنا».

أقول: تأمل في قوله: «لا يضر أهل السنة... لا يضرنا» مع أن الذي سماه بغياً وهو في الحقيقة طعن فيه بحق إنما هو موجه إليه فقط! ومع ذلك يقول: «لا يضر أهل السنة، لا يضرنا». فالرجل يعتقد ويعتبر نفسه الممثل الشرعي الوحيد لأهل السنة هو ومن في دماج وأن من سواهم فأهل تحزب وهوى!!

وقد أكد المتحزب يوسف العنابي عقيدته في دماج وفي أهل دماج أنها معقل السنة الوحيد، وأن أهلها هم حملة راية السنة في مقالات كثيرة، من ذلك ما جاء في تسجيل سمعي بصوته مفرغ في شبكة الغرباني اليمني، قال فيه: «فليوقن أهل السنة عامة وحملة لوائها بدماج»^(١) دار الحديث ودار العلم والسنة خاصة بوعد الله لهم بالحفظ والتأييد والسكينة والرحمة، كيف لا وهم حملة لواء العلم وحملة لواء السنة».

(١) تأملوا يا أهل السنة كيف أن هذا المتعصب الممسوس عمم الخطاب في أول كلامه لجميع أهل السنة، ثم خص أهل دماج من بينهم بوصف ليس لغيرهم ولا يشاركهم فيه أحد في اعتقاده، فقال: وحملة لوائها بدماج... خاصة».

وقال في نفس المقالة: «وأهل السنة بدماج والله إنهم لمغبوطون على طلبهم للعلم...»، ثم ذكر شيئاً من الثناء عليهم، ثم قال: «... كيف لا وهم خير مجتمع فوق هذه البسيطة وهذه الأرض، والله إن الموت معهم شهادة ورفعة في الآخرة، وهكذا الحياة معهم في العلم والسنة عزٌّ وشرفٌ في الدنيا والآخرة».

وقال: «وأين الرافضة عليهم لعائن الله من نصرة الله وتأييده وهم يحاربون الله ودينه ورسوله ﷺ... وهم يعادون أولياء الله وحملته دينه وحملته لواء السنة بتلك القلعة السلفية الشامخة التي معاداتها معاداة للإسلام وبغضها وبغض أهلها علامة الزيغ وعلامة الضلال».

وقال: «وفي الصحيحين من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجاء عن غيره، أن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا لم تكن هذه الطائفة المنصورة أهل الحديث فلا أدري من هم».

وأهل السنة في دماج ذروة أهل الحديث والسنة في هذا الوقت...».

وسئل الرويضة كما في مكالمة مسجلة بصوته: ما حكم جمع الأموال وإرسالها إلى دماج؟ فكان مما جاء في جوابه قوله: إذا جاءك يا عبد الله من يحثك في مثل هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها أسود دعوة أهل السنة بدار الحديث بدماج الذين هم ذروة حماة هذا الدين في هذا الوقت^(١)...».

(١) هلا استعملت كلمة (من) التبعية؟ فلم تخل الأرض يا مسكين ممن يحمي وينافح عن دين الله

وقال في شعاع الفانوس بعد أن نقل بعض العبارات من كلام إدارة الشيخ فركوس على أنه طعن في دماج وأهلها: «إلى غير ذلك من العبارات الشنيعة في حق أهل السنة^(١) وحملتها!!».

✽ ومن المواضع التي أكد فيها المتحزب يوسف العنابي عقيدته في دماج وفي أهل دماج من أنها معقل السنة الوحيد، وأن أهلها هم حملة راية السنة - ما سوده في مقالته التي بعنوان: «شعاع الفانوس» (ص: ٢، ٣)، حيث قال: «فقد اطلعتُ على ما نشر في موقع الشيخ فركوس - هداه الله تعالى - من الجناية والطعن والبغي على أهل السنة وحمايتها وحملتها (تأمل)، في هذا الوقت بدار الحديث بدماج قلعة أهل السنة والجماعة، ومحاولة تشويه صورتهم على طريقة أهل التحزب من أصحاب أبي الحسن المصري وعبد الرحمن العدني...»
وقد بين أهل السنة^(٢) كذب هذه الدعاوى في كثير من الأشرطة والكتابات بما يكفي ويشفي...».

الحق وعن السنة، فلا تزال والله الحمد الطائفة المنصورة والفرقة الناجية بين ظهرائي هذه الأمة - منتشرة في كل مكان.

(١) هكذا بالتعريف الذي يستفاد منه حصر أهل السنة في أهل دماج!!

(٢) بل أهل دماج، بل بعض أهل دماج، فإن أهل السنة موجودون والله الحمد في مشارق الأرض ومغاربها، ولم نسمع منهم ما تدعيه، وقصدك واضح لا يخفى، فإنك جعلت دماج معقل السنة الوحيد، فمن دخلها كان آمناً من الحزبية!! وأهلها عندك هم أهل السنة المحضة، فلذلك إذا نقلت عنهم قلت: قال أهل السنة. وكأن الدنيا خلت من أهل السنة ولم يبق سني إلا في دماج!! وهذا تعريض واضح بتبديع من لم يكن من أهل دماج من أهل السنة، وهل بلغ الغلو بالحدادية الأول هذا المبلغ؟! لا والله ولا غيره.

❦ أقول: «قال العلامة ربيع المدخلي حفظه الله: «وفي هذا العصر أهل الحديث والسنة هم أهل العقيدة والمنهج السلفي، السائرون في عقائدهم وعباداتهم وأعمالهم على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وعلى رأسهم علماءهم في الجزيرة العربية والشام واليمن والهند وباكستان ومصر والسودان وشرق آسيا والصومال والمغرب العربي، وأينما كانوا وهم متميزون بمدارسهم ومناهجهم وعقائدهم وعباداتهم وأعمالهم عن سائر الفرق» «مجموعة الكتب والرسائل» (٢٧، ٢٦ / ١٠).

وفي الختام أقول: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كما في الفتاوى (٢٨٣ / ١٨): «وَلِهَذَا كَانَ أَفْضَلُ الْأَرْضِ فِي حَقِّ كُلِّ إِنْسَانٍ أَرْضٌ يَكُونُ فِيهَا أَطْوَعُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَلَا تَعَيَّنُ أَرْضٌ يَكُونُ مُقَامُ الْإِنْسَانِ فِيهَا أَفْضَلَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْأَفْضَلُ فِي حَقِّ كُلِّ إِنْسَانٍ بِحَسَبِ التَّقْوَى وَالطَّاعَةِ وَالْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ وَالْحُضُورِ، وَقَدْ كَتَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ إِلَى سَلْمَانَ: هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ. فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تُقَدَّسُ أَحَدًا وَإِنَّمَا يُقَدَّسُ الْعَبْدَ عَمَلُهُ».



الأصل الرابع عشر

تقرير المتحزب يوسف العنابي لمنهج الموازنات البدعي

لقد سلك الرويضة يوسف بن عيد العنابي مسلك أصحاب بدعة الموازنات بين الحسنات والسيئات، وذلك في مقالته التي سودها بعنوان «نصب المنجنيق على قطاع الطريق إلى دماج دار العلم والتحقيق» (ص ١٥٢) حيث قال: «ولسنا نقول: إن الشيخ يحيى حفظه الله تعالى معصوم! وهو الذي يقول في دروسه مراراً: «والله إننا مقصرون، وإننا ذوو أخطاء، نسأل الله أن يعفو عنا...». ويطلب من إخوانه الطلاب أن ينبهوه إن أخطأ أو نسي... وإذا تبين له الحق رجع إليه وقرّره...

وشيخنا حفظه الله تعالى ممّن له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرف بتوحيه واتباعه... طريقته سلفية...

ومن كان هذا حاله فإن خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور، والمتنقص منه لأجل خطئه، المتبّع لعشرته - آثم مأزور...».

أقول: في كلام الرويضة العنابي هذا تقرير واضح لمنهج الموازنات البدعي الذي تأسّى فيه بالحزبيين من أمثال الصويان وسلمان العودة، وغيرهم.

حيث جعل كون الشيخ يحيى الحجوري: ممّن له في السنة قدم صالح، وكونه ملازماً للحق وكونه عُرف بتوحيه واتباعه وبكون طريقته سلفية... على حد تعبيره، مانعاً من نقده وبيان أخطائه! لأن أخطاءه مغمورة في حسناته، بل هي

عند المتحزب العنابي كالحسنات حيث جعله مأجورًا عليها!! وهذه بدعة فاق بها أصحاب منهج الموازنات.

وقد وقع المتعصب يوسف العنابي فيما أنكره بل في أشد مما أنكره على الشيخ محمد الإمام، وسماه تأصيلًا باطلاً جاريًا على منهج الموازنات، وذلك في مقالته التي سودها بعنوان «مصباح الظلام الواقع في كتاب الإبانة للشيخ محمد الإمام» (ص ١٢٢ وما بعدها)، حيث أنكر على الشيخ الإمام قوله: «جرح الشخص في أمر معين لا يسوغ تعميم القدح فيه». قائلًا: «إن هذا التأصيل جاريا على ما سبق من تقرير منهج الموازنات، وأن الزلات والهفوات لا عبرة بها، وأن الأصل في الحكم العام على الشخص هو سيرته الحسنة، والشيخ الإمام جرى في هذا التأصيل كعادته على منوال داعي الموازنات أحمد الصويان... (ثم ذكر الرويضة كلامًا لأحمد الصويان في تقرير منهج الموازنات)، ثم قال: «فانظر إلى مدى توافق التأصيل، تدرك مدى تخطب الشيخ محمد الإمام في هذه المسالك البدعية».

وأقول: فانظر إلى مدى توافق التأصيل، تدرك مدى تخطب المتحزب العنابي في هذه المسالك البدعية.

فالمتحزب يوسف العنابي أنكر على من قال بأن الزلات والهفوات لا عبرة بها، وأن الأصل في الحكم العام على الشخص هو سيرته الحسنة، واعتبر ذلك من منهج الموازنات.

ثم هو الآن يقرر لنا ما أنكره هناك بل ما هو أشد منه، لكنه خص تأصيله المحدث كما هي عادته بالشيخ يحيى الحجوري، فقال: «وشيخنا حفظه الله تعالى ممن له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرف بتوخيّه وأتباعه... طريقته سلفية...»

ومن كان هذا حاله فإن خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور، والمتنقص منه لأجل خطئه، المتتبع لعثرته آثم مأزور».

فكون الشيخ يحيى الحجوري على حد تعبير المتعصب الممسوس «له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرف بتوحيه واتباعه... وأن طريقته سلفية» مانع من القدح فيه وبيان أخطائه، وذلك لأجل هذه السيرة الحسنة التي ذكرها المتعصب العنابي للحجوري، والتي يريد أن يغمر أخطائه فيها.

وكل هذه التأصيلات البدعية يخصصها المتعصب المريض يوسف العنابي بالشيخ يحيى الحجوري في وقت تجده لا يتعامل مع أخطاء العلماء والمشايخ السلفيين الذين طعن فيهم وبدعهم بسبب بعض الأخطاء - إن سلمنا له في ذلك - إلا بمسلكه الحدادي الذي يبدع ويحزب بلا خلفية ولا روية.

فهو ينكر بزعمه منهج الموازنات وقد اتهم به شيخنا المفضل عبد المجيد جمعة حفظه الله كما في مقالته التي سودها بعنوان: «رقية المتعصب الممسوس»، حيث قال: «وهكذا المتعصب المريض (كذا) عبد المجيد جمعة، يقول أيضاً تعصباً لشيخه فركوس طاعناً في أهل السنة بدماج، فيقول سالكاً منهج الموازنات في الدفاع بالباطل عن شيخه فركوس: «الشيخ فركوس حتى لو أخطأ في قضية ما أؤخذ عليه هذا الخطأ، يذوب في بحر محاسنه (!!) وكفى بالمرء نبلاً أن تُعد معائبه (!!)».

أقول: إذا كان قول الشيخ عبد المجيد حفظه الله: «الشيخ فركوس حتى لو أخطأ في قضية ما أؤخذ عليه هذا الخطأ، يذوب في بحر محاسنه (!!)، وكفى بالمرء نبلاً أن تُعد معائبه».

إذا كان هذا من منهج الموازنات فماذا نقول في كلام المتعصب العنابي الممسوس في الشيخ يحيى الحجوري: «وشيخنا حفظه الله تعالى ممّن له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرف بتوخيّه واتّباعه... طريقته سلفيّة... ومن كان هذا حاله فإنّ خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور، والمنتقص منه لأجل خطئه، المتتبّع لعثرته آثم مأزور».

فإن كلام المتعصب يوسف العنابي المريض أشد وأوضح وأبين في تقرير منهج الموازنات من كلام الشيخ عبد المجيد الذي ادعى فيه ذلك، إن سلمنا له. وبيان ذلك: أن غاية ما في كلام الشيخ عبد المجيد أنه جعل تلك الأخطاء المنسوبة إلى الشيخ فركوس على فرض صحتها مغمورة في كثرة حسنات الشيخ، وأنه يكفيه نبلاً أن تعد أخطاؤه ومعائبه، كسائر العلماء والأئمة، وللشيخ عبد المجيد سلف في كلامه هذا، وقد نقل الرويضة العنابي نفسه في مقالته المذكورة (ص ١١٠) عن الإمام ابن رجب قوله: «إن أكثر الأئمة غلطوا في مسائل يسيرة مما لا تقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا؟ فلقد انغمر ذاك في محاسنهم، وكثرة صوابهم وحسن مقاصدهم، ونصرهم للدين».

أما المتعصب يوسف العنابي الممسوس فقد جعل أخطاء الحجوري بمنزلة الحسنات التي يثاب ويؤجر عليها، فلا مجال لنقده فيها إطلاقاً، ومن طعن فيه بسببها فهو آثم عنده ومأزور، وهذا التأصيل أشد من بدعة الموازنات التي يتهم بها المتعصب العنابي الشيخ عبد المجيد بهتاناً وزوراً.

وستترك المجال للمتحزب العنابي ليرد على باطله بنفسه، فقد قال كما في رسالته المذكورة (ص ٧٨ وما بعدها) وهو يذكر الفروق بين بدعة الموازنات

وبدعة المجمل والمفصل: «ولهذا كان منهج حمل المجمل على المفصل أخبث من منهج الموازنات؛ ذلك أن أصحاب الموازنات يقرون بحصول الخطأ من الذين يدافعون عنه ويذكرونه، بخلاف أصحاب المجمل والمفصل؛ فإنهم لا يعترفون بحصول الخطأ ويمنعون من ذكره».

ثم نقل الرويضة كلام الشيخ ربيع، وهو قوله: «هذا الأصل شر من أصل الموازنات بين الحسنات والسيئات؛ إذ هذا يذكر المساوىء، وأما ذاك فيمنع من ذكر المساوىء بالكلية، ويتضمن إدانة السلف في نقدهم وجرحهم وتعديلهم التي اكتظت بكتبها المكتبات»...

ثم ذكر الرويضة العنابي ما يتفق فيه المنهجان، ومما ذكره قوله:

✽ أن الكل يعتبر سيرة الشخص الحسنة هي الأصل الذي ينبغي الحكم به.

وهذا عين ما قرره المتحزب العنابي في حق الشيخ الحجوري وذلك في قوله: «وشيخنا حفظه الله تعالى ممّن له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرف بتوحيه واتباعه... طريقته سلفيّة...»

ومن كان هذا حاله فإن خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور».

فجعل سيرة الشيخ الحجوري هي الأصل في الحكم عليه، فبعد أن ذكر على حد زعمه سيرة الحجوري الحسنة!! قال: «ومن كان هذا حاله فإن خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور». فلم يبق مجالاً لنقد الحجوري وبيان زلاته؛ لأنه لا عبرة بها بجانب ما ذكره من السيرة الحسنة التي تنغمر فيها وتذوب جميع أخطائه وزلاته!!

بل إن المتعصب العنابي المريض قد جعل الحجوري مأجوراً ومثاباً على

أخطائه بسبب ما ذكره عنه من السيرة الحسنة، فلا فرق بين حسناته وسيئاته، ولا عبرة بزلاته وهفواته، والنتيجة هي ما ذكره المتعصب العنابي في الفرق الثاني بين المنهجين، حيث قال:

«إن مقصد الفريقين واحد وهو حماية هذه الجماعة أو الشخص المجروح، وإبطال أعمال الجرح فيه، وإسقاط جهود الناصحين، وهدم قواعد الجرح من أساسها».

وبهذا الفرق الثاني الذي ذكره المتحزب العنابي بين منهج الموازنات وحمل المجمل على المفصل يكون قد أفصح لنا عن مقصده من تأصيله التعصبي المحدث، في قوله:

«وشيخنا حفظه الله تعالى ممّن له في السنة قدم صالح... ملازمٌ للحق... عُرِف بتوّخّيه واتباعه... طريقته سلفيّة... ومن كان هذا حاله فإن خطأه مغفور، بل هو عليه مأجور^(١)».

(١) واسمعوا يا أهل السنة إلى كلام المتحزب العنابي في رسالته المذكورة (ص ١٠٨) وهو ينكر على أصحاب الموازنات والمجمل والمفصل، فيقول: «العدل يلزم من علم خطأ لعالم أو غيره مما قد انتشر بين الناس أن يقول بأنه أخطأ مع حفظ مكانته، ولا يخفي حقيقة ذلك على حساب الدين بمثل هذه الحيل الباطلة التي هي من طرق أهل الضلال والغواية».

أقول: إذا كان العدل يلزم المسلم بما ذكرت من تخطئة المخطئ، وعدم إخفاء الخطأ بالحيل التي هي من طرق أهل الضلال - فماذا نقول في عدم التزامك بما يوجب العدل في حق أخطاء الشيخ الحجوري؟ فقد سعيت في إخفاء أخطائه بحيل أهل الضلال، بل بما لم يخطر في أذهانهم حيث جعلته مأجورًا على أخطائه، فلا مجال لنقده فيها؛ لأنها بمنزلة الحسنات والأعمال الصالحة!! والله المستعان.

ومن تقارير المتحزب يوسف العنابي لمنهج الموازنات البدعي، القائم على عدم اعتبار الزلات والهفوات، وجعل الأصل في الحكم العام على الشخص هو سيرته الحسنة - ما سوده في مقالته التي بعنوان «موعظة رب العبيد لنا وللشيخ عبيد» (ص ٥)، حيث قال: «وكان على فضيلتكم - وأنتم الدعاة إلى الحلم والحكمة! والنظر في المصالح والمفاسد وعواقب الأمور! - أن تحسبوا قبل كلامكم في الشيخ يحيى ألف حساب، حيث إنكم تعلمون أن الدعوة التي يقوم بها الشيخ يحيى حفظه الله دعوة لا يُعرف لها مثيل في عصرنا الحاضر، ولا نعلم عالمًا في هذا الوقت يُرحل إليه من جميع أصقاع الأرض كما رحل إلى فضيلته، ولا نعلم حلقة علم فيها سبعة آلاف طالب سلفي خالص من درن الحزبية البغيضة - فيما نحسبهم والله حسيبهم - مع الاستمرار في طلب العلم ليلاً ونهاراً ليس لهم عطل عن طلب العلم حتى في الأعياد والجمعات!!! كحلقة حفظه الله.

ومن المعلوم عندكم وعند أهل الإنصاف والحلم أن ذلك لا يأتي سدىً وصدفة، وإنما يأتي من جرّاء ثقة الناس بحامل هذه الدعوة، ولما علموا من أمانته وتضلّعه في العلم، ويشهد لذلك تلك الجهود العلمية التي يقوم بها، حتى جاوزت توافقه الثمانين في كثير من الفنون، وبلغت أشرطته من شروح ومحاضرات وخطب وفتاوى... مئات الأشرطة، وأصبح مرجعاً من مراجع الأمة في التدريس والفتوى بشهادة أهل العلم له بذلك، وشهادة الواقع...

ولست أعني أن تسكتوا عن خطأ رأيتموه، أو زلل علمتموه! ولكن، تعلمون منهج السلف في مراعاة المصالح والمفاسد!!

ومراعاة حال المتكلم فيه، وتبعات الخطأ من حيث ضخامتها وصغرها، واتساع دعوته و...، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي على الحليم الحكيم مراعاتها!! كما نبّه عليه الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٢٢٥)، وكما نبّهتم عليه في شريطكم «الحد الفاصل» كما في الملزمة المفرّغة (ص ٣) «انتهى».

أقول: قول المتعصب يوسف العنابي: «ولكن، تعلمون منهج السلف في مراعاة المصالح والمفاسد!! ومراعاة حال المتكلم فيه، وتبعات الخطأ من حيث ضخامتها وصغرها، واتساع دعوته و...، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي على الحليم الحكيم مراعاتها».

فيه تقرير واضح لمنهج الموازنات المحدث!! الذي سبق أن أنكره على الشيخ الإمام فيما يزعم.

فإن قوله: «مراعاة حال المتكلم فيه... واتساع دعوته و...، وغير ذلك من الأمور» - معناه كما هو واضح من كلامه: عدم اعتبار زلات وهفوات الرجل، وجعل الأصل في الحكم العام عليه هو سيرته الحسنة.

فعلى تأصيله المحدث لا بد لمن أراد أن يبين بعض هفوات وزلات الشيخ الحجوري أن يحسب لذلك ألف حساب قبل الإقدام على ذلك!!

ومن هذه الحسابات التي يحسبها والتي تمنعه من بيان هفواته وزلاته: اعتبار سيرته الحسنة! التي عبر عنها بقوله: «مراعاة حال المتكلم فيه... واتساع دعوته... وغير ذلك من الأمور». أي: التي هي الأصل في الحكم على الشخص!!

ويؤكد هذا المعنى الذي قصده المتحزب العنابي - قوله في أول كلامه: «وكان

على فضيلتكم - وأنتم الدعاة إلى الحلم والحكمة! والنظر في المصالح والمفاسد وعواقب الأمور! - أن تحسبوا قبل كلامكم في الشيخ يحيى ألف حساب، حيث إنكم تعلمون أن الدعوة التي يقوم بها الشيخ يحيى حفظه الله دعوة لا يُعرف لها مثيل في عصرنا الحاضر، ولا نعلم عالمًا في هذا الوقت يُرسل إليه من جميع أصقاع الأرض كما رُحل إلى فضيلته، ولا نعلم حلقة علم فيها سبعة آلاف طالب سلفي خالص من درن الحزبية البغيضة - فيما نحسبهم والله حسيبهم - مع الاستمرار في طلب العلم ليلاً ونهاراً، ليس لهم عطل عن طلب العلم حتى في الأعياد والجمعات!!! كحلقة حفظه الله.

ومن المعلوم عندكم وعند أهل الإنصاف والحلم! أن ذلك لا يأتي سدىً وصدفة! وإنما يأتي من جرّاء ثقة الناس بحامل هذه الدعوة، ولما علموا من أمانته وتضلّعه في العلم، ويشهد لذلك تلك الجهود العلمية التي يقوم بها، حتى جاوزت توافقه الثمانين في كثير من الفنون، وبلغت أشرطته من شروح ومحاضرات وخطب وفتاوى... مئات الأشرطة، وأصبح مرجعاً من مراجع الأمة في التدريس والفتوى بشهادة أهل العلم له بذلك، وشهادة الواقع...».

فهذه السيرة الحسنة التي ذكرها المتعصب للشيخ يحيى الحجوري توجب عنده عدم اعتبار هفواته وزلاته! بل توجب على من أراد انتقاده أن يحسب ألف حساب! ومن ذلك: اتساع دعوته... وكثرة تأليفه... وطلابه... أي: سيرته الحسنة! ومما يؤكد تقرير المتحزب يوسف العنابي لهذه القاعدة الحزبية في كلامه السابق - قوله: «ولست أعني أن تسكتوا عن خطأ رأيتموه، أو زلل علمتموه! ولكن، تعلمون منهج السلف في مراعاة المصالح والمفاسد!!

ومراعاة حال المتكلم فيه، وتبعات الخطأ من حيث ضخامتها وصغرها، واتساع دعوته و...، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي على الحليم الحكيم مراعاتها!!!.

فقوله: «ولست أعني أن تسكتوا عن خطأ رأيتموه، أو زلل علمتموه!».

فيه إقرار من الرويضة على من رد خطأ الحجوري، وبين زلته، ومعلوم أن الأخطاء والزلات تتفاوت تفاوتاً عظيماً، وهو لم يفصل^(١)! لكن ما مصير هذه الانتقادات التي فيها رد للأخطاء، وبيان للزلات عند المتعصب يوسف العنابي؟

الجواب: لا قيمة لها ولا عبرة بها! لماذا؟ لأن منهج السلف بزعمه يوجب «مراعاة حال المتكلم فيه.. واتساع دعوته... وغير ذلك من الأمور» أي: عدم اعتبار زلات وهفوات الرجل، وجعل الأصل في الحكم العام عليه هو سيرته الحسنة!!

هذا؛ مع أن المتحزب يوسف العنابي لم يعمل قاعدته الحزبية في المشايخ السلفيين الذين بدعهم وطعن فيهم، ولم يراعِ حالهم من حيث اتساع دعوتهم... وغير ذلك من الأمور، فلم الكيل بمكيالين؟ فإن هذا الميزان لا يعرف إلا عند الحزبيين!!



(١) قرب خطأ أو زلة يسقط بها الرجل ويلحق بأهل البدع كما هو معلوم!

الأصل الخامس عشر

اشتراط المتحزب يوسف العنابي قيام الحجة على المخالف في
البدع الواضحة بل في الانحرافات العقيدية قبل الحكم عليه

قال المتحزب يوسف العنابي في «منجنيقه» (ص ١٥٠): ومن تلبسهم على
الناس (أهل التحزب في نظره) قولهم: «الشيخ يحيى عنده أخطاء وأخطاء!!»

وهذا مسلك معروف يسلكه الحزبيون؛ محاولةً منهم لإسقاط من ينبري
للتصدي لباطلهم، وتهوين شأنه عند الناس... فيَنْصَبُون أنفسهم - وهم الجُهَّال -
حُكَّامًا على أهل العلم، وهذا ما صنعه المتعصبون في هذه المسيرة الآثمة،
فتجدهم يترَبِّصون في أواخر الصفوف؛ يسجل بعضهم كلام الشيخ بالمسجلات
الصغيرة التجسُّسِيَّة!! وبعضهم يسجِّل في دفتره... وهكذا تجد القوم يصطادون
في الماء العكر، ويعكرون الماء الصافي، عساهم أن يحصلوا على زلَّة تُضاف إلى
أختها فتنمو وتكبر!!... وأصبح بعضهم يَعْلِكُ بهذه الفرية ويردِّدها: الشيخ يحيى
عنده أخطاء كثيرة!! زاد بعضهم: لو جُمِعت لَوَسَّعت مجلِّدًا!!... إلى أن قال
(ص ١٥٧): «فهلَّا يَبْتَنِم لنا هذه الأخطاء البدعيَّة العقائدية التي عند الشيخ!!»
ثم هل أقمتُم الحجة عليه؟! أم أنه الكذب والبهتان؟!».

أقول: قول المتحزب يوسف العنابي: «فهلَّا يَبْتَنِم لنا هذه الأخطاء البدعيَّة
العقائدية التي عند الشيخ؟! ثم هل أقمتُم الحجة عليه?!»

واضح في اشتراط قيام الحجة في تبديع من وقع في البدع الواضحة، بل حتى العقائدية وهي أوضح البدع وأظهرها، ومنها القول بخلق القرآن^(١) وإنكار القدر، والإرجاء، والتجهم، وإنكار العلو، والقول بالحلول ...

بدليل قوله: «هل أقمتم الحجة عليه؟!» بعد أن طالب القوم ببيان الأخطاء البدعية العقائدية التي لا يخفى مثلها عن عوام السلفيين فضلاً عما نسب إلى العلم منهم، والتي هي من الظهور والوضوح بمكان.

وللعلامة المجاهد ربيع المدخلي حفظه الله كلام متين، بين فيه مذهب السلف في إقامة الحجة على المخالف وأن لهم في ذلك تفصيلاً فيه مراعاة لحجم المخالفة ونوعها من حيث ظهورها وخفاؤها، ... فقال حفظه الله: «المشهور عن أهل السنة أنه من وقع في أمر مكفر لا يكفر حتى تقام عليه الحجة.

أما من وقع في بدعة فعلى أقسام:

القسم الأول: أهل البدع كالروافض والخوارج والجهمية والقدرية والمعتزلة والصوفية القبورية والمرجئة، ومن يلحق بهم، كالإخوان والتبليغ وأمثالهم - فهؤلاء لم يشترط السلف إقامة الحجة من أجل الحكم عليهم بالبدعة، فالرافضي يقال عنه: مبتدع. والخارجي يقال عنه: مبتدع. وهكذا، سواء أقيمت عليهم

(١) ذكرنا هذه البدع من باب التمثيل للبدع العقائدية التي طالب الرويضة القوم ببيانها، ولا يفهم من ذلك أن الشيخ يحيى الحجوري وفقه الله يقول بها، وشاهدنا أن مثل هذه البدع العقائدية من الأمور الواضحة الجليلة التي لا خفاء فيها، فلو فرضنا وقوع الشيخ يحيى في بعضها - وحاشاه إن شاء الله - فهل يحتاج تبديعه إلى إقامة الحجة عليه؟ هذا ما لا يعرفه السلف، اللهم إلا على مذهب هذا المتعصب العنابي، والله المستعان.

الحجة أم لا .

القسم الثاني: من هو من أهل السنة ووقع في بدعة واضحة، كالقول بخلق القرآن، أو القدر، أو رأي الخوارج، وغيرها - فهذا يبدع وعليه عمل السلف.

ومثال ذلك ما جاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين سئل عن القدرية، قال: «إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برءاء مني». رواه «مسلم» (٨).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «درء تعارض العقل والنقل» (١/٢٥٤):

«فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل.

وَيُرَاعُونَ أَيْضًا الْأَلْفَافَ الشَّرْعِيَّةَ، فَيَعْبُرُونَ بِهَا مَا وَجَدُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَمِنْ تَكَلَّمَ بِمَا فِيهِ مَعْنَى بَاطِلٍ يَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ رَدُّوا عَلَيْهِ.

وَمِنْ تَكَلَّمَ بِلَفْظٍ مُبْتَدِعٍ يَحْتَمِلُ حَقًّا وَبَاطِلًا نَسَبُوهُ إِلَى الْبِدْعَةِ أَيْضًا، وَقَالُوا: إِنَّمَا قَابِلٌ بِدْعَةٍ بِدْعَةٍ، وَرَدَّ بَاطِلًا بِبَاطِلٍ».

أقول (الشيخ ربيع): في هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة، يسلكها السلف الصالح للحفاظ على دينهم الحق وحمايته من غوائل البدع والأخطاء، منها:

١ - شدة حذرهم من البدع ومراعاتهم للألفاظ والمعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، فلا يعبرون - قدر الإمكان - إلا بالألفاظ الشرعية، ولا يطلقونها إلا على المعاني الشرعية الصحيحة الثابتة بالشرع المحمدي.

٢ - أنهم حراس الدين وحماته، فمن تكلم بكلام فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة - ردوا عليه.

ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة، ولو كان يردّ على أهل الباطل، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة أخرى، وردّ باطلاً بباطل، ولو كان هذا الراد من أفاضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون ولن يقولوا: يحمل مجمله على مفصله. لأننا نعرف أنه من أهل السنة». انتهى، من مقال بعنوان «اشتراط قيام الحجة».

وسئل العلامة ربيع المدخلي أيضاً: هل كل من وقع في بدعة صار مبتدعاً؟ فأجاب: «من وقع في بدعة إن كانت ظاهرة واضحة، كالقول بخلق القرآن، أو دعاء غير الله، أو من ذبح لغير الله، أو شيء من هذه الأمور الواضحة - فهذا يبدع، وإذا كانت البدعة من الأمور الخفية ووقع فيها من يتحرى الحق خطأً منه فهذا لا يُبدع ابتداءً، وإنما يُنصح ويبين له خطؤه، وإذا أصر عليه يبدع حينئذٍ» «مجموعة الكتب والرسائل» (١٤ / ١٥٩).

✽ فالحاصل أن اشتراط المتحزب يوسف العنابي قيام الحجة على من وقع في أخطاء بدعية عقدية بقوله مخاطباً من انتقد الشيخ يحيى الحجوري، ونسب إليه أخطاء بدعية عقدية^(١)، وهي من البدع الواضحة كما سبق: «هل أقمتُم الحجة عليه؟» أنه تأصيل مخالف لمنهج السلف الصالح.

وللمتحزب يوسف العنابي كلام آخر يقرر فيه تأصيله المحدث المخالف

(١) بغض النظر عن ثبوت هذه الأخطاء البدعية العقدية على الشيخ يحيى الحجوري أم لا، فكلامنا ليس في إثبات هذه الأخطاء إلى الشيخ الحجوري أو نفيها، وإنما في اشتراط قيام الحجة عليه من المتحزب العنابي، لو فرض وقوعه في بعضها كما سبق.

لمنهج السلف، وذلك في مقالته التي سودها بعنوان «مصبح الظلام» (ص ١١)، حيث قال: «فرب سنة يتساهل بها السني فيسقط بها ويعد من أهل البدع، وإن كان من أهل العلم والفضل.

كأن يقع في مخالفة أصل من أصول أهل السنة الواضحة البينة، أو مخالفة معنى كلي، أو قاعدة من قواعد الشريعة، ويبين له فيعاند».

أقول: كلام المتحزب العنابي هذا ظاهر وواضح وضوح الشمس في رابعة النهار في اشتراط قيام الحجة على من وقع في البدع الواضحة، وهو خلاف مذهب السلف.

فقوله فيمن وقع في مخالفة أصل من أصول أهل السنة الواضحة البينة، أو مخالفة معنى كلي، أو قاعدة من قواعد الشريعة: «ويبين له فيعاند» - فيه اشتراط لقيام الحجة على من وقع في البدع الواضحة، وأنه لا يحكم عليه بالبدعة إلا إذا بين له - أي أقيمت عليه الحجة -؛ لأنه قال: «فرب سنة يتساهل بها السني فيسقط بها ويعد من أهل البدع، وإن كان من أهل العلم والفضل». لكن متى يكون هذا عند الرويضة العنابي؟ «إذا بُيِّنَ له - أي أقيمت عليه الحجة -، فعاند».

مع أنه ذكر أن المخالفة تكون في الأمور الواضحة، حيث قال: «كأن يقع في مخالفة أصل من أصول أهل السنة الواضحة البينة، أو مخالفة معنى كلي، أو قاعدة من قواعد الشريعة».

ولا يخفى على أهل السنة أن مخالفة أصول أهل السنة الواضحة البينة، أو كليات وقواعد الشريعة العامة - لا يوقع إلا في البدع الواضحة الكبرى، التي لا

يشترط السلف في تبديع المتلبس بها إقامة الحجة عليه.

ولذلك قال إمام الجرح والتعديل بحق ربيع المدخلي فيما سبق نقله عنه:

القسم الأول: أهل البدع كالروافض والخوارج والجهمية والقدرية والمعتزلة والصوفية القبورية والمرجئة، ومن يلحق بهم، كالإخوان والتبليغ وأمثالهم، فهؤلاء لم يشترط السلف إقامة الحجة من أجل الحكم عليهم بالبدعة، فالرافضي يقال عنه: مبتدع. والخارجي يقال عنه: مبتدع. وهكذا، سواء أقيمت عليهم الحجة أم لا.

القسم الثاني: من هو من أهل السنة ووقع في بدعة واضحة، كالقول بخلق القرآن أو القدر أو رأي الخوارج وغيرها، فهذا يبدع وعليه عمل السلف».

أقول: وهل بدع السلف هؤلاء من غير اشتراط قيام الحجة عليهم إلا لوقوعهم في مخالفة أصل من أصول أهل السنة الواضحة البينة، أو مخالفة معنى كلي، أو قاعدة من قواعد الشريعة؟! ما أبعد المتحزب يوسف العنابي عن منهج السلف!

بل قد أقر المتناقض يوسف العنابي نفسه بأن مخالفة أصل من أصول أهل السنة، أو مخالفة معنى كلي، أو قاعدة من قواعد الشريعة - يوقع في البدع الواضحة الكبرى التي لا يعذر السلف من وقع فيها، ولا يشترطون قيام الحجة عليه لأجل الحكم عليه بالبدعة، حيث قال كما في حلقة الثانية المسماة «بيان الدليل» (ص ٣٢): «ليس الأمر على إطلاقه، فليس كل خطأ في المسائل العلمية والعملية يكون مغفوراً لصاحبه.

فالخطأ في الأمور العلمية نسبي، من حيث وضوح الأمر فيه، فمن كان من ذلك واضحاً بيّناً؛ كأن تكون مخالفته لأمر من كليات الشريعة، أو أصل من أصول أهل

السنة الظاهرة، ... - فلا عذر له في ركوب هذه الضلالة...» ثم ذكر الرويضة كلام الشيخ ربيع الذي ذكرناه آنفاً، في عدم عذر السلف من وقع في البدع الواضحة، وعدم اشتراط قيام الحجة عليه والذي ينقض تأصيله الباطل المحدث.

✽ بل إن المتحزب يوسف العنابي لم يكتف باشتراط قيام الحجة على المخالف في البدع الواضحة المخالفة لأصول أهل السنة وكليات الشريعة وقواعدها قبل الحكم عليه، ولذا، فهو يشترط زيادة على ذلك دفاع من أقيمت عليه الحجة عن المبتدعة، وتعصبه لهم، فقد قال كما في مقالته التي سودها بعنوان «مصباح الظلام» (ص ١٩٦): «أمّا باب التبديع - مثلاً -، فإنه يدخل في باب الأسماء والأحكام، وينبني عليه ولائاً وبراء، وليس هذا من أسباب الجرح التي يختلف فيها الأئمة...؛ إذ إن أهل السنة لا يختلفون في منهجهم وما كان من أصولهم، ومن خالف بعد وجود الشروط وانتفاء الموانع، ودافع وتعصب - ألحقوه بالمبتدع، ولا يقولون: الاختلاف في الأشخاص ليس اختلافاً في الدعوة.

ويوضح ذلك أيضاً أن كلام أهل الحديث في أهل البدع هو من باب الخبر الذي ليس اجتهدائياً، أعني أن المخبر منهم عن حال رجل بأنه أشعري أو معتزلي أو إخواني أو حزبي... مع ثقة المخبر وعلمه بأسباب الجرح والتعديل، إخبار عن شيء قام الدليل على أنه يخالف أصول أهل السنة».

فاشترط الرويضة العنابي للحكم بالبدعة على المخالف ثلاثة شروط، هي:

- وجود الشروط وانتفاء الموانع (ومعناه إقامة الحجة).

- الدفاع عن أهل البدع.

- والتعصب لهم.

فلم يكتف باشتراط قيام الحجة في البدع الواضحة، للحكم بالبدعة على المخالف، بل زاد على ذلك شروطاً أخرى؛ ليخرص بها ألسنة الناصحين، المحذرين من أهل الباطل!

ثم وضع لنا المتحزب العنابي مراده، وهو أن هذه الشروط الغليظة إنما اشترطها للحكم على المخالف في البدع الواضحة، فقال: «ويوضح ذلك أيضاً أن كلام أهل الحديث في أهل البدع هو من باب الخبر الذي ليس اجتهداً، أعني أن المخبر منهم عن حال رجل بأنه أشعري أو معتزلي أو إخواني أو حزبي... مع ثقة المخبر وعلمه بأسباب الجرح والتعديل، إخبار عن شيء قام الدليل على أنه يخالف أصول أهل السنة».

أقول: وليس بعد هذا التوضيح توضيح!! فبعد أن ذكر شروط الحكم على المخالف بالبدعة، أوضح للناس بأن مراده بهذه الشروط أصحاب البدع الواضحة الكبرى، فلا يُحكم عليهم بالبدعة عنده إلا بعد استيفاء هذه الشروط التي وضعها! وحتى لا يسيء أحدٌ فهم مراده ضرب أمثلة ببعض أصحاب البدع الواضحة الكبرى كالأشعرية، والاعتزال، والإخوانية، وكلها من البدع الواضحة الكبرى، كما يدل على ذلك كلام الشيخ ربيع السابق ذكره، وهو قوله:

«أما من وقع في بدعة فعلى أقسام:

القسم الأول: أهل البدع كالروافض والخوارج والجهمية والقدرية والمعتزلة والصوفية القبورية والمرجئة، ومن يلحق بهم، كالإخوان والتبليغ وأمثالهم، فهؤلاء لم يشترط السلف إقامة الحجة من أجل الحكم عليهم بالبدعة، فالرافضي يقال

عنه: مبتدع. والخارجي يقال عنه: مبتدع. وهكذا، سواء أقيمت عليهم الحجة أم لا...» وذلك لأن بدعهم واضحة كما سبق.

وهذا يتم إزهاق باطل يوسف العنابي، ونقض تأصيله البدعي، والحمد لله رب العالمين.



الأصل السادس عشر
تحريم الرويضة يوسف العنابي للتقليد
مطلقاً على جميع المكلفين بدون استثناء

قال المتحزب يوسف العنابي كما في شريط مسجل بصوته (الدقيقة الواحدة والستون وما بعد) سجله للرد - كما يزعم - على الأخ محمد رحيل المعسكري، قال: «ومما نقله الإخوة عن هذا المعسكري أنه يُجَوِّز التقليد» قال: لأنه سُئِلَ - أي: محمد رحيل - عمن يقول في الشيخ يحيى: حدادي؟ فقال: «لا بأس أن يقولوا ذلك ويقلدوا الشيخ ربيعاً في ذلك».

ثم قال الرويضة العنابي معلقاً: يعني يُجَوِّز (محمد رحيل) تقليد الشيخ ربيع في هذه المسألة: ومعلوم أن التقليد أمر باطل؛ إذ العلم هو أخذ الحق بدليله... إلى أن قال (الدقيقة الخامسة والستون وما بعد): «فلا يجوز التقليد ولا بد لكل مكلف من أن يأخذ دينه بالدليل... إلى أن قال (في نفس الدقيقة من الشريط): وصاحبنا (يعني: محمد رحيل) لما أطلق الكلام وجوز التقليد مطلقاً قلنا هذا؛ لأنه لم يفصل، ولم يأت ببيان الذي يعرف والذي لا يعرف، بل جَوِّز لنفسه هو التقليد...».

أقول: ولما أطلق المتحزب العنابي الكلام وحرّم التقليد مطلقاً على كل مكلف، ولم يأت ببيان الذي يعرف والذي لا يعرف، بل أوجب على كل مكلف

أن يأخذ دينه بالدليل ولم يستثن من المكلفين أحداً، ولم يفصل تفصيل أهل السنة والاتباع؛ لأنه ليس منهم.

أقول مستعيناً بالله:

المكلفون كما لا يخفى على العقلاء فضلاً عن العلماء وطلاب العلم على مراتب:

فمنهم العلماء المجتهدون، ومنهم دون ذلك، ومنهم طلاب العلم على تفاوت عظيم فيما بينهم، ومنهم الجهال، ومنهم الأميون الذين لا يقرءون ولا يكتبون، فكل هؤلاء يشملهم اسم المكلف، لمن كان منهم مسلماً بالغاً عاقلاً، فكل هؤلاء على اختلاف مراتبهم، وتباعد منازلهم، وتفاوت علومهم - لا يجوز لهم التقليد على مذهب المتحزب يوسف العنابي؛ لأنهم مكلفون!

وهذا التأصيل العليل مخالف لمنهج السلف، وإليك البيان:

قال العلامة المجاهد ربيع المدخلي حفظه الله في رسالته «نصيحة أخوية إلى فالح الحربي» (ص ٢١): «وقد استدل أئمة السنة والإسلام بهذه الآيات ونظائرها على تحريم التقليد على من يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنة، سواء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الاتباع.

وقرروا أن التقليد إنما يجوز للعاجز عن إدراك الحق من الكتاب والسنة، وأن التقليد كالميتة أصلها حرام، وإنما يجوز للمضطر أكلها» انتهى.

فهذا هو مذهب السلف الذي قرروه، وهو التفصيل في مسألة التقليد، فلا يُجوزونه مطلقاً، ولا يمتنعونه مطلقاً، فيجوز عندهم للعاجز عن إدراك الحق من

الكتاب والسنة؛ لأنه كالميتة التي أصلها حرام لكن يجوز للمضطر أن يأكلها، ومن هنا يتبين بطلان تأصيل الرويضة العنابي في تحريمه التقليد مطلقاً على جميع المكلفين.

❦ وقال صاحب كتاب «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص ٤٩٦، ٤٩٧):

«المسألة الثانية: حكم التقليد:

التقليد جملة جائز للعامة الذين لا قدرة لهم على النظر في الأدلة واستنباط الأحكام منها.

قال ابن عبد البر: «ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول الله عز وجل: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧]، وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه، فكذاك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه». «جامع بيان العلم وفضله» (١١٥ / ٢).

وقال ابن تيمية: «والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، ولا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد ويحرمون الاجتهاد». «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٢٠٣، ٢٠٤).

أما حكم التقليد على وجه التفصيل فمنه ما هو جائز، ومنه ما ليس بجائز. أما التقليد الجائز فهو ما تحققت فيه الشروط الآتية... ثم ذكرها وأحال على:

«فتاوى شيخ الإسلام» (١٨/٢٠، ٢٠٤)، و«أضواء البيان» (٧/٤٨٧)،
ومصادر أخرى.

وبهذا يهدم تأصيل الرويضة يوسف العنابي المخالف لمنهج السلف، والحمد
لله.



الأصل السابع عشر

**استفادة المتحزب يوسف العنابي في مقالاته التي يسودها
في الطعن في أهل السنة من رسائل الحزبيين الحدادية**

كثير من مقالات الرويضة العنابي التي يجمع فيها ما يسميه أخطاء لمشايخ الجزائر عامة وللشيخ فركوس خاصة - من كلام الحدادية الأول، التي كانوا يشغبون بها قديماً على مشايخ الدعوة السلفية في الجزائر، والتي قد يُن بطلانها قديماً، فسرقها هذا الرويضة بخبث ومكر وحيلة ونسبها إلى نفسه، ثم جاء يشغب بها على الدعوة السلفية في الجزائر؛ لإحياء ما اندثر من فتن وشبه الحدادية وإليك البيان:

كتب أحد الحدادية القدامى من أتباع فالح الحربي ممن طحتهم دعوة أهل السنة في الجزائر ويدعى محمد بن أحمد الصميلي رسالة، سماها ظلماً وعدواناً: «الرد على الضغبوس محمد علي فركوس» وفرغ في آخر رسالته شريطاً لشيخه فالح الحربي في الطعن في الشيخ فركوس. وهي منشورة في شبكة الأثري.

قال في رسالته: وسأقف معك أخي المفضال وقفات حول بعض انحرافات وأخطاء الدكتور محمد علي فركوس... إلى أن قال: ... جلوس المأربين والشريفين إليه.

قال الرويضة العنابي كما في مقالته التي سماها: بيان الدليل (الحلقة الأولى ص ٥):
ومن هؤلاء الحسدة البغاة صاحب التلبيس - فركوس - ومن معه من الفراكة
المغفلين العصاة، وما زادنا طعنهم الحاقدا في القلعة السلفية دار الحديث والسنة
بدماج وحملة السنة من طلابها، وكذا تعاونهم مع الحزبيين من أصحاب أبي
الحسن، والعيد شريف...، ومجالس فركوس تكتظ بهذا الصنف، وثناؤه على
الزائغ العيد شريف - الذي حذر منه الشيخ ربيع حفظه الله وغيره - والتقاؤه
وإشادته به وبغيره من أهل البدع في الجزائر به - معلوم».

أقول للرويضة: من أين علمت هذا؟ وقد صرحت بلسانك لما كنا في دماج
بأنك لم تر في حياتك الشيخ فركوس، ولا حضرت له مجلساً واحداً؟
حسبك أن تقول: حدثني صديقي الحميم محمد بن أحمد الصميلي الحدادي
بهذا...

أو تقول على سبيل الوجداء: وجدت بخط محمد بن أحمد الحدادي كما في
رسالته الفلانية... أنه يقول: كذا وكذا...

وسواء هذا أو ذاك فمتتهى سند (أصل) هذا الطعن هو هذا الضغبوس الصميلي
الحدادي.

وهكذا طعونات الرويضة في الشيخ فركوس في مقدمة شرحه لكتاب مبادئ
الأصول، والتي اهتم فيها الشيخ فركوس بأنه يثني على رءوس الماسونية من
أمثال رشيد رضا ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني، متتهى سنده في أصل تلك
الطعونات هو الضغبوس الصميلي فقد عنون في رسالته (ص ١٢) عنواناً أسماه:

«وقفة مع كتابه (أي: الشيخ فركوس) فتح المأمول شرح مبادئ الأصول».

وذكر تحته ما يتعلق بتأثر الشيخ عبد الحميد بن باديس بمن ذكر من الماسونيين. والذي انتقده الضغبوس الصميلي على الشيخ فركوس في رسالته - هو ما أسماه تزكية الشيخ فركوس لعبد الحميد بن باديس مع ما عنده من طوام عقدية.

وزاد عليه الروبيضة: ثناء الشيخ فركوس على من ذكر من الماسونيين بزعمه!! وقال الضغبوس الصميلي في رسالته (ص ١٧ وما بعد) تحت عنوان: «الدكتور فركوس وحديث الأحاد»: لقد وافق الدكتور فركوس المعتزلة والروافض والخوارج ومن تابعهم من المتكلمين والأشاعرة، وغيرهم، أن أخبار الأحاد لا تفيد العلم وإنما تفيد الظن...

فسرق الروبيضة أصل هذا الانتقاد وسود فيه وريقات بعنوان: «إرشاد النقاد إلى تخطيط فركوس في خبر الأحاد ونصرته لشبهات المعتزلة».

قال في وريقاته (ص ٧): أقول: إن الذين يقولون بأن أخبار الأحاد تفيد الظن هم المعتزلة والخوارج والروافض ومن قلدهم من الأشاعرة، وعدد ممن قلدهم من الفقهاء... إلى آخر كلامه...

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذا الروبيضة سائر في طريق أسلافه الحدادية.

وقد أنكر الروبيضة نفسه هذا الفعل على من يسميهم حزب ابني مرعي!

واستدل بذلك على أنهم يسировون على طريقة الحزبيين الأوائل.

قال الروبضة في وريقاته التي سودها بعنوان: «جناية عبد الرحمن العدني وحزبه على الأصول السلفية!» تحت عنوان: [حزب ابني مرعي يستفيدون في ردودهم على أهل السنة من ردود وقواعد الحزبيين].

وقد تبين لي ذلك جلياً عندما وقفت على كتاب (معالم في الجرح والتعديل عند المحدثين) لمحمد المهدي الحزبي المعروف، والذي ألفه للطعن في الإمام مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ، ومحاولة إسقاط كلامه في الجمعيات الحزبية والحزبيين، وتعرض أيضاً في جانب منه لشيخنا يحيى الحنجوري وكلامه في أبي الحسن المصري وغيره، وقدمه لنيل درجة (الماجستير)!! بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٤٢٢ هـ.

ولما تصفحته رأيت أن القوم استفادوا في منشورهم هذا من عدة فصول منه وكذا من أسلوب طرح كلام الشيخ وانتقاده!!.

أقول: ونحن كذلك لما تصفحنا ما سوده الصميلي والأغواطي وغيرهم من الحدادية، والقائمة مفتوحة... وقارناً بينه وبين ما سودته في مقالاتك - رأيك قد استفدت من مقالاتهم في عدة فصول من وريقاتك، مما يدل على أنك سائر على طريق الحدادية حذو القذة بالقذة.



الأصل الثامن عشر التألي على الله

قال المتحزب يوسف العنابي كما في مقال مسجل بصوته ومفرغ في شبكة الغرباني اليمني أيام حصار الرافضة الأشرار لدماج: «إنا لنتمنّى وجميع أهل السنة وهم في حصارهم أن نكون في أوساطهم، نحزن لحزنهم ونفرح لفرحهم، كيف لا وهم خير مجتمع فوق هذه البسيطة وهذه الأرض؟، والله إن الموت معهم شهادة ورفعة في الآخرة وهكذا الحياة معهم في العلم والسنة عزّ وشرف في الدنيا والآخرة، فهم والله مغبوطون على ما هم فيه من الحصار، وعلى ما هم فيه من الأذية التي يتلقونها من هؤلاء مما ينالونه من الأجور العظيمة والمقامات الرفيعة ومن كان كذلك فوالله لا نخاف عليه حيًّا ولا ميتًا».

أقول: لي مع كلام الرويضة هذا وقفات.

الوقفة الأولى: في بيان تأليه على الله تعالى، وذلك في قوله حالفًا بالله: «و الله إن الموت معهم (أي: أهل دماج) شهادة ورفعة في الآخرة».

وهذا تأل واضح على رب العالمين من المتحزب العنابي^(١)، حيث جعل من

(١) قال في فتح المجيد (ص ٦٠٥): «(يتألى) أي: يحلف، و«الألّية» بالتشديد: الحلف».

وقد عقد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد بابًا بعنوان: «ما جاء في الإقسام على الله»، ذكر تحته حديث جندب بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح مسلم، قال: قال رسول الله ﷺ:

مات مع أهل دماج من الشهداء مقسمًا على ذلك بالله، وكأنه اطلع على سرائر جميع أهل دماج ومن مات معهم وعلم صدقهم وإخلاصهم، وقد مات بعضهم مع من هم خير هذه الأمة صحابة رسول الله ﷺ وفيهم نبينا ﷺ، ولم يغنهم ذلك شيئًا، بل شهد لهم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالنار، حيث لم يقاتلوا لتكون كلمة الله هي العليا^(١).

ففي صحيح مسلم (١١٤) عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ. حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا - أَوْ عَبَاءَةٍ -...».

❖ وقد بَوَّبَ البخاري في صحيحه باب: «لَا يَقُولُ: فُلَانٌ شَهِيدٌ».

ثم قال: قال أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ».

ثم ذكر حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، وفيه: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ الْجَنَّةِ، فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ النَّارِ، فَيَمَّا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ...»، ذكر هذا بعد قصة ذلك

«قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان. فقال الله: من ذا الذي يتألى عليَّ أن لا أغفر لفلان؟ إني قد غفرت له، وأحببت عملك».

(١) وأهل دماج نرجو لهم الخير والشهادة لمن مات منهم أو معهم في فتنة الرافضة، فإننا نحسبهم والله حسيبهم أنهم قاتلوا إن شاء الله لتكون كلمة الله هي العليا، لكن لا نجزم لأحدهم بذلك كما هو مذهب أهل السنة.

الرجل الذي قاتل مع الصحابة ضد المشركين قتالاً شديداً وقال فيه ﷺ: إنه من أهل النار...».

فالله تعالى أعلم بمن يجاهد ويكلم في سبيله، وليس هذا مما يعلمه الناس ويطلعون عليه؛ لأنه من علم الغيب، فإن الرجل قد يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار لفساد نيته ومقصده والعياذ بالله، وما حديث أبي هريرة في أول من تُسعر بهم النار يوم القيامة عنا ببعيد، ومنهم: «المجاهد»، نسأل الله السلامة والعافية.

ثم إن قول المتحزب يوسف العنابي: «و الله إن الموت معهم (أي: أهل دماج) شهادة ورفعة في الآخرة». كما أنه تأل منه على الله وإقسام عليه، وهو منهى عنه أشد النهي كما مر في الأدلة السابقة، فيه مخالفة صريحة لأصل من أصول أهل السنة، وهو أنهم لا يشهدون لمعين بجنة ولا نار إلا من شهد له الشرع بذلك، كما أنهم لا يشهدون لمعين بأنه شهيد أو بأنه يختم له بالشهادة؛ لأن عواقب العباد عندهم مبهمة.

قال الإمام الصابوني رَحِمَهُ اللهُ مَبِيناً أصل أهل السنة في هذا الباب كما في كتابه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص ٩١): «عواقب العباد مبهمة، فلا أحد يدري ما يختم به له، ولهذا فإن أهل السنة والجماعة لا يشهدون لأحد بعينه أنه من أهل الجنة، أو من أهل النار إلا من شهدت له النصوص».

وسبق ذكر بعض الأدلة الناهية عن إطلاق القول: بأن فلاناً شهيد، أو: إنه من أهل الجنة، وهكذا قول البخاري: «باب لا يقال: فلان شهيد».

وقال العلامة ابن الوزير اليميني كما في كتابه «العواصم والقواصم» (٩ - ١٥):

«وأختم الكلام بالتنبيه على ما لم يتقدم، وعلى عِدَّة ما تقدم، ثم بالتخويف من الله تعالى، وبيان أن الرجاء هو حسن ظنٍّ، وأن من جعل القطع موضع الظن خرج إلى التَّألي على الله تعالى، وكان اعتقاده من جنس قول اليهود: ﴿سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩] وقد نَقَمَ اللهُ تعالى ذلك عليهم، ومن أين الأمان والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ﴾ [المعارج: ٢٨]، وهو في الصالحة المُثَنَّى عليهم في كتاب الله، وفي آية: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧] ، وقد أجمعت الأمة المرجئة والوعيدية أن الخواتم مجهولة، وإن قدرنا صلاح الحال مع بُعد ذلك، والله المستعان» انتهى.

أقول: هذا عند أهل السنة - أي: أن الخواتم مجهولة -، أما على أصول المتحزب يوسف العنابي الفتان الذي جعل القطع موضع الظن متألياً على ربه، فإن خاتمة من مات مع أهل دماج معلومة يقيناً عنده، وهي أنه شهيد وأن له الرفعة والمقامات الرفيعة في الآخرة، وقد أقسم على ذلك بالله متألياً عليه.

وقد أكد المتحزب يوسف العنابي مخالفته الصريحة لأصل أهل السنة في عدم الشهادة للمعين بالجنة، أو القول بأنه شهيد، أو أنه سيموت شهيداً في قصيدة له بعنوان:

«التَّقرِيع على من زعم بأنَّ في دماج بعض الحدَّادِيَّة واحتضن أهل التَّمييع»^(١).

قال فيها:

كَانَتْ حُرُوبٌ بِدِمَاجٍ تَرُوقُ دِمَاجًا قَدْ قَدَّمْتُ شَهْدَاءَ عِدَّةٍ دُفِنُوا

(١) القصيدة مفرغة في شبكة الغرباني اليمني.

ضَرْبُ المدافع والألغام تَنْفَجِرُ وَالشَّيْخُ يَتَلَوُ وَقَدْ حَارَتْ لَهُ

فقوله: «قَدْ قَدَّمْتُ شُهَدَاءَ عِدَّةٍ دُفِنُوا»، فيه شهادة واضحة من الرويضة يوسف العنابي لكل من مات من أهل دماج في حربهم مع الرافضة بأنهم شهداء وهذا معناه الشهادة لهم بالجنة!! وقد عرفت عقيدة أهل السنة السلفيين في هذه المسألة، فلا يُشَوِّش عليك المتحزب العنابي بأصوله المحدثثة البدعية.

الوقف الثانية: ونقفها مع قول الرويضة العنابي: «ومن كان كذلك فوالله لا نخاف عليه حياً ولا ميّتاً». قال هذا بعد أن ذكر أوصافاً لأهل دماج.

أقول: كلام المتعصب يوسف العنابي هذا مخالف لأصل من أصول أهل السنة والجماعة، كثر ذكرهم وتقديرهم له في كتب العقائد، وهو جمعهم بين الرجاء لأهل الإيمان والخوف عليهم.

قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ فِي عَقِيدَتِهِ: «ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة: ونستغفر لمسيئتهم، ونخاف عليهم، ولا نُقْنَطُهُمْ».

وقال الإمام البرهاري: «ومن كان من أهل الإسلام فلا تشهد له بعمل خير ولا شر (ومن أعظم ذلك الشهادة)؛ فإنك لا تدري بما يختم له عند الموت، ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه، ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت، إذا مات على الإسلام ترجو له رحمة الله، وتخاف عليه ذنوبه».

وقال العلامة ربيع المدخلي حفظه الله: «: الشخص المعين لا تجزم له بجنة

ولا نار، وإنما ترجو للصالح الجنة وتخاف عليه من العذاب، وتخاف على الطالح من النار وترجو له الرحمة، أما القطع والجزم فلا نقطع ولا نجزم لأحد معين إلا من شهد له رسول الله ﷺ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ... ومن عداهم من العلماء والفضلاء والصالحين نرجو لهم الجنة رجاءً قوياً ولا نقطع بذلك، ومع ذلك نخاف عليهم أو على بعضهم» «مجموعة الكتب والرسائل» (٢٠ / ٢).

هذا هو مذهب أهل السنة خلافاً لمذهب المتحزب يوسف العنابي الذي صرح بأنه لا يخاف على الواحد من أهل دماج حياً ولا ميتاً!! فهل ضمن له الجنة؟!؟

❦ ثم إن كلام الرويضة وهو قوله: «ومن كان كذلك فوالله لا نخاف عليه حياً ولا ميتاً». فيه أمنٌ من مكر الله، ومخالفة لأصل آخر من أصول أهل السنة، وهو عدم أمن الفتنة على الحي مهما كانت منزلته في الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كما في «الفتاوى» (٤ / ١٣٧، ١٣٨): «والصحابه كانوا... أقوم الخلق بجهاد الكفار والمنافقين، كما قال فيهم عبد الله بن مسعود، من كان منكم مستنّاً فليستن بمن قد مات - قصد الصحابة -؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة^(١)...».

وقال الشيخ الفاضل أحمد بن عمر بازمول في كتابه «صيانة السلفي من وسوسة وتلبيسات علي الحلبي» (ص ٣٢، ٣٣) تحت عنوان: الحي لا تؤمن عليه الفتنة:

(١) جاء عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أيضاً كما سيأتي.

لذا كان من أهم تحذيرات السلف الصالح المهمة وتنبهاتهم لطالب الحق الملمة:

معرفة أن العالم وطالب العلم - بعد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - مهما عظمت منزلتهما، وارتفعت مكانتهما - فإن الفتنة لا تؤمن عليهما، كما قال عبد الله بن مسعود: «لا يُقْلَدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلًا فَإِنْ آمَنَ آمَنَ وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، وَإِنْ كُنْتُمْ لَا بِدِ مَقْتَدِينَ فَاقْتَدُوا بِالْمِيتِ؛ فَإِنَّ الْحَيَّ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ».

وقال عبد الله بن عمر: «من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات...»^(١).

وليس حال أهل دماج أو بعض أهل دماج من الأمور غير القابلة للتغيير والتبديل، فهم ليسوا بأنبياء ولا هم معصومون حتى يقول فيهم الرويضة العنابي حالفًا بالله: «ومن كان كذلك فوالله لا نخاف عليه حيًّا ولا ميِّتًا».

وقد سبق ذكر بعض الأحاديث التي فيها: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ». وهذا يوجب خوف الإنسان على نفسه وعلى غيره وأن لا يأمن مكر الله.

وقال ﷺ: «قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء». أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

فالذي لا يخاف عليه حيًّا ولا ميِّتًا هم الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -؛ فهم معصومون، أما من عداهم فكما يقول أهل السنة: «نرجو للمحسن الجنة ونخاف عليه ذنوبه، ونخاف على المسيء ونرجو له العفو والمغفرة». هذا هو

(١) راجع تخريخ كلا الأثرين في المصدر المذكور.

مذهب أهل السنة في هذه المسألة، خلافاً لما يُقَعِّده ويُأصِّله المتحزب يوسف العنابي في حق أهل دماج وفقنا الله وإياهم لما يحبه ويرضاه، وختم لنا ولهم بالحسن.



الأصل التاسع عشر

**مخالفة المتحزب يوسف العنابي لمنهج أهل السنة في اعتبار
تنصيب الأئمة في التعديل والتركية والتوثيق استقلالاً**

سئل المتحزب يوسف العنابي في مكالمة مسجلة بصوته مفرغة في شبكة الغرباني اليمني: هل قول القائل: فلان زكاه العلماء. عبارة متقدمة؟

فأجاب: «والله إذا كان هذا الشخص ممن زكاه فعله بالعلم النافع والعمل الصالح والتمسك بالسنة - فهذا أعظم دليل على استقامته وعلى كونه من أهل الهدى ومن أهل الحق، وكون أهل العلم يزكون هذا أمر جرى عليه أهل العلم من السلف والخلف، ولكن لم يجعلوا ذلك دليلاً مستقلاً على استقامة الشخص، وإنما هو شيء يراد به تعريف هذا الشخص للناس، وأيضاً تشجيعه على ما هو عليه، أما إذا كان قول القائل: فلان زكاه العلماء. من باب التأكيد ومن باب شد عضد هذا الداعي إلى الله عزَّجَلَّ بما ذكره أهل العلم فيه، من الأقوال وغير ذلك - إن كان من هذا الباب فليس هناك فيها شيء، أما إن كان قولهم: زكاه العلماء. مع كون هذا الشخص أعماله وأقواله تخالف هذه التزكية، فهذه التزكية لا تغنيه شيئاً، ولذلك تجد أهل العلم وأهل الحديث في كثير من التراجم يذكرون بعض الأشخاص ويذكرون تزكيات كثيراً من أهل العلم فيه، ثم بعد ذلك ينقلون مثلاً قول الإمام أحمد: فلان جهمي. فتسقط عدالة هذا الشخص، أو يقول: فلان كذاب، فلان كذا...، لماذا؟ لأن العبرة عندهم بالحق وليس بأقوال القائلين

ولا تزكيات المزكين، والذي يريد أن يزكي نفسه كما مر معنا، يزكيها بطاعة الله، والاستقامة على طاعة الله، هذا الذي ينفعه، أما أقوال الناس بمجرد ما فلا تغني عنه شيئاً، يقول الله عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

فإذا كانت أقوال العلماء وأولياء الله تخالف حال هذا الشخص، وتزكياتهم له تخالف ما قامت الأدلة عليه من انحراف هذا الشخص - فلا تغني عنه شيئاً. أقول: قول المتحزب يوسف العنابي بأن السلف والخلف لم يجعلوا تزكية العلماء للشخص - والتي معناها تنصيبهم على عدالته وتوثيقه -، دليلاً مستقلاً على استقامة الشخص - أي: على عدالته -، وأنها بمجرد ما لا تغني عن العبد شيئاً، قول باطل، وتأصيل محدث مخالف لمنهج وأصول السلف؛ فإن عدالة الشخص تثبت عند السلف بأمور، من أعظمها:

- تنصيب العلماء على عدالته، أي: تزكية العلماء له بأنه عدل مستقيم، وهذا كافٍ عند السلف في ثبوت عدالته ما لم يأت ما يدل على زوال هذه العدالة عنه بيقين. قال الإمام ابن الصلاح كما في «المقدمة مع التقييد» (١/ ١١٥): «عدالة الراوي: تارة تثبت بتنصيب المعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة...». وانظر: «تدريب الراوي» (١/ ٥٠٧ وما بعد)، «الباعث الحثيث» (ص ١٣٢)، «فتح المغيث» (١/ ٢٩٣).

وانظر كذلك - رحمك الله - إلى كتب الجرح والتعديل، فتجد تزكية العلماء للراوي وتنصيبهم على عدالته دليلاً مستقلاً عند السلف على عدالة الراوي وهو العمدة في قبول حديثه، وبناء على ذلك يحكم الأئمة على أحاديثه بالقبول مكتفين

بتوثيق الأئمة له، ولم يقل أحد منهم بأن تزكية الأئمة لهذا الراوي بمجرد أنها لا تغني عنه شيئاً، أو أنها ليست دليلاً مستقلاً في إثبات عدالته واستقامته كما هو مذهب المتحزب يوسف العنابي البائر!!

وقول الجويل العنابي: «وإنما هو شيء يراد به تعريف هذا الشخص للناس وأيضاً تشجيعه على ما هو عليه، أما إذا كان قول القائل: فلان زكاه العلماء. من باب التأكيد ومن باب شد عضد هذا الداعي إلى الله عزَّجَل بما ذكره أهل العلم فيه، من الأقوال وغير ذلك إن كان من هذا الباب - فليس هناك فيها شيء».

فتزكية العلماء للشخص وتنصيبهم على عدالته واستقامته عند الجويل العنابي - إنما هي لمجرد التعريف به، وتشجيعه، وأنها من باب التأكيد وشد عضد الشخص، فلا يستفيد منها توثيقاً ولا تعديلاً؛ لأنها ليست دليلاً مستقلاً على ذلك، وأنها بمجرد أنها لا تغني عن العبد شيئاً على مذهبه!!

فلا بأس بإطلاقها عنده للمعاني التي ذكرها، أما ذكر تزكية العلماء للشخص من باب إثبات عدالته واستقامته كما هو منهج السلف - فلا يجوز عند الجويل العنابي؛ لأنها ليست دليلاً مستقلاً فلا تغني بمجرد أنها عن الشخص شيئاً!

وهذا في الحقيقة فيه طعن في أئمة الجرح والتعديل، حيث لم يعتبر السفيه العنابي تزكياتهم، ولم يبين عليها حكماً بإثبات عدالة من زكوه.

- ففيه رد لخبر الثقة على طريقة أهل الأهواء والبدع.

- وفيه تشكيك في مصداقية أئمة الجرح والتعديل، الذين لا يكون ولا

يعدلون إلا من كان مستحقاً لذلك، وثبتت عدالته عندهم بالأدلة والبراهين.

- وفيه هدم لجهود أئمة الجرح والتعديل وإلغاء لأحكامهم، و... و...

- هكذا يتلاعب الحزبي يوسف العنابي بأصول السلف وقواعدهم، فيهدمها ويبنى على أنقاضها تأصيلاته المحدثّة التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي لا يعرفها السلف ولا الخلف، والله المستعان وعليه التكلان.

❁ أما قول الجويليل يوسف العنابي: «أما إن كان قولهم: زكاه العلماء. مع كون هذا الشخص أعماله وأقواله تخالف هذه التزكية - فهذه التزكية لا تغنيه شيئاً... وقوله:

«فإذا كانت أقوال العلماء وأولياء الله تخالف حال هذا الشخص، وتزكياتهم له تخالف ما قامت الأدلة عليه من انحراف هذا الشخص - فلا تغني عنه شيئاً».

أقول: ما ذكره هنا أمر آخر وليس هو مراد السائل، فالكلام فيما سبق في اعتبار توثيق وتزكية الأئمة للشخص، هل يستفاد منها بمجرد كون الرجل عدلاً مستقيماً؟ هذا ما لا يؤمن به يوسف العنابي ولا يعتقد، مخالفاً بذلك منهج السلف، كما مر معنا بيان ذلك.

أما إذا جرح الشخص، وفسر الجراح جرحه، وأقام على جرحه البراهين والأدلة - فهنا نقول: لا عبرة بتزكية من زكاه؛ لأن الأدلة دلت على انحرافه، والجرح المفسر مقدم على التعديل، لكن هذه مسألة أخرى.



الأصل العشرون

لا يشترط الرويضة فيمن يتكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً،
أن يكون له سلف فيمن تكلم فيه من الرواة، ولا أن يكون مسبقاً بإمام

سئل الرويضة يوسف العنابي كما في شريط سمعي مسجل بصوته بعنوان
أسئلة متنوعة في المصطلح، (في دورة وادي سوف):

هل يلزم المحدث إذا تكلم في مسائل الحديث أن يكون له في كل مسألة إمام؟
فأجاب: نعم، من حيث التعيد والتأصيل، أصول وقواعد علم المصطلح لا
بد أن يكون قد نص عليها الأئمة حتى تكون قاعدة، أما الحكم على كل راو فلا
يشترط فيه ذلك، فلا يزال الأئمة من قديم يحكمون على الرواة من غير نظر في
كون مثلاً سبقوا في الحكم على الراوي فلان أو الراوي فلان، بل الكل يرجح
على حسب ما تقتضيه قواعد علم مصطلح الحديث، ولذلك كان باب الاجتهاد
في هذا العلم مفتوحاً».

أقول: لي مع هذا التأصيل البدعي الخطير وقفتان:

الوقفة الأولى: مع قوله: «أصول وقواعد علم المصطلح لا بد أن يكون قد
نص عليها الأئمة حتى تكون قاعدة، أما الحكم على كل راو فلا يشترط فيه ذلك»^(١)،

(١) أي: لا يشترط فيه سلف، ولا كون المتكلم مسبقاً بإمام، وقارن بين هذه الإجابة العشوائية
وبين نص السؤال، حيث قال السائل: هل يلزم المحدث إذا تكلم في مسائل الحديث أن يكون له

فلا يزال الأئمة^(١) من قديم يحكمون على الرواة من غير نظر في كون مثلاً سبقوا في الحكم على الراوي فلان أو الراوي فلان، بل الكل يرجح على حسب ما تقتضيه قواعد علم مصطلح الحديث».

أقول: إن عدم اشتراط المتحزب يوسف العنابي للمتكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً أن يكون له سلف من الأئمة، بل له أن يتكلم في أي راوٍ من غير نظر في كونه مثلاً سبق إلى الحكم على الراوي فلان أو الراوي فلان - تأصيل باطل بدعي خطير.

إذ من الأصول المقررة عند أهل السنة والجماعة السلفيين أنهم لا يقولون بقول ليس لهم فيه سلف ولا إمام، سواء ما تعلق بباب الجرح والتعديل والكلام في الرواة، كما في مسألتنا هذه التي لم يشترط الحدادي العنابي أن يكون للمتكلم فيها سلف ولا سبق بإمام، أو ما تعلق بغيره من أبواب الدين.

سئل العلامة ربيع المدخلي حفظه الله: هل يشترط لكل مسألة سلف، نرجو التفصيل؟

فأجاب: «نعم، هذا الأصل في أمور الدين أنه لا بد من سلف في أمور العقيدة، وأمور المنهج، لا بد من سلف، وكلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في هذا مشهور: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام».

في كل مسألة إمام؟ والجواب عند المتلاعب بأصول أهل الحديث والسنة: أن ذلك لا يشترط

في الكلام في الرواة!

(١) أي: أئمة الجرح والتعديل.

فمسائل الدين فيها اتباع، وليس فيها اختراع». «مجموعة الكتب والرسائل» (٢٨ / ١٥).

وقال حفظه الله: «وواقع هذه الفرقة في الماضي والحاضر يشهد بذلك؛ فهم دعاة إلى الاعتصام بالكتاب والسنة، واتباع منهج السلف الصالح، والتقيد به... ومن وصاياهم ما قاله الإمام أحمد، وعليه تسير هذه الطائفة: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام». «المرجع السابق» (١٠ / ٥٦٧، ٥٦٨).

وجاء في مختصر البيان الذي كتبه جماعة من طلاب دار الحديث بدماج (ص ٦٢) عن الأخ ماهر بن علي الصباحي أنه قال: سألت الشيخ الفاضل يحيى الحجوري حفظه الله قبل أكثر من ثلاث سنوات تقريباً سؤالاً: هل يشترط لكل مسألة سلف؟ فأجاب حفظه الله: «لكل مسألة سلف».

ثم ذهبت للعمرة في شعبان وحضرنا درساً للشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وقدمت له نفس السؤال السابق؟ فأجاب حفظه الله: «نعم، لا بد لكل مسألة سلف. وذكر كلاماً حاصله لا بد من الرجوع للسلف في المسائل»^(١).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «إن استطعت أن لا تحك رأسك إلا بأثر فافعل»

(١) وما كنا نظن في يوم من الأيام أننا سنضطر لمناقشة هذه المسألة وذكر أدلتها، وأقوال العلماء فيها؛ لشدة وضوحها عند عوام أهل السنة فضلاً عن غيرهم، حتى طلع علينا هذا الحزبي بتأصيله المحدث الذي يريد أن يهدم به أصول أهل السنة ويبني على انقاضها قواعد الحزبية المحدثه، وهيئات؛ فإن أهل السنة له ولأمثاله بالمرصاد.

انظر «مقدمة المسائل المروية عن الإمام أحمد وإسحاق».

فهذا هو منهج السلف لا يحك أحدهم رأسه إلا بسلف، ولا يقول بقول في أي مسألة من المسائل لم يسبق إليه؛ لأن شعارهم: الكتاب والسنة بفهم السلف. لكن المتحزب يوسف العنابي صاحب الأصول البدعية الفاسدة المناقضة لأصول السلف يريد منهجاً استدلالياً انفلاتياً أفيح لا يتقيد بفهم السلف، حتى في أبواب الجرح والتعديل التي هي من أخطر أبواب الدين.

فعلى تأصيله وتقعيده الخلفي المحدث: أن الباحث له أن يوثق من الرواة من لم يسبق إلى توثيقه، كما أن له أن يضعف من الرواة من لم يسبق إلى تضعيفه؛ لأن باب الاجتهاد في هذا العلم الذي يخرج المجتهد عن منهج السلف - لا يزال مفتوحاً عنده.

وإليك كلام العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ إمام الحديث ومحدث العصر بلا منازعة، يبين فيه مصير قول من تكلم في راي من الرواة بما لم يسبقه إليه إمام.

قال رَحِمَهُ اللهُ في السلسلة الضعيفة (٩١٣/١٢) في سياق رده على عبد القادر السندي صاحب رسالة «الحجاب»: عند قوله: «رواية يونس لم تكن في حالة الاختلاط».

قلت (الألباني): «هذا النفي مما لم يسبق إليه، ولا له دليل عليه، فما كان كذلك ضرب به عرض الحائط».

وقال العلامة المعلمي في «التنكيل» (٣٧/١): «ودرجة الاجتهاد المشار إليه لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين، اللهم إلا أن يتهم بعض

المتقدمين رجالاً في حديث يزعم أنه تفرد به فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة، وإلا حيث يختلف المتقدمون فيسعى في الترجيح^(١)، فأما من وثقه إمام من المتقدمين أو أكثر ولم يتهمه أحد من الأئمة، فيحاول بعض أهل العصر أن يكذبه أو يتهمه - فهذا مردود؛ لأنه إن تهيأ له إثبات بطلان الخبر عن ذلك الراوي ثبوتاً لا ريب فيه فلا يتهيأ له الجزم بأنه تفرد به، ولا أن شيخه لم يروه قط، ولا النظر الفني الذي يحق لصاحبه أن يجزم بتعمد الراوي للكذب أو يتهمه به، بلى قد يتيسر بعض هذه الأمور فيمن كذبه المتقدمون لكن مع الاستناد إلى كلامهم، كما يأتي في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت، و ترجمة محمد بن سعيد البورقي، وإن كان الأستاذ يخالف في ذلك فيصدق من كذبه الأئمة وكذبه واضح، كما يكذب أو يتهم من صدقوه وصدقهم ظاهر، شأن المحامين في المحاكم معيار الحق عند أحدهم مصلحة موكله!

وهناك كثير من الأقوال المتعلقة بالكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً رُدت على أصحابها، وكان مصيرها الضرب بها عرض الحائط؛ لأنه لا سلف لهم فيها؛ إعمالاً للقاعدة السلفية السابقة، وإليك بعض الأمثلة:

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في السلسلة الضعيفة (٣/ ١٢٩): والكرائسي هذا وإن كنا نقطع أنه وهم في رفع هذا الحديث عن إسحاق الأزرق كما يشير إلى ذلك كلام ابن عدي المذكور - فإننا لم نجد فيما ذكره فيه من أقوال الأئمة ما يمكن جرحه به، إلا قول ابن الجوزي هنا: لا يحتج بحديثه. فإن كان يعني جملة

(١) أي: ولا يأتي بقول لم يسبق إليه.

حديثه كما هو ظاهر عبارته، فهو جرح غير مقبول من مثله؛ لأنه مما لم يسبق إليه من أحد من الأئمة المتقدمين».

وقال رَحِمَهُ اللهُ في السلسلة الصحيحة (١٢٢٣/٦): وأما الطريق الأخرى، فيرويه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢ / ٣٩ / ٥٦٧٥) قال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا أحمد بن طارق الواشي، قال: حدثنا مسعدة بن اليسع، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة به.

وقال: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة». قلت: وهؤلاء ثقات، ولكن النظر إنما هو فيمن هم دونهم، وهم: أولاً: مسعدة بن اليسع، وبه أعله الهيثمي، فقال في «المجمع» (١٠ / ٤١٩): «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه مسعدة بن اليسع، وهو ضعيف»! كذا قال! وفيه تساهل ظاهر، فإن هذا التضعيف إنما يقوله الحفاظ المتأخرون الذين يعتمدون في الجرح والتعديل على أقوال الحفاظ المتقدمين، إذا كانوا مسبوقين بالتضعيف من أحد هؤلاء المتقدمين، ولو كان قوله مرجوحاً بالنسبة لأقوال الآخرين منهم، أقول: لا بأس أن يذكره المتأخر لرأي رآه خطأً كان أو صواباً، أما أن يقتصر عليه وليس له سلف من الحفاظ المتقدمين، فلا شك أنه في هذه الحالة يكون تساهلاً مردوداً كما هو الشأن هنا». والأمثلة كثيرة جداً تراجع من كتب الجرح والتعديل.

فالحاصل: إن إخراج الحدادي يوسف العنابي الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً عن أصل أهل السنة، وهو أنهم لا يتكلمون في مسألة ليس لهم فيها إمام - تأصيل في غاية من الخطورة يعود على منهج السلف بالإبطال، وفيه من المفاسد العظيمة

ما لا يحصى، من ذلك:

تجربة السفهاء على السنة، وفتح المجال لمن هب ودرج للطعن في الأحاديث والتشكيك فيها، وفتح باب التطاول على الأئمة رواة الأحاديث، وإلغاء كلام أئمة الحديث والجرح والتعديل، وهدم لجهودهم، وتخريب لقواعدهم، و...

ونقول: كتب أهل السنة في الرجال والجرح والتعديل لماذا ألفوها؟! ولماذا جمعوا فيها أقوال الأئمة في الرواة جرحًا وتعديلاً؟! أليس من منهج أهل الحديث والسنة قبل الحكم على الحديث - النظر في كتب الرجال والجرح والتعديل وماذا قال الأئمة في رواة الحديث قبل الحكم على الحديث؟ حتى يكون الحكم عليه في ضوء ما قاله الأئمة في رواته؟

والجواب: بلى، لكن هذا عند أهل السنة والحديث، أصحاب القواعد والأصول السلفية، أما على قواعد الحدادي الحزبية «فالحكم على كل راوٍ لا يشترط فيه ذلك، فإن الأئمة بزعمه لا يزالون من قديم يحكمون على الرواة من غير نظر في كون مثلاً سبقوا في الحكم على الراوي فلان أو الراوي فلان، بل الكل يرجح على حسب ما تقتضيه قواعد علم مصطلح الحديث^(١)».

(١) وقد فتح الروبيضة بهذا التأصيل البدعي الخطير باب شر عظيم على الأحاديث النبوية، يدخل منه الزنادقة وأهل البدع بأصنافهم، فيأتي من يرد أحاديث الآحاد في العقيدة، ومتعصبة المذاهب، وأهل الإلحاد، و...، فيطعنون في الأحاديث الثابتة بالطعن في رواتها أو بعضهم ممن لم يسبقوا إلى الطعن فيهم، فإذا أنكرنا عليهم، احتجوا علينا بأنهم اجتهدوا وباب الاجتهاد في هذا العلم لا يزال مفتوحاً!! وهم وإن لم يسبقوا إلى الطعن فيمن طعنوا فيه من الرواة الذي أدى إلى رد الأحاديث إلا أنهم رجحوا بزعمهم على حسب ما تقتضيه قواعد المصطلح، ومن هنا يفتح

الوقفة الثانية: ونقفها مع قول الروبيضة الحدادي: «ولذلك كان باب الاجتهاد في هذا العلم مفتوحاً».

والروبيضة إنما يقصد بالعلم الذي لا يزال باب الاجتهاد فيه مفتوحاً علم الجرح والتعديل والكلام في الرواة، فإنه قال: أما الحكم على كل راوٍ فلا يشترط فيه ذلك، فلا يزال الأئمة من قديم يحكمون على الرواة^(١) من غير نظر في كون مثلاً سبقوا في الحكم على الراوي فلان أو الراوي فلان، بل الكل يرجح على حسب ما تقتضيه قواعد علم مصطلح الحديث، ولذلك كان باب الاجتهاد في هذا العلم مفتوحاً».

فجعل علم الجرح والتعديل خاضعاً للاجتهاد، بل لا يزال باب الاجتهاد فيه مفتوحاً عنده! هكذا عمم القول في علم الجرح والتعديل من غير تفصيل، ولا تحرير.

وهذا الصنيع الذي صنعه الروبيضة، والتقدير الذي قرره في هذا الموضع - قد أنكره في موضع آخر وشنع به جداً على الشيخ محمد الإمام، كما في مقالته «مصباح الظلام» (ص ١٩٢ وما بعد)، وسنرد عليه بكلامه، ونبطل تأصيله بمقاله الذي زعم أنه يبطل به تأصيل الشيخ الإمام، ولا نحمل مجمله على مفصله، فلسنا حزبيين ولا حسنيين والله الحمد.

باب آخر لتخريب قواعد علم المصطلح وإفسادها، فاللهم اجعلنا مفاتيح لأبواب الخير مغاليق لأبواب الشر.

(١) أي: يتكلمون فيهم جرحاً وتعديلاً، توثيقاً وتضعيفاً، وهذا هو موضوع علم الجرح والتعديل.

قال المتحزب العنابي في مقالته المذكورة ردًّا على قول الشيخ الإمام:

«الاختلاف في الجرح والتعديل اجتهادي كالاختلاف في غيره من العلوم»:

قرر الشيخ محمد الإمام هذه القاعدة الخلفية^(١) في الإبانة (١٧٣)، تحت عنوان: «الاختلاف في الجرح والتعديل، كالاختلاف في غيره من العلوم».

فأطلق العبارة والحكم على الاختلاف في الجرح والتعديل!! ولم يحرج للقارئ متى يكون دخول الاجتهاد فيه ومتى لا يكون؟!!

مما يجعل الحكم عامًّا على جميع مسائل الجرح والتعديل بأن لها حكم المسائل الفقهية وغيرها من العلوم من حيث كونها اجتهادية^(٢)... وهذا تأصيل فاسد، وسيأتي بيان بطلانه^(٣)... إلى أن قال (ص ١٩٣): «وقد جرى الشيخ محمد الإمام عفا الله عنه في ذلك على منوال أبي الحسن... إلى أن قال (ص ١٩٤):

«وأزيد المقام بيانًا فأقول مستعينًا بالله:

اعلم وفقني الله وإياك أن تعميم الحكم على مسائل الجرح والتعديل بأنها أمر اجتهادي ظني - قول باطل؛ إذ إن أقوال وأحكام أهل الجرح والتعديل على

(١) وهذا حكم ينطبق تمام الانطباق على كلامه السابق.

(٢) وهكذا الرويضة أطلق العبارة والحكم على علم الجرح والتعديل!! ولم يحرج للقارئ متى يكون دخول الاجتهاد فيه ومتى لا يكون؟! مما يجعل الحكم عامًّا على جميع مسائل الجرح والتعديل بأن لها حكم المسائل الفقهية وغيرها من العلوم من حيث كونها اجتهادية، ولا يزال باب الاجتهاد فيها مفتوحًا.

(٣) وبهذا يكون الرويضة قد كفانا مؤنة الحكم على تأصيله السابق حيث حكم عليه بالفساد، وبأنه من الأصول الخلفية.

الرواة وغيرهم منه ما هو اجتهادي، ومنه ما هو قطعي كما مر...» انتهى.

وجملة الأحكام التي حكم بها الرويضة العنابي على كلام الشيخ الإمام الذي زعم أنه عمم الحكم في مسائل الجرح والتعديل بأنها أمر اجتهادي، ولم يفصل: أنه «قاعدة خلفية»، و«تأصيل فاسد»، و«قول باطل»، وبه نبطل تأصيله السابق: وهو قوله: إن باب الاجتهاد في علم الجرح والتعديل والكلام في الرواة لا يزال مفتوحًا. فإنه لا فرق بين القولين، فهما متشابهان بل متماثلان، بل إن قوله أشد فسادًا؛ فإنه فتح باب الاجتهاد في علم الجرح والتعديل على مصراعيه لكل من هب ودب، بل حتى للزنادقة - كما سبق في الحاشية - وذلك إلى يوم القيامة!!

ومما يبطل تأصيل يوسف العنابي العايب بقواعد أهل الحديث الذي فتح به باب الاجتهاد على مصراعيه في علم الجرح والتعديل بقوله: «إن باب الاجتهاد في هذا العلم لا يزال مفتوحًا» - قول المعلمي في «التنكيل» (١/ ٧٦): «استقامة الراوي تثبت عند المحدث بتبعه أحاديث الراوي واعتبارها وتبين أنها كلها تدل على أن الراوي كان من أهل الصدق والأمانة، وهذا لا يتيسر لأهل عصرنا...».

وقوله أيضًا في «التنكيل» (١/ ٣٧): «درجة الاجتهاد المشار إليها لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين^(١)...». لكن على تأصيل وتقييد الرويضة يوسف العنابي الخلفي المحدث: أن الباحث له أن يوثق من الرواة من لم يسبق إلى توثيقه، كما أن له أن يضعف من الرواة من لم يسبق إلى تضعيفه؛

(١) والمتحزب العنابي يقول: لا يزال باب الاجتهاد مفتوحًا في هذا الفن. أي إلى زماننا، بل وإلى يوم

لأن باب الاجتهاد في هذا العلم الذي يخرج المجتهد عن منهج السلف لا يزال مفتوحاً عنده.

والعجيب أن الروبضة يوسف العنابي نقل كلام المعلمي الذي سبق ذكره في مقالته «مصباح الظلام» (ص ٢٢٧ في الحاشية) وعنون له بقوله: «ومما ينبه عليه: أن اعتماد السبر في معرفة استقامة الراوي (وهو محل الاجتهاد في هذا الفن) وأحاديثه - ليس مما يدركه أهل زماننا». ثم ذكر كلام المعلمي.

مما يدل على اضطرابه وتناقضه وأنه لا يسير على أصول ثابتة كما هو شأن أهل السنة.



الأصل الواحد والعشرون

اغترار المتحزب يوسف العنابي بنفسه وتعالمه

إن الذي يطلع على شيء من المقالات الهزيلة التي سودها المتحزب الحدادي يوسف العنابي - ليشد انتباهه ولأول وهلة تعالم هذا السفیه وتطاوله وجرأته وتحامله وجهله وحقده الدفين على أهل السنة السلفيين.

والذي نريد أن ننبه عليه في هذا الفصل هو تعالمه ونفخه لنفسه المسكينة التي ما عرفت قدرها، ولا عرّفها ذلك.

ومما يدل على تعالم الرويضة المتحزب يوسف بن العيد العنابي - هو كثرة إحالاته في مقالاته إلى رسائله الهزيلة المسروقة التي ليست بمراجع معتمدة في تلك المسائل التي أحال فيها إليها، والأعجب من هذا أنه يعزو إلى رسائله ويحيل إليها حتى قبل أن تطبع، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال المتحزب الحدادي يوسف العنابي في مقالته التي سودها بعنوان: «رفع اللواء ببيان تخطيط فرکوس في مفهوم الضرورة بالأدلة وأقوال العلماء» (ص ٤٦): «وهذا بعض ما في نظام الانتخابات الديمقراطية من المفاسد العظيمة، حيث يعلن هذا النظام المنابذة للحاكم عند انقضاء مدة تعيينه عن طريق الانتخابات وغيرها!! وقد بايع الصحابةُ النبي ﷺ كما في حديث عبادة بن الصامت في «الصحيحين»: «على أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله

تعالى فيه برهان».

ثم حشى' الرويضة على' هذا الكلام حاشية قال فيها: «انظر كتاب «تنوير الظلمات لكشف مفسد وشبهات الانتخابات»، (ص ١٨٨)، للشيخ محمد الإمام وفقه الله، ورسالتي «تحذير أولي الألباب من فتاوى' الداعين إلى' الانتخاب» يسر الله إخراجها».

أقول: لماذا لم يكتف الرويضة السراق بالعزو إلى' رسالة الشيخ الإمام وهي مطبوعة متداولة، وهي كذلك من المراجع المعتمدة التي يرجع إليها في هذه المسألة، بل قد رجع إليها هذا السارق نفسه وسرق منها كثيرًا لا سيما في رسالته التي أحال إليها كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

لكن الجويهل لتعالمة واغتراره بنفسه المسكينة وحصيلته الهزيلة - ظن أن كتاباته قد سارت بها الركبان، وبيعت بالغالي من الأثمان! فصار يحيل إليها دون كتب أهل العلم، فنصب نفسه وكذا كتبه مرجعًا للناس في أمور دينهم؛ سعيًا منه في ربط الجهال بنفسه وصرف وجوههم إليه، بعد أن أسقط مشايخ الدعوة السلفية، ونفّر الناس عنهم، وهيئات... ثم هيئات...

وقد كرر الرويضة السفيه نفس العزو وذلك في مقالته التي سودها بعنوان: هدم السرداب (ص ٤٤ في الحاشية).

وكرر نفس العزو أيضًا في رسالته السابقة (ص ١٤) حيث قال في الحاشية: وقد بسطت الكلام على' مفسد الانتخابات، وشبهات المفتين بها مطلقًا أو مقيدًا في بحث بعنوان «تحذير أولي الألباب من فتاوى' الداعين إلى' الانتخاب»، وهي

منشورة على شبكة العلوم السلفية.

وترى في هذا الموضوع قد حذف العزو إلى رسالة الشيخ الإمام مع أن رسالته التي أحال إليها كلها مسروقة من رسالة الإمام وغيره، فالأولى الاكتفاء بالعزو إلى رسالة الإمام؛ فهي العمدية والأصل حتى عند الرويضة، فكيف يحيل إلى رسالته المسروقة ويلغي الرسائل المعتمدة في الباب والتي اتخذها مراجع له في مقالته؟! فكان اللازم عليه الإحالة إلى الأصول لا إلى سرقاته العلمية! لكنه التعالم والتشبع بجهود الغير، وهذا يعتبر من سرقاته العلمية.

ومن إحالات هذا الرويضة السفية إلى مقالاته الهزيلة التي تدل على تعالمه وعدم معرفته لقدر نفسه - أنه عنون في مقالته التي سودها بعنوان: «البيان الفاضح لدعوة عبيد الجابري إلى الحزبية من بابها الواضح» عنواناً قال فيه: «دعوى الضرورة»:
ثم حشى على هذا العنوان حاشية قال فيها: وللتوسع في ضوابط هذه المسألة (يعني: مسألة الضرورة) وأدلتها وكلام أهل العلم في ذلك، حيث كثر استغلال أهل الأهواء لهذا الباب، انظر رسالتي (المفهوم الصحيح للضرورة في الشرع وبيان تطبيقها السيئ في مجال الدعوة إلى الله) يسر الله طبعها.

فانظروا رحمكم الله وتأملوا في حال هذا المريض الممسوس الذي أهلكه داء التعالم وحب الظهور والتصدر، كيف أنه يحيل في هذه المسألة المهمة والخطيرة إلى رسالته المسروقة، وحتى قبل أن تطبع وكأنها أم المراجع في هذه المسألة، ولا يحيل إلى كتب أهل العلم، وما أكثرها في هذا الباب؛ فكأن العلماء لم يكتبوا في هذا الباب وبقي بلا خدمة ولا عناية من أهل العلم حتى جاء هذا الحدادي في آخر الزمان بمفهومه المحدث للضرورة، فسود فيه مقالته المسروقة، وجعلها مرجعاً

للأمة في هذه المسائل الخطيرة.

والحق أن مقالات المتحزب الحدادي يوسف العنابي تعتبر مراجع نفيسة للحزبيين، والحدادية يجدون فيها ما يشفي غليلهم، وزيادة من الطعن والتبديع والإسقاط والتشويه لمشايخ وعلماء ودعاة وطلاب الدعوة السلفية بما لا يجدون عشره عند الإخوان المسلمين والقطبيين والحدادية الأول.

❦ ومن إحالات هذا الروبيضة السفيه إلى مقالاته الهزيلة التي تدل على تعاليمه وعدم معرفته لقدر نفسه - ما جاء في مقالته التي سودها بعنوان: «تحذير أولي الألباب من فتاوى الداعين إلى الانتخاب»، وقد قدم لهذه الرسالة بمقدمة أخذها كلها بحروفها من كتاب الاعتصام للشاطبي، مما يدل على إفلاسه العلمي، وعجزه حتى عن كتابة مقدمات لرسائله، ولهذا لا تجد في رسائله ومقالاته إلا السرقات العلمية والنقولات، قال فلان... قال فلان... ولا تجد له جملة واحدة من كيسه، اللهم إلا الطعونات والتبديع....

ففي رسالته المذكورة - وبالضبط في مقدمة الرسالة - حشى حاشية على المقدمة أو بعضها، قال فيها: انظر مقدمة رسالة: «عقيدة الطائفة النجدية في توحيد الإلهية» للعلامة سعد بن حمد بن عتيق رَحِمَهُ اللهُ بِتَحْقِيقِي، يَسِّرَ اللهُ طَبْعَهَا. أقول: نعم يسر الله طبعها؛ لتحقيقها مرة أخرى واستخراج سرقاتك العلمية منها.

والذي يظهر لي بمجموع ما عندي من القرائن، وكذا بمعرفتي الشخصية الجيدة جدًا بحال هذا الحدادي - أنه ما أحال إلى تلك الرسالة التي لا يزال تحقيقه لها في عالم المخطوط إلا تباهاً وتعالماً وافتخاراً، كما هي عادته في تعامله بالخianات

العلمية، ولا ينبئك مثل خبير.

✽ وما يدل على اغترار المتحزب العنابي بنفسه وتعالمه أنه يكثر من قوله: «قلت» في مقالاته الهزيلة، حتى وصل به الأمر إلى القول: «قلت»، ثم يكتب بين قوسين هكذا (أبو حاتم) حتى إن القارئ ليظن أنه أبو حاتم البستي أو الرازي!! وانظر مقالته «مصباح الظلام» (ص ١٩٣ في الحاشية).

وانظر كذلك (ص ٩٩) من نفس المقالة، حيث قال: «قلت» (أبو حاتم) ثم قال: «قال الشيخ ربيع» بعد أن ذكر كلامه بمعناه ملخصاً موهماً أنه من كيسه والله المستعان، فكان الأولى بل اللازم عليه أن يقول: قال الشيخ ربيع: ولا يصدر كلام الشيخ ربيع بقوله: «قلت» (أبو حاتم) ثم يجعل مقول القول من كلام الشيخ ربيع؛ ليتشبع به! لكنه التعالم وحب الظهور.

✽ ومن غرور المتحزب يوسف العنابي بنفسه ما تفوه به في شريط سمعي مسجل بصوته بعنوان: «بيان حال مشايخ الإصلاح في الجزائر»، قال فيه طاعناً في شيخنا الفاضل عبد الغني عويسات: «هو أحق أن يوصف بالجهل! فأين درست يا عويسات؟! وعند مَنْ مِنَ العلماء من علماء السنة؟! سمّ لنا مشايخك، وما هي حصيلتك؟ وأين هي تأليفك؟ فاعرف قدر نفسك!!! فنحن والله الحمد نتلمذنا في أكبر قلعة سلفية في هذا الوقت، على يد عالم سلفي ناصح أمين بشهادة كبار أهل العلم، ووالله إنا نتحداكم نحن وإخواننا علمياً ودعويّاً، ولا نقول هذا مدحاً لأنفسنا والله الحمد، لكن حتى يعرف هذا وأمثاله قدر نفسه!!».

أقول: هكذا يفعل الغرور بصاحبه المغرور يوسف العنابي! الذي يحاول أن

يرفع من شأن نفسه الوضيعة على حساب إسقاط مشايخ الدعوة السلفية الأفاضل، حتى بلغ به طيشه وسفهه إلى أن يصفهم بالجهل، ويتحداهم - بزعمه - علمياً ودعويّاً!!

فلا أدري أين هو العلم الذي يتحدى به علم مشايخ السنة في الجزائر!! وأين هي دعوته التي يتحدى بها دعوة مشايخنا الأفاضل؟! فهل يمكنه هو ومن تحدى بهم مشايخ الدعوة أن يؤلفوا مجتمعين في عشرات السنين مثل كتاب القواعد الفقهية لابن القيم، واختياراته الأصولية لشيخنا عبد المجيد جمعة؟! هيهات... ثم هيهات...!

وأما الدعوة السلفية في الجزائر فكل الناس في داخل البلاد وخارجها، القاصي منهم والداني، الموافق والمخالف - يعرفون بيد من هي، ومن هم حماها وحملتها ودعاتها، وانظر إلى دروس المشايخ في الجزائر، وإلى محاضراتهم ودوراتهم العلمية؛ لتعرف صدق ما أقول! وانظر إلى حال هذا المسكين الذي صار أسوأ حالاً من الجمل الأجرب، والذي أينما حل ترك له أهل السنة السواري! فلا دعوة له، ولا قبول عند السلفيين، ولا محل له من الإعراب في دعوتهم، ثم مع ذلك كله يتحدى أسود دعوة أهل السنة في الجزائر!! ويقول مقسماً بالله: «والله إنا نتحداكم نحن وإخواننا علمياً ودعويّاً».

وقد قيل:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا



الأصل الثاني والعشرون

جهل الروبضة يوسف العنابي وتخبطه في البديهيات من مسائل العقيدة

إن مما يندى له الجبين تصدر مثل هذا المتحزب الحدادي يوسف العنابي لمجالس العلم، بل والفُتيا في وقت يجهل فيه أبسط مسائل العقيدة التي لا تخفى على عوام السلفيين، فضلاً عن طلاب العلم منهم.

وقد تتبعت بعض سمعياته المنزلة في شبكة الغرباني اليمني، وأخص بالذكر شرحه لبعض جُمَل متن الواسطية الذي سرقه كله أو جله من شرح العثيمين من غير عزو، فهالني ما فيه من الجهالات والتناقضات.

واليكم بعضها:

❦ قال في الشريط الثالث [الدقيقة الثالثة وما بعد]:

وهو يعدد شروط كلمة التوحيد، وذكر البيت الذي اشتمل على هذه الشروط وهو قول القائل:

علم يقين وإخلاصك وصدقك مع محبة وانقياد والقبول لها
وزيد ثامنها الكفران منك بما سوى الإله من الأوثان قد أها

فقرأ الكلمة الأولى في صدر البيت الثاني هكذا: وزَيْدُ، بفتح الزاي، وسكون الياء، وضم الدال.

وقرأ الكلمة التي بعدها هكذا: ثَامِنُهَا، بكسر الميم، والنون.

ثم أعاد البيت الثاني وقرأ الكلمة الأولى [زيد] كما قرأها في المرة الأولى، وقرأ الكلمة الثانية [ثامنها] بكسر الميم، وضم النون.

ثم قال بعدها: وقد تكلم العلامة حافظ الحكمي على هذه الشروط في كتابه «معارج القبول»...، وسبقه إلى ذكر هذه الشروط عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ ونص على عددها وأنها سبعة... وتنصيبه هذا مبني على استقراء... والاستقراء حجة من أهله... فوجدوا أن هذه الشروط لا تخرج عن هذه السبعة المذكورة في ذلكم البيت.

أقول: لقد أبان الجويهل المتعالم للناس بأنه من أهل الجهل المركب، وذلك من وجوه:

الأول: الطريقة التي قرأ بها صدر البيت الثاني، مما يدل على عدم ضبطه، وإتقانه لأبسط مسائل العقيدة والتوحيد، وعدم معرفته وجهله بمبادئ هذا العلم.

الثاني: قوله: فوجدوا أن هذه الشروط لا تخرج عن هذه السبعة المذكورة في ذلكم البيت؟

مع أن الجويهل المتعالم إنما ذكر بيتين وليس بيتاً واحداً، والبيت الثاني منهما فيه زيادة شرط ثامن، وهو الكفر بما يعبد من دون الله تعالى!

ولشدة جهل هذا المتعالم استدل بالبيتين على الشروط السبعة لكلمة التوحيد؛ بل استدل بهما على حصرها في سبعة؟ حيث قال: فوجدوا أن هذه الشروط لا تخرج عن هذه السبعة المذكورة في ذلكم البيت؟

مع أن في البيتين اللذين استدل بهما الجويهل المتعالم تصريحًا واضحًا بأن عدد شروط كلمة التوحيد ثمانية.

وقد زاد هذا الشرط الثامن عبد الرحمن بن حسن صاحب كتاب «فتح المجيد» في كتابه «قرة عيون الموحدين».

❦ وقال في الشريط الثالث [الدقيقة السابعة وما بعد]:

ولفظ التوحيد لفظ شرعي، وليس لفظًا مبتدعًا كما يدعيه غلاة الصوفية، كما يدعيه الصوفية وغيرهم، بل هو لفظ شرعي نُص عليه في عدة مواضع من الكتاب والسنة...

أقول: ما هذا الخلط والخط، أيها الجويهل المتعالم؟ الصوفية يا رويضة: لم ينكروا لفظ التوحيد، ولم يقولوا بأنه لفظ مبتدع، ولم يدع ذلك لا غلاتهم، ولا مقتصدوهم، إنما الذي أنكره بعض أهل البدع هو تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، على طريقة أهل السنة كما حصل من السقاف الأردني المعطل... لا لفظ التوحيد... لكن الذي حصل من الصوفية وغيرهم من أهل البدع، كالمعتزلة، والجهمية، وهكذا سائر أهل الكلام؛ أنهم خالفوا أهل السنة في تفسير التوحيد، وفسروا التوحيد بما ليس بتوحيد، فادّعت كل فرقة من هذه الفرق أن ما هي عليه من الباطل والضلال هو التوحيد الذي جاءت به الرسل، فالجهمية والمعتزلة، أدخلوا في مسمى التوحيد نفي الصفات، وزعموا أن إثباتها شرك؛ لأنه يستلزم التمثيل، وتعدد الآلهة فلا يتحقق التوحيد عندهم إلا بنفي الصفات وتعطيلها، لكنهم لم ينكروا لفظ التوحيد، ولا قالوا: هو لفظ مبتدع.

وهكذا الصوفية حرفوا المعنى الصحيح للتوحيد، وجعلوه على ثلاثة أقسام:
توحيد العامة.

وتوحيد الخاصة.

وتوحيد قائم بالقدم، وهو توحيد خاصة الخاصة، كما تراه في كتاب: أبي
إسماعيل الهروي «منازل السائرين» وغيره من كتب القوم.
بل غلاتهم أدخلوا في مسمى التوحيد، الحلول ووحدية الوجود.
وهم أصحاب القسم الثالث الذي ذكره الهروي.

فالموحد عندهم: من يرى الله عين كل شيء، وأن الوجود شيء واحد، وأنه
ليس ثم خالق ومخلوق، وأن كل ما تراه بعينك فهو الله، وهذا توحيد الاتحادية،
فمن أثبت وجودين، قديماً وحادثاً، وواجباً وممكناً، وخالقاً ومخلوقاً - فهو
عندهم مشرك ليس بموحد.

لكن ليس فيهم من أنكر لفظ التوحيد، وقال بأنه بدعة محدثة كما قال
الجويهل المتعالم الروبيضة الحدادي: يوسف العنابي.

قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى (٩٧/٣ - إلى - ١٠٤) وبهذا وغيره:
يُعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد...». ثم ذكر غلط المتكلمين،
والجهمية والمعتزلة، وغيرهم، ثم قال: «وكذلك طوائف من أهل التصوف
والمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ: غَايَةُ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ
شُهُودُ هَذَا التَّوْحِيدِ، وَأَنْ يَشْهَدَ أَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ وَخَالِقُهُ... إلى أن
قال: ... وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالْمَعْرِفَةِ: يُقَرَّرُونَ هَذَا التَّوْحِيدَ مَعَ إِبْتَاتِ

الْصِّفَاتِ، فَيَقْنُونَ فِي تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ مَعَ إِبْثَاتِ الْخَالِقِ لِلْعَالَمِ الْمُبَايِنِ لِمَخْلُوقَاتِهِ،
وَأَخْرُونَ يَضُمُّونَ هَذَا إِلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ فَيَدْخُلُونَ فِي التَّعْطِيلِ مَعَ هَذَا، وَهَذَا شَرٌّ
مِنْ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ».

❦ وقال العلامة ابن القيم رحمته الله في «مدارج السالكين» (٣/ ٤٦٦ - ٤٦٨):

«فصل: وقد تقسمت الطوائف التوحيد وسمى كل طائفة باطلهم توحيداً...».

ثم ذكر توحيد أتباع أرسطو وابن سينا والنصير الطوسي، ... وتوحيد
الاتحادية... وتوحيد الجهمية... وتوحيد القدرية، ... وتوحيد الجبرية...

ثم ذكر توحيد الصوفية كما عند صاحب المنازل، فقال: التوحيد عندهم
نوعان:

أحدهما: غير موجود ولا ممكن وهو توحيد العبد ربه فعندهم
ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد
والثاني: توحيد صحيح، وهو توحيد الرب لنفسه، وكل من ينعته سواه فهو
ملحد...».

ثم قال: «فهذا توحيد الطوائف ومن الناس إلا أولئك والله سبحانه أعلم» انتهى.

فأين إنكار الصوفية للفظ التوحيد كما ادعى الرويضة؟!

فهذا مما يدل على قبح جهله بالبديهيات من مسائل العقيدة، وعلى بضاعته
المزجاة، وعلى هزله العلمي، بل وعلى إفلاسه، وأنه من المفلسين، والله المستعان
على تصدر مثل هؤلاء الجهلة لمجالس العلم، وليس لنا أمام هذه المصيبة العظيمة

إلا أن نقول: إنا لله وإنا إليه راجعون.

✽ وقال الرويضة في الشريط نفسه الثالث [الدقيقة العاشرة وما بعد] بعد أن ذكر أقسام التوحيد الثلاثة: وأن هذا التقسيم دل عليه الاستقراء، والاستقراء حجة؛ لأنه مبني على الأدلة... قال:

وقد نص على هذه الأقسام جمع من الأئمة قبل شيخ الإسلام، وليس شيخ الإسلام هو أول من نص على ذلك كما يدعيه السقاف وغيره... ثم ذكر بعض من نص على هذا التقسيم من الأئمة نقلاً من رسالة عبد الرزاق البدر من غير عزو،... ثم قال: «بل إن هذا التقسيم منصوص عليه ومذكور في عدة أدلة في الكتاب والسنة، ومن أعظم الأدلة على هذا التقسيم هذه الكلمة: لا إله إلا الله؛ فإنها متضمنة لهذه الأقسام من التوحيد».

أقول: لا ينقضي عجب العاقل فضلاً عن السلفي من جهالات، وتناقضات هذا الجويهل المتعالم، الذي ينطبق عليه تمام الانطباق ما كان ينشده كثير من أئمة السلف؛ تحصرًا منهم على تصدر الجهال من أمثال هذا الجويهل المتعالم للتدريس، ولمجالس العلم، حيث قالوا:

جلس للتدريس كل مفلس	بليد ويدعى بالفقيه المدرس
فحق لأهل العلم أن يتمثلوا	ببيت قديم شاع في كل مجلس
لقد هزلت حتى بدا من هزالها	كلاها وحتى سامها كل مفلس

فالرويضة الجويهل المتعالم ذكر في أول كلامه: أن تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام دل عليه التبع والاستقراء، وهو حجة في ذلك، وهذا قول أهل السنة في

هذه المسألة، وهو صحيح لا غبار عليه، لكن الجويهل المتعالم لم يسعه ما وسع أهل السنة، فاخترع قولاً لم يسبقه إليه أحد من العالمين، وضرب على قول أهل السنة بكلمة [بل]، فقال: «بل إن هذا التقسيم منصوص عليه ومذكور في عدة أدلة في الكتاب والسنة».

أقول: إذا كان هذا التقسيم للتوحيد منصوصاً عليه في عدة أدلة من الكتاب والسنة - فلماذا قلت يا جويهل في أول كلامك بأن دليل هذا التقسيم هو التبع والاستقراء؟

وكيف قلت في أول كلامك أيضاً: وقد نص على هذه الأقسام جمع من الأئمة قبل شيخ الإسلام، وليس شيخ الإسلام هو أول من نص على ذلك كما يدعيه السقاف وغيره.

فقد كان يكفيك ذكر ما ادعيتَه من الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة التي فيها التنصيص على هذا التقسيم، فتبطل بها قول من أنكره، كالسقاف وغيره... إن كنت صادقاً.

ولم أسمع إلى حد هذه الساعة أحداً من أهل السنة - وحاشاهم - قال بأن تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام منصوص عليه في أدلة الكتاب والسنة؛ لأن معنى كونه منصوصاً عليه في أدلة الكتاب والسنة، أننا نجد التصريح بهذه الأقسام الثلاثة في الأدلة أو بعضها، كأن يقال: ينقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام وهي: ...

هذا هو النص كما هو مقرر في أصول الفقه، وهو بمعنى الصريح المصرح به. وأين في أدلة الكتاب والسنة التصريح بأنواع التوحيد، بأعيانها، وأقسامها،

وعدها؟

بل لم يعلم ذلك إلا بطريق الاستنباط المبني على الاستقراء والتتبع التام لنصوص الكتاب والسنة، المتعلقة بالتوحيد، فخلص العلماء بعد استقراءهم وتبعضهم التام للأدلة إلى أن توحيد الله تعالى لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة. ولو كان منصوباً عليه في الأدلة - كما يقول الجويهل المتعالم - لأغناهم ذلك عن تتبع الأدلة، واستقراءها.

قال العلامة الجامي في شرحه لمقدمة القواعد المثلى للعلامة العثيمين: فأقسام التوحيد الثلاثة المعروفة لدى طلاب العلم:

«توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات» - مستنبطة من نصوص الكتاب والسنة، ربما يقول لك قائل: التوحيد... التوحيد، من أين لكم أنتم تقسيم التوحيد إلى ثلاثة؟ كيف يكون التوحيد ثلاثة؟ نأخذ هذا من الاستقراء، الاستقراء معناه: تتبّعنا نصوص الكتاب والسنة؛ فوجدنا نصوصاً تتحدّث عن ربوبية الله... ونجد آيات وأحاديث أخرى كثيرة تدعو إلى إفراد الله - تعالى - بالعبادة؛ وأن لا يُعبد أحدٌ سواه... وهذا يسمى توحيد الإلهية وتوحيد العبادة، ونجد في الكتاب والسنة نصوصاً تتحدّث عن أسماء الله - تعالى - وصفاته... أخذنا من هذه النصوص: توحيد الأسماء والصفات، وأن هذه الصفات ليست كصفات المخلوقين، هذا معنى التوحيد فيها - أي: في الصفات والأسماء -.

هكذا استنتج أهل العلم من نصوص الكتاب والسنة أقسام التوحيد الثلاثة، إذاً: المصدر في تقسيم التوحيد إلى ثلاثة: استقراء الكتاب والسنة، أي: تتبّع نصوص الكتاب والسنة، والاستنتاج منها هذه الأقسام الثلاث» انتهى.

فالحاصل أن تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام إنما علم بالاستنتاج والاستنباط، والتبع والاستقراء لنصوص الكتاب والسنة، لا بالتنصيص عليه والتصريح به في الأدلة كما قال يوسف العنابي الجويهل المتعالم.

وإن كانت الأدلة متضمنة له ومشملة عليه، بلا شك.

ومن هنا تقف على المستوى العلمي الهزيل، لهذا الجويهل، وأنه بحاجة إلى أن يُلقن مبادئ وبديهيات علم التوحيد والعقيدة، وغيرهما من العلوم، فأنصحته نصيحة مشفق بأن يأخذ قلمًا ودِفتراً، وأن يزاحم بالركب في حلقات طلاب طلاب مشايخ العلم والسنة في الجزائر إن قبلوه طبعاً، فيتعلم منهم مبادئ وبديهيات العلم، ويتربى على الأدب والأخلاق الإسلامية السلفية.



الأصل الثالث والعشرون

تشبع المتحزب يوسف العنابي بالسرقات العلمية

أقول: لقد صبرنا على هذا المتحزب السفیه كثيراً لعله يتذكر أو يخشى، وانشغلنا بما هو أهم - في نظرنا - من الرد عليه وبيان حاله، لكن قد بلغ السيل الزُبى كما يقال، ولا نرى الرجل إلا متمادياً في باطله مُتَّهِماً لغيره بالتهم التي هو أحق بها وأهلها، موهماً من التفَّ حوله من العوام بأنه قد أسكت أهل السنة بالحجة والدليل، وأفحمهم بعلمه الغزير، حتى صار المسكين يطلب المناظرة على طريقة أهل البدع في طلب المناظرة من أهل السنة، على غرار ما فعله ذلك المبتدع مع مالك حتى طرده، وقال: اذهب إلى شاك في دينه مثلك فناظره فإني على بينة من أمري. وكان لسان حال أهل السنة يردد هذه المقولة العظيمة لمالك، فظن المسكين أن ذلك منهم جبن وخور، فاشترط ألا يناظر من أهل السنة إلا الشيخ عبد الغني عويسات؛ لأن أهل السنة تبع له بزعمه، وهكذا تجارى الهوى بهذا المتحزب، فظن أنه قد قهر أهل السنة كما ظن يأجوج ومأجوج أنهم قهروا أهل الأرض، فقالوا: هلمُّوا بنا فلنقهر من في السماء. فقهرهم الله، وأهلكهم عن بكرة أبيهم.

وإليكم الآن بعض السرقات والخيانات العلمية للمُتَحَزِّبِ يوسف بن العيد العنابي حامل راية الفتنة والوقیعة في أهل الأثر في بلاد الجزائر، التي يتشبع بها ويتعالم بها أمام من لا يعرف حاله، والتي استعمل فيها أفجر أنواع السرقة العلمية،

مع التدليس والتمويه والتضليل على القراء؛ حتى لا يتفطنوا لخياناته العلمية، لكن لم يكن ذلك لِيَنْفَقَ ولا لِيَنْطَلِي على من يعرف حقيقة الرجل وهزله، بل فراغه وإفلاسه العلمي، والله المستعان وعليه التكلان وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال المتحزّب يوسف العنابي السراق في مقالته التي سودها بعنوان: «شعاع الفانوس على مجازفات الشيخ فركوس» كما في المقدمة (ص ٢):

«فقد اطلعتُ على ما نشر في موقع الشيخ فركوس - هداه الله تعالى - من الجناية والطعن والبغي على أهل السنة وحماها وحملتها رايتها في هذا الوقت بدار الحديث بدماج قلعة أهل السنة والجماعة، ومحاولة تشويه صورتهم على طريقة أهل التحزب من أصحاب أبي الحسن المصري، وعبد الرحمن العدني.

ولولا أن أصحاب هذه الأكاذيب والأراجيف كثروا وانتشروا، لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد ترّهاتهم، وإيضاح بهتانهم، ولكن يعلم أن الضلال لا حدّ له، وأن العقول إذا فسدت لم يبق لضلالها حد معقول، والقول الباطل الكذب هو من باب ما لا ينقض الوضوء ليس له ضابط، وإنما المطلوب معرفة الحق والعمل به...».

أقول: هذا الكلام البليغ سرقه السراق يوسف العنابي من شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن مكره وتدليسه أنه لفقه من كتابين لشيخ الإسلام ابن تيمية حتى لا يتفطن لخيانته العلمية.

فأما قول السراق العنابي: «ولولا أن أصحاب هذه الأكاذيب والأراجيف كثروا وانتشروا، لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد ترّهاتهم، وإيضاح بهتانهم، ولكن يعلم أن الضلال لا حدّ له، وأن العقول إذا فسدت لم يبق لضلالها حد معقول».

فسرقه السراق الفاجر الحدادي من «مجموع الفتاوى» (٣٥٧ / ٢) قال شيخ الإسلام: «وَلَوْ لَا أَنَّ أَصْحَابَ هَذَا الْقَوْلِ كَثُرُوا وَظَهَرُوا وَانْتَشَرُوا - لَمْ يَكُنْ بِنَا حَاجَةٌ إِلَى بَيَانِ فَسَادِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَإِضَاحِ هَذَا الضَّلَالِ، وَلَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّ الضَّلَالَ لَا حَدَّ لَهُ، وَأَنَّ الْعُقُولَ إِذَا فَسَدَتْ: لَمْ يَبْقَ لِضَلَالِهَا حَدٌّ مَعْقُولٌ».

وأما الجملة الأخيرة من الكلام الذي تشيع به السراق الحدادي وهي قوله: «والقول الباطل الكذب هو من باب ما لا ينقض الوضوء ليس له ضابط، وإنما المطلوب معرفة الحق والعمل به».

فسرقها السراق الواقع في أهل الأثر المتشيع بما لم يعط من كلام شيخ الإسلام أيضًا وهي في «درء التعارض» (٥١ / ٨)، قال شيخ الإسلام: «فإن القول الباطل الكذب هو من باب ما لا ينقض الوضوء ليس له ضابط وإنما المطلوب معرفة الحق والعمل به». انتهى.

ومن سرقاته العلمية - وما أكثرها - ما سوده في منجنيقه (ص ٨٢) حيث قال تحت عنوان: (ضابط العالم):

«وأما ضابط العالم فقد جاء في السنة ما بيّنه بأحسن بيان، حيث قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «العلماء ورثة الأنبياء». وهذا من جوامع كلمه ﷺ، وهو الميزان الحقيقي والشرعي لما يحمله هذا اللفظ من ثقل.

ثم ذكر فصلاً في تفسير ميراث الأنبياء، ثم قال: (جانب العلم وآلاته):

وأما العلم النافع الذي أرسل به الأنبياء، فمن أجمع ما يُقال فيه:

«هو ما جاء في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ، وبيّنه العلماء الربانيون من

أصحاب العقيدة السلفية، والمنهج السليم، في كلّ باب من أبواب العلم» [شرح الثلاثة الأصول (ص ١٧) للعلامة زيد المدخلي حفظه الله].

وقال الإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله تعالى:

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة هم أولو العرفان

وقد تنوعت عبارات أهل العلم في حدّ ما ينبغي أن يكون عليه العالم من إمام بالعلم وآلاته، وكلامهم كله يصبّ في مجرى واحد، ويكمل بعضه بعضاً فمن ذلك:

- قال العلامة ابن عثيمين: (العالم، كلّ من أَلَمَّ بجُملة من العلوم كالنحو والفقه والعقيدة...) من شريط «لقاء مفتوح».

- وقال العلامة الباجي: (هو الذي كُمِلت له آلات الاجتهاد) كما في «موسوعة مصطلحه في أصول الفقه: ١ / ٨٩٢».

- وقال العلامة النعمي: (من يقيم البرهان على ما طُلب منه أن يفتي فيه، ويستطيع الاستدلال الصحيح بالكتاب والسنة، وأخذ الحكم من دليله حتى يشفي سائله من سقامه، ويروي صادّيه من غليل أوامه) «معارج الألباب ص ١٦٣».

- وقال الإمام ابن القيم في العلماء: (فقهاء الإسلام ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام، الذين خصّوا باستنباط الأحكام، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام) «إعلام الموقعين (١ / ص ٩)».

- وقال العلامة صديق حسن خان: (من تمكن من إثبات المسائل بأدلتها عن علم وثبت) «أبجد العلوم ص ٨٠».

- وقال الشيخ صالح آل الشيخ: (... هم أهل الشمولية في معرفة الأحكام الشرعية، فيعلمون الفقه بأبوابه كلها، ويعلمون قواعد الشرع والأصول المرعية، فلا يكون عندهم التباس ولا اختلاف بين المسألة والأخرى، ولا بين القضايا بعضها مع بعض) «الضوابط الشرعية لموقف المسلم من الفتن ص ٤٤».

قلت: ولعل أقرب جامع لهذه التعاريف المتنوعة أن يقال:

(العالم من أحاط بجملة من العلوم الشرعية، وجمع آلات الاجتهاد، بحيث يستطيع الاستدلال بالدليل، واستنباط الحكم منه عن علم وثبت، دون التباس بين المسائل).

ثم حشئ على هذا الكلام حاشية وبالضبط عند قوله: وجمع آلات الاجتهاد، فقال:

- إذ لا بد لكل عالم من نصيب من الاجتهاد، وآلاته خمسة ذكرها الإمام الشوكاني رحمه الله في كتابه: «الاجتهاد والتقليد» و«إرشاد الفحول» (٢/ ص ١٠٢٧ - ١٠٣٣) في كلام طويل أذكر هنا ملخصه:

١- أن يكون عارفاً بما اشتملت عليه مجاميع السنة من أحاديث، ولا يشترط حفظها، بل أن يكون مستطيعاً على استخراجها من مواضعها، وأن يكون ممن له التمييز بين صحيح الحديث وسقيمه.

٢- أن يكون عارفاً بمسائل الإجماع؛ لئلا يفتي بخلافه.

٣- أن يكون عارفاً بلسان العرب، بحيث يمكنه تفسير ما ورد في الكتاب والسنة، ولا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب.

٤- أن يكون عارفاً بعلم أصول الفقه؛ لأنه عماد الاجتهاد وأساسه.

٥- أن يكون عارفاً بالناسخ والمنسوخ، بحيث لا يخفى عليه شيء من ذلك، مخافة أن يقع في الحكم المنسوخ. اهـ، ملخصاً.

إلى أن قال: وعليه: فإن المعتمد في حدّ العالم ما سبق أعلاه، ومتى كان العالم متأهلاً للاجتهاد وأخذ الحكم من دليله، سواء بالفعل، أو بالقوة بحيث يستطيع استخراج ما لم يحط به من مصادره - كان ذلك مجزئاً، ولا يخرج عن زمرة العلماء، والله أعلم.

أقول: هذا المبحث بكامله سرقة المتحزب المتعالم المتشبع بما لم يعط الرويضة العنابي السراق الواقع في أهل الأثر من رسالة بعنوان: «إنباء الفضلاء بزيف دعوى خلو اليمن من العلماء بعد موت الإمام الوادعي رَحْمَةُ اللَّهِ».

وكتب هذه الرسالة رجل يُدعى: سعيد بن دعاس اليافعي، أحد طلبة دماج، يمني الجنسية.

قال المدعو دعاس في رسالته المذكورة (ص ٨): فصل: ضابط العالم.

ثم ذكر عن القرطبي في المفهم: (٦/ ٦٨٩) قوله: فالعلماء هم العالمون بمصالح الأمة بعده، الذابون عن سنته، الحافظون لشريعته، فهؤلاء الأحق بالوراثة، والأولى بالنيابة والخلافة. انتهى.

ثم قال (ص ١٣): والعلماء (أي على الحقيقة) هم خلفاء الأنبياء ووارثوهم...

وقد عقد السراق الحدادي يوسف العنابي الطاعن في أهل الأثر في منجنيقه (ص ٨٢) كما سبق فصلاً بعنوان: (ضابط العالم)، قال تحته:

وأما ضابط الـ(عالم) فقد جاء في السّنة ما يبيّنه بأحسن بيان، حيث قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «العلماء ورثة الأنبياء». وهذا من جوامع كلمه ﷺ، وهو الميزان الحقيقي والشرعي لما يحمله هذا اللفظ من ثقل» انتهى.

تأمل رحمك الله وقارن بين الفصلين، مع ما ذكر تحتها من ضابط العالم، لترى وبكل وضوح السرقة العلمية، المصحوبة بالمكر والخداع والتلبس، والتدليس، ومحاولة التعمية من العنابي السراق؛ لتعلم حقيقته على ما هي عليه، والله المستعان.

ثم ذكر صاحب رسالة (إنباء الفضلاء)، تحت الفصل المشار إليه آنفاً، جملة من أقوال أهل العلم في بيان ضابط العالم.

من ذلك ما نقله عن العلامة العثيمين من شريط بعنوان «الباب المفتوح» وهو قوله: (العالم: كلّ من أَلَمَّ بجملة من العلوم، كالنحو والفقه والعقيدة، ويصلح أن يطلق على الواحد عالمًا بالنحو دون الفقه، وبالعقيدة دون المصطلح، فيقال: عالم بالنحو، وباللغة، وغير ذلك...).

ونقل كذلك عن الباجي من «موسوعة مصطلحه في أصول الفقه» (١/ ٨٩٢) قوله: العالم هو الذي كملت له آلات الاجتهاد. انتهى.

ونقل كذلك عن العلامة صالح آل الشيخ من كتابه: الضوابط الشرعية لموقف المسلم من الفتن (ص ٤٤) قوله: «والعلماء الذين يرجع إلى قولهم، ويوالون، ويحبون - صفتهم أنهم:

أولاً: أئمة أهل السنة في وقتهم، وأئمة التوحيد الذين يرجع إلى قولهم في

التوحيد في وقتهم.

ثانيًا: ثم هم أهل الشمولية في معرفة الأحكام الشرعية، فيعلمون الفقه بأبوابه كلها، ويعلمون قواعد الشرع والأصول المرعية، فلا يكون عندهم التباس ولا اختلاف بين المسألة والأخرى، ولا بين القضايا بعضها مع بعض» انتهى.

فسرق الرويضة الحدادي السراق المتشيع بما لم يعط هذه النقولات بألفاظها وبمراجعتها التي لم ترها عينه، ولم يكلف نفسه حتى بالرجوع إلى المصادر، فسرقها كما هي متشبعًا بها، وليلبس بها ثوب الزور. (راجع كلامه الذي نقلناه سابقًا).

ثم قال صاحب رسالة إنباء الفضلاء (ص ٩، ١٠): وآلات الاجتهاد هي خمسة كما ذكر ذلك الشوكاني في «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» (ص ٣١)، فذكرها ثم أحال بعد ذلك إلى بعض المراجع المتضمنة كذلك لهذه الشروط، ومنها: «إرشاد الفحول» للشوكاني نفسه.

فسرق الرويضة الحدادي السراق هذا النقل عن الشوكاني الذي عدد فيه آلات الاجتهاد، كما سرق سائر المبحث المشار إليه آنفًا؛ ليتشبع به وليلبس به ثوب الزور، والخيانة العلمية.

حيث قال فيما سبق نقله عنه... لا بد لكل عالم من نصيب من الاجتهاد، وآلاته خمسة ذكرها الإمام الشوكاني رحمه الله في كتابيه: «الاجتهاد والتقليد» و«إرشاد الفحول» (٢/ ص ١٠٢٧ - ١٠٣٣) في كلام طويل، أذكر هنا ملخصه.

ثم لخص كلام الشوكاني المسروق.

ومن مكر هذا السارق المتعالم المتشيع بما لم يعط: أنه دائمًا يسعى في التمويه

والتدليس؛ لتغطية وإخفاء سرقاته العلمية، ويأبى الله إلا أن يفضح الرجل، ويظهره للناس على حقيقته، وأنه سارق متلصص، يحاول أن يجني ثمار غيره، ليزداد بذلك رفعة عند أسياده الحدادية، وهذا ما فعله في هذا الموضوع، حيث لم يذكر رقم الصفحة من كتاب «الاجتهاد والتقليد»، الذي نقل منه صاحب رسالة «إنباء الفضلاء»؛ حتى لا يُتفطن لسرقته العلمية الماكرة، وليوهم القراء أنه لم ينقل منه، بينما ذكر الجزء والصفحة من كتاب إرشاد الفحول، الذي ذكره صاحب رسالة «إنباء الفضلاء»، ضمن المراجع التي أحال إليها في آخر المبحث، كل ذلك لقصد التدليس والتعمية، والله المستعان.

ثم قال صاحب رسالة «إنباء الفضلاء» (ص ١١): ... وعلماء اليمن المشهورون فيه لا ينكر أحد من الناس أن لهم في آلات الاجتهاد وعلومه حظاً وافراً، يبلغ به الواحد منهم مرتبة الاجتهاد، ولو بالقوة، وذلك هو التأهل والتمكن من ذلك في استنباط الأحكام الشرعية.

ثم حشى الكاتب في هذا الموضوع حاشية، قال فيها:

إذ الاجتهاد يكون بالفعل، أو بالقوة بالتأهل والتمكن من ذلك، وأحال إلى كتاب «شفاء غليل السائل» للطبري.

فسرق الرويضة العنابي الحدادي السراق هذا الكلام كما سرق سائر المبحث؛ ليتشبع به، وليلبس به ثوب الزور والخيانة، فقال كما في كلامه السابق: ومتى كان العالم متأهلاً للاجتهاد وأخذ الحكم من دليله، سواء بالفعل أو بالقوة بحيث يستطيع استخراج ما لم يحط به من مصادره - كان ذلك مجزئاً، انتهى كلام السراق.

ومن مكر السراق يوسف العنابي الذي يتعامل بسرقاته العلمية - أنه لم يعزُ الكلام الذي سرقة من صاحب رسالة «إنباء الفضلاء» لا إلى صاحب الرسالة، ولا إلى مصدره الأصلي، وهو كتاب الطبري، الذي أحال إليه صاحب رسالة «إنباء الفضلاء» بل ذكره على أنه من كيسه، كما فعل مع سائر المبحث، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

بل حتى التعريف الذي ذكره السراق العنابي للعالم والذي ادعى بأنه استخلصه من تعاريف العلماء، والذي قال فيه بعد أن صدره بقوله: قلت: ولعل أقرب جامع لهذه التعاريف المتنوعة أن يقال:

(العالم: من أحاط بجملة من العلوم الشرعية، وجمع آلات الاجتهاد، بحيث يستطيع الاستدلال بالدليل، واستنباط الحكم منه عن علم وثبت، دون التباس بين المسائل).

هذا التعريف سرقة كذلك بمكره وخيانتته من صاحب رسالة «إنباء الفضلاء» كما في (ص ١٣) من الرسالة، والأدهى أنه عزاه إلى نفسه؛ ليتشبع به فقال: قلت: ولعل أقرب جامع لهذه التعاريف المتنوعة أن يقال...!!

أقول: الذي يقال هو أنك سراق نصاب متشبع بما لم تعط، ولا بس ثوب الزور، عاملك الله بما تستحق.

❖ ومن الخيانات العلمية، والسراقات الماكرة للروبيضة الحدادي يوسف العنابي المتعامل المتشبع بما لم يعط - ما سوده في مقالته التي بعنوان: «إرشاد النقاد إلى تخبط فركوس في خبر الآحاد ونصرته لشبهات المعتزلة».

والحق أن جل ما في هذه الرسالة مسروق كما سيأتي بيانه، إن لم تكن مسروقة كلها.

قال الرويضة السارق يوسف العنابي في مقالته المذكورة (ص ٥ وما بعد):
وقبل البدء في مناقشة شبهات فركوس - هداه الله - على السنة النبوية وتليبيساته
على أقوال الأئمة، رأيت بين يدي ذلك أن أذكر بعض الأمور المهمة التي لا بد
من معرفتها وتصورها قبل ذلك، فأقول مختصراً: ...». ثم ذكر منها ستة أمور.
ثم حشى السارق في آخر كلامه حاشية، قال فيها:

انظر للمزيد من الضوابط «مختصر الصواعق المرسلة» للإمام ابن القيم رحمته الله،
وكتاب «خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجته» (٢/ ٣٤٧ فما بعد) للقاضي
برهون.

أقول: لقد استعمل السارق الماكر يوسف العنابي، في مقالته هذه أخبث أنواع
السرقة، وأفجرها؛ تمويهاً منه على القراء حتى لا يتفطنوا لسرقاته وخياناته العلمية،
وإليك البيان:

قال السارق العنابي في مطلع مقالته:

وقبل البدء في مناقشة شبهات فركوس - هداه الله - على السنة النبوية وتليبيساته
على أقوال الأئمة، رأيت بين يدي ذلك أن أذكر بعض الأمور المهمة التي لا بد
من معرفتها وتصورها قبل ذلك، فأقول مختصراً: ... ثم ذكر ستة أمور، ثم
حشى في آخرها حاشية قال فيها: انظر للمزيد من الضوابط «مختصر الصواعق
المرسلة» للإمام ابن القيم رحمته الله، وكتاب «خبر الواحد في التشريع الإسلامي

وحجيته» (٣٤٧ / ٢) فما بعد) للقاضي برهون.

وهذا الأمور الستة التي وصفها بأنها مهمة كلها مسروقة بحروفها من المصدرين اللذين أحال إليهما في آخر كلامه.

فالأمانة العلمية تقتضي أن يقول بعد نقله لتلك الضوابط مثلاً:

نقلًا عن «مختصر الصواعق المرسلة» للإمام ابن القيم رحمته الله، وكتاب «خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجته» (٣٤٧ / ٢) فما بعد) للقاضي برهون.

حتى يبين للقارئ أنه نقلها واستفادها من هذين المصدرين.

أو يقول مثلاً: انظر «مختصر الصواعق المرسلة» للإمام ابن القيم رحمته الله، وكتاب «خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجته» (٣٤٧ / ٢) فما بعد) للقاضي برهون.

لكن ماذا فعل السارق الماكر المتشبع بما لم يعط، الذي خان الأمانة العلمية؟

قال في آخر ما نقله من المصدرين المذكورين: «انظر للمزيد من الضوابط...»

ولم يقل: انظر لهذه الضوابط... بل: للمزيد، حتى يوهم القارئ أن الضوابط المذكورة من كيس يوسف العنابي السارق، وأن أصحاب المصادر المذكورة إنما ذكروا أشياء زائدة على أصل الضوابط التي ذكرها هو.

ثم كرر السارق يوسف العنابي نفس الأسلوب في آخر مقالته المذكورة، فقال:

«فهذا بعض ما يسر الله تعليقه بياناً لتخبط فركوس في أخبار الآحاد، وتحذيراً من الاغترار من تلبسه في هذا الباب، والمسألة تحتاج إلى بسط أكثر، فليرجع للاستزادة في تقرير مذهب السلف، وبيان تخبط من انحرف من الخلف في هذا

الباب إلى كتاب «خبر الآحاد» من صحيح الإمام البخاري، و«مختصر الصواعق» لابن القيم، و«إحكام الأحكام» لابن حزم، وكتاب «خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجته» للقاضي برهون، وردود الشيخ ربيع على أبي الحسن، فهذه الكتب تعتبر من أحسن المراجع في هذا الباب، والله أعلم» انتهى.

وتأمل قوله: والمسألة تحتاج إلى بسط أكثر، فليرجع للاستزادة في تقرير مذهب السلف... إلى... ثم ذكر بعض المراجع لمن أراد الاستزادة، أي لمن أراد طلب الزيادة على ما قرره وأصله وقعده هو.

والحق أن مقالته كلها مسروقة من هذه المراجع التي ذكرها، لا سيما كتب الشيخ ربيع، وكتاب ابن القيم، وكتاب القاضي برهون.

فالأمانة العلمية تقتضي، بل توجب عليه أن يقول: انظر لكل ما سبق... كتاب... كذا... وكتاب... كذا...

لكن المتشبع الخائن لم يقل ما توجه به عليه الأمانة العلمية؛ وذلك لأنه ليس من أهلها، بل استعمل أسلوبه الماكر في الخيانات العلمية، فقال: انظر للاستزادة، أي: إذا طلبت الزيادة على تقريراتي العلمية، التي حررتها لك، في هذه المقالة فانظر... كذا... وكذا...

❖ ومن الخيانات العلمية، والسرقات الماكرة للمتخزّب الحدادي المتعالم المتشبع بما لم يعط - ما سوده في مقالته التي بعنوان: «رفع اللواء ببيان تخبط فركوس في مفهوم الضرورة بالأدلة وأقوال العلماء».

والحقيقة أن جل ما في هذه الرسالة مسروق، إن لم تكن كلها، والعجيب أن

كثيراً من سرقاته في هذه الرسالة مأخوذ من كتاب «القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين للعلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ» للشيخ الفاضل عبد المجيد جمعة الجزائري حفظه الله تعالى، وإليكم معشر أهل السنة السلفيين سرقات الحدادي يوسف العنابي النصاب من كتاب الشيخ عبد المجيد جمعة حفظه الله تعالى.

قال السراق يوسف العنابي في مقالته السابقة «رفع اللواء ببيان تخطيط فركوس في مفهوم الضرورة بالأدلة وأقوال العلماء»، (ص ١٣): (قاعدة: الضرر يزال، أو: لا ضرر ولا ضرار):

ومعنى ذلك أنه يجب على الجميع السعي في إزالة الضرر؛ عملاً بالنصوص الشرعية الدالة على هذه القاعدة الشرعية العظيمة.

❖ أما دلائلها في الكتاب فكثيرة، منها قوله سبحانه: ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله سبحانه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ عَيْرٍ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله سبحانه: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدُهُ بِوَلَدٍ وَلَا وُلْدٌ لَهُ بِوَلَدٍ ۗ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١].

❖ وأما السنة فأحاديث، منها: قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار».

ثم قال (ص ١٥): قاعدة: «(الضرر يزال)، ليست على إطلاقها، وإنما هي مقيدة

بقيود لا بد من اعتبارها، ولم يلتفت صاحب التلبيس - فركوس - إليها، فمنها:

١- (لا يُزال الضرر بالضرر):

ألا يزال الضرر بضرر مثله أو أعظم منه، وإلا لم يصح أن يقال: الضرر يُزال.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «... فَإِنَّ حِكْمَةَ الشَّارِعِ اقْتَضَتْ رَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْمَكْلُفِينَ مَا أَمَكْنَ، فَإِنْ لَمْ يَمَكْنَ رَفْعُهُ إِلَّا بِضَرَرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ بَقَاةً عَلَى حَالِهِ، وَإِنْ أَمَكْنَ رَفْعُهُ بِالتَّزَامِ ضَرَرٍ دُونَهُ رَفْعُهُ بِهِ». [إعلام الموقعين (٢/ ١٣٩)].

قال تاج الدين ابن السبكي: (وَهُوَ كَعَائِدٍ يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِمْ: الضَّرَرُ يُزَالُ - أَيْ يُزَالُ وَلَكِنْ لَا بِالضَّرَرِ - فَشَانُهُمَا شَأْنُ الْأَخْصِ مَعَ الْأَعْمِّ بَلْ هُمَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُزِيلَ بِالضَّرَرِ لَمَا صَدَقَ: الضَّرَرُ يُزَالُ). [الأشباه والنظائر (١/ ٤١)].

وانظر «الأشباه والنظائر» (١/ ١٥٨) للسيوطي، و«شرح القواعد الفقهية للزرقا» (١/ ١١٤)، و«غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر» (٢/ ٩٣) انتهى.

وهذا المبحث مسروق بكامله مع المراجع كما سبق من رسالة الشيخ عبد المجيد جمعة، وإليك البيان:

قال الشيخ عبد المجيد في رسالته المذكورة آنفاً (ص ٣٢٣):

القاعدة التاسعة عشر: الضرر يزال.

هذه القاعدة أصل عظيم من أصول الإسلام... وأصلها قوله ﷺ: «لا ضرر، ولا ضرار»... ويشهد لهذا الأصل نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، منها: قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيِّيَ يُوَصِّى بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرَ مُضَكَّرٍ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله سبحانه:

﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله سبحانه: ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١].

ثم نقل في (ص ٣٢٥) كلام ابن القيم الذي سرقه السارق العنابي:

ثم قال في (ص ٣٢٧): القاعدة العشرون: الضرر لا يزال بالضرر.

هذه القاعدة تدرج في سابقتها وتضع قيداً لها.

ثم ذكر الشيخ عبد المجيد تحت هذه القاعدة التي جعلها كالقيد للقاعدة التي سبقتها، كلام ابن السبكي نقلاً من كتابه الأشباه والنظائر (١ / ٤١).

ثم أحال إلى بعض المراجع.

فسرق الرويضة العنابي السراق هذا المبحث بمراجعته، وإحالاته تشبعا به، ونسبه إلى نفسه؛ ليرد بذلك على علامة الأصول، ويبين تخبطه في باب الضرورة بزعمه، فانقلب عليه السحر، وأبان الله مكره، وفضحه أمام الملاء، وأظهره على حقيقته، وأنه سارق من سرقة العلم، ولص من لصوصه.

ومن مكر السارق يوسف العنابي في خياناته العلمية - أنه يستعمل التمويه، والتضليل حتى لا يتفطن لسرقاته العلمية كما سبق بيان ذلك، ومن ذلك ما فعله في سرقة لهذا المبحث، حيث إنه زاد على الأدلة التي سرقها من الشيخ عبد المجيد دليلاً آخر على القاعدة؛ ليوهم القارئ بأن هذا المبحث بأدلته من كيسه، وحتى لا يتفطن الناس لسرقته، وهذا الدليل الذي زاده هو قوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا

تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ [البقرة: ٢٨٦].

✽ وقال السارق العنابي المتعامل في مقاله (ص ٢٢): (الضرورات تبيح المحظورات):

والأدلة على هذه القاعدة كثيرة، فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَمَن أَضْطَرَّ فِي مَخْصَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمُ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

وهذا المبحث بأدلة مسروق كذلك من كتاب الشيخ عبد المجيد، فانظره (ص ٣١٢، ٣١٣).

✽ وقال السارق النصاب يوسف العنابي في مقاله (ص ٢٤):

(ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة).

قال الإمام ابن القيم رحمته الله في «زاد المعاد» (٤ / ٧٠): (وتحريم الحرير: إنما كان سدا للذريعة، ولهذا أباح للنساء، وللحاجة والمصلحة الراجحة، وهذه قاعدة: ما حرم لسد الذرائع؛ فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة الراجحة...). اهـ. وبنحو هذا كلامه رحمته الله في «زاد المعاد» (٣ / ٤٢٦)، وانظر «إعلام الموقعين» (٢ / ١٣٥)، و«روضة المحبين» (١ / ٩٥).

وهذا المبحث بحواشيه ومراجعته مسروق من كتاب الشيخ عبد المجيد
جمعة من (ص ٣٢٠ - إلى - ٣٢٢).

وقد استعمل الرويضة العنابي السراق أسلوبه الماكر في السرقة، الذي سبق
التنبه عليه، حتى لا يتفطن لسرقته واحتياله.

قال الشيخ عبد المجيد جمعة (ص ٣٢٠) من كتابه المذكور:

القاعدة الثامنة عشر:

ما حرم سدًا للذريعة أبيع للمصلحة الراجعة.

ثم قال: وأوردها (أي: ابن القيم) في «زاد المعاد» بلفظ: ... فذكره.

وقال: وعبر عنها في موضع آخر بلفظ: «ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند
الحاجة والمصلحة الراجعة».

وهذا هو اللفظ الذي سرقه الرويضة بمكره وحيلته، وجعله عنوان مبحثه
المسروق، ولم يأخذ اللفظ الذي عنون به الشيخ عبد المجيد على القاعدة حتى لا
ينتبه لسرقته وخيانتة.

ثم سرق ما نقله الشيخ عبد المجيد عن الإمام ابن القيم من زاد المعاد، في
الموضع الأول، ثم قال: وبنحو هذا كلامه رَحِمَهُ اللهُ في «زاد المعاد» (٣ / ٤٢٦)،
وهو الموضع الثاني الذي أحال إليه الشيخ عبد المجيد من زاد المعاد، ثم قال
السارق النصاب:

وانظر «إعلام الموقعين» (٢ / ١٣٥)، و«روضة المحبين» (١ / ٩٥).

وهي المصادر التي أحال إليها الشيخ عبد المجيد في آخر مبحثه، فسرقتها هذا الرويضة المتعالم المتشيع بما لم يعط، كما سرق سائر المبحث ونسبه إلى نفسه.

✽ وقال المتحزب العنابي السارق النصاب المتعالم المغرور كما في (ص ٢٥) من مقالته: (قيود القاعدة):

ثم إن لقاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات) قيوداً معتبرة لا بد من اعتبارها لدلالة الأدلة عليها، وهذا ما تغافل عنه فركوس داعي الانتخابات والاختلاط في أماكن العمل والدراسة... (للضرورة!!)، فحصل له بذلك الاضطراب في فتاويه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

١ - (الضرورة تُقدر بقدرها):

وبيان ذلك: أن ما تدعو إليه الضرورة من المحظورات إنما يُرخص منه القدر الذي تندفع به الضرورة فحسب، فإذا اضطّر الإنسان لمحظور فليس له أن يتوسّع فيه، بل يقتصر منه على قدر ما تندفع به الضرورة فقط. انظر «شرح القواعد الفقهية»، للزرقا (ص ١٣٣).

ومن الأدلة على هذه القاعدة:

قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

قال الإمام ابن القيم رحمته الله مفسراً الآية: (فالبಾಗಿ: الذي يبتغي الميتة مع قدرته على التوصل إلى المذكى. والعادي: الذي يتعدى قدر الحاجة بأكملها)، «إعلام الموقعين» (١/ ٧١).

أقول: هذا المبحث كسابقيه مسروق من رسالة الشيخ عبد المجيد جمعة (ص ٣١٥، ٣١٦).

قال الشيخ عبد المجيد كما في (ص ٣١٥) من رسالته:

القاعدة السادسة عشر: (ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها):

هذه القاعدة فرع عن القاعدة السابقة (الضرورات تبيح المحظورات)، وقيد لها، وبيانها... ثم نقل في بيانها كلام أحمد الزرقاء، من كتابه «شرح القواعد الفقهية»، الذي سرقه السارق العنابي، بجزئه وصفحته، كما في كلامه السابق.

ثم قال الشيخ عبد المجيد: وأصل هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

ثم قال: قال الإمام ابن القيم رحمته الله في تفسيره لهذه الآية: «فالبಾಗಿ: الذي يبتغي الميتة مع قدرته على التوصل إلى المذكى. والعادي: الذي يتعدى قدر الحاجة بأكملها»، «إعلام الموقعين» (١/ ٧١).

فسرق الرويضة الحدادي السراق هذا الكلام، بدليله ومرجعه، بجزئه وصفحته، ونسبه إلى نفسه تشبعا به، ولبس به لباس الزور والخيانة العلمية، وبئس اللباس.

وقد استعمل السارق يوسف العنابي في سرقة لهذا المبحث أسلوبه الماكر في السرقة، ومما فعله السارق في هذا المبحث لقصد التمويه والتضليل والتعمية: أنه أضاف آية من القرآن مستدلاً بها على القاعدة، زيادة على الآية التي استدل بها الشيخ عبد المجيد، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وأما الآية التي زادها السارق فهي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وأقول: فاعتبروا يا أولي الأبصار!!

وتأملوا كيف عامل الله هذا السارق بنقيض قصده، وفضحه أيما فضيحة، وأظهره على حقيقته، وأنه سراق جاهل متعلم، متشبع بما لم يعط.

فإن الآية التي ذكرها السارق دليلاً على قاعدة: (الضرورة تقدر بقدرها)، والتي زادها على الآية التي استدل بها الشيخ عبد المجيد، لقصد التمويه والتعمية - لا دلالة فيها على هذه القاعدة!!

وإنما يستدل بها أهل العلم، كما فعل الشيخ عبد المجيد على القاعدة التي قيدت بها هذه القاعدة، وهي قاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات).

ودلالاتها على تلك القاعدة في غاية الوضوح، حيث إنها استثنت حالة الاضطرار، من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وليس فيها دليل لا من قريب ولا من بعيد على قاعدة الضرورة تقدر بقدرها، وإنما دليل هذه القاعدة ما ذكره الشيخ عبد المجيد من الأدلة.

فاستدلال السارق يوسف العنابي بها على قاعدة (الضرورة تقدر بقدرها) - من أكبر الأدلة على جهله بمبادئ علم الأصول، في الوقت الذي يحاول أن يناطح بقرونه الهزيلة أحد جبال هذا العلم، في العصر الحديث. والذي أوقعه في ذلك كما سبق هو أسلوبه الماكر الذي يستعمله في سرقاته العلمية لقصد التمويه والتضليل، لكن يأبى الله إلا أن يفضح الرجل ويظهره على حقيقته.

بأنه سراق خائن يتشبع بجهود غيره، ويتعلم بها على من لا يعرف حاله. وبأنه جاهل بأبسط مسائل العلم، ومبادئه، وبديهياته، والله المستعان وعليه التكلان

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

✽ وقال السارق النصاب يوسف العنابي في مقالته المذكورة (ص ٢٦):
(الاضطرار إلى هذا المحرّم بعينه مع فقدان البديل الشرعي):

دَلَّ عَلَىٰ اعتبار هذا القيد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ، لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. قال الإمام ابن القيم رحمه الله مفسراً الآية: (فالباغى: الذي يتغنى الميتة مع قدرته على التوصل إلى المذكى...) «إعلام الموقعين» (١ / ٧١).

وهذا المبحث مسروق كذلك من رسالة الشيخ عبد المجيد، بدليله، ومرجعه، وجزئه، وصفحته، وانظر (ص ٣١٥) من رسالة الشيخ عبد المجيد.

✽ وقال الرويضة الحدادي السارق النصاب في مقالته المذكورة كما في

(ص ٤٢): (درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح).

ذلك أن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها.

والأدلة على هذه القاعدة العظيمة كثيرة، منها:

قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما إثمهما فهو في الدين، وأما المنافع فدنيوية من حيث إن فيها نفع البدن، وتهضم الطعام، وإخراج الفضلات، وتشحيد بعض الأذهان، ولذة الشدة المطربة التي فيها... وكذا بيعها والانتفاع بثمنها. وما كان يُقَمِّسُهُ بعضهم من الميسر فينفقه على نفسه أو عياله، ولكن هذه المصالح لا توازي مضرته ومفسدته الراجحة؛ لتعلقها بالعقل والدين».

قال العز بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «قواعد الأحكام» (١/ ٩٨): (إِذَا اجْتَمَعَتْ مَصَالِحٌ وَمَفَاسِدٌ فَإِنْ أَمَكْنَ تَحْصِيلُ الْمَصَالِحِ وَدَرَأُ الْمَفَاسِدِ فَعَلْنَا ذَلِكَ... إِلَى أَنْ قَالَ:

وَأَمَّا مَفْسَدَةُ الْقِمَارِ فَبِإِقَاعِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَالصَّدِّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ مَفَاسِدٌ عَظِيمَةٌ لَا نِسْبَةَ إِلَى الْمَنَافِعِ الْمَذْكُورَةِ إِلَيْهَا».

وهذا المبحث مسروق كغيره من رسالة الشيخ عبد المجيد، وإليك البيان:

قال الشيخ عبد المجيد في رسالته (ص ٣٣٩):

القاعدة الثالثة والعشرون: درء المفسد أولى من جلب المصالح.

ثم قال: وشواهد هذه القاعدة تفوت الحصر، منها: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾.

ثم قال: قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في تفسير هذه الآية: «أما إثمهما فهو في الدين، وأما المنافع فدنيوية من حيث إن فيها نفع البدن، وتهضم الطعام، وإخراج الفضلات، وتشحيد بعض الأذهان، ولذة الشدة المطربة التي فيها، كما قال حسان بن ثابت في جاهليته:

ونشربها فتركننا ملوگًا وأسدًا لا يُنهنهنَّها اللقاء

وكذا بيعها والانتفاع بثمرنها، وما كان يُقَمِّشُه بعضهم من الميسر فينفقه على نفسه أو عياله، ولكن هذه المصالح لا توازي مضرته ومفسدته الراجحة، لتعلقها بالعقل والدين، ولهذا قال: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾. انتهى كلام ابن كثير.

ثم قال الشيخ عبد المجيد: وقوله سبحانه (أي من الأدلة كذلك على القاعدة) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

فسرق المتحزب يوسف العنابي هذا المبحث واستعمل في سرقة له أسلوبه الماكر في السرقة، الذي يموه به ويضلل به على القراء حتى لا يتفطنوا إلى سرقاته وخياناته العلمية.

فالشيخ عبد المجيد استدل بآيتين على القاعدة الثالثة والعشرين، وهما: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

إلا أنه فصل بين الآيتين بكلام ابن كثير الذي فسر به الآية الأولى.

فجاء يوسف العنابي السراق الماكر فقدم الآية التي أخرها الشيخ عبد المجيد، وأخر الآية التي قدمها مع تفسيرها لابن كثير، حتى لا يتفطن لخيانته العلمية.

لكن يأبى الله إلا أن يفضح الرجل، ويظهره على حقيقته، وأنه من سرقة العلم المتعالمين، المتشبعين بما لم يعطوا، والله المستعان وعليه التكلان.

ومن مكر يوسف العنابي كذلك في سرقة لهذا المبحث: أنه ذكر بعد كلام ابن كثير كلاماً للعز بن عبد السلام من كتابه «قواعد الأحكام»، كما سبق، حتى لا يتفطن لخيانته العلمية، وذلك أن الشيخ عبد المجيد لم يذكر كلام العز بن عبد السلام في مبحثه، فیری القارئ بسبب تمويه السارق الماكر، بأن السارق العنابي قد أتى بما لم يأت به الشيخ عبد المجيد، فيستبعد سرقة لهذا المبحث من رسالته.

لكن يأبى الله إلا أن يفضح الرجل ويظهره على حقيقته وأنه من سرقة العلم الماكرين، المتشبعين بما لم يعطوا.

وذلك أن الشيخ عبد المجيد قد أحال إلى كتاب العز بن عبد السلام في الحاشية، وإن لم يذكر كلامه، فجاء السارق فنقل كلام العز من ذلك المرجع الذي أحال إليه الشيخ عبد المجيد، أراد بذلك التضليل، ففضحه الله بأنه سارق

كذلك للكلام الذي أراد أن يُمَوِّه به، وماكر أيضًا، مع الجهل والتعالم، وقِلَّة الحياء والأدب، والله المستعان وعليه التكلان.

❖ ومن سرقات المتحزب يوسف العنابي الماكرة ما سوده في مقالته التي بعنوان: «شعاع الفانوس» (ص ١١)، حيث قال:

ومما زاد من هيجان فركوس الجزائري، وإدارته من السفهاء - ما قدّمه له أهل السنة بالقلعة الشامخة من نصح وبيان بعض ما وقع فيه من الباطل الذي لا يجوز السكوت عليه، ولا يزيد السكوت عليه إلا تغريبًا للناس ويُصَيِّرُه سننًا مقررات! وشرائع من صاحب الشرع محررات!...».

وهذه الجمل الأخيرة البلاغية القوية سرقها السارق يوسف العنابي من كتاب الاعتصام للشاطبي (١/١٢٩)؛ ليتشبع بها ويلبس بها لباس الزور والخيانة العلمية، قال الشاطبي: «إذ إن الخطأ من المنتسب إلى العلم ينشر باسم الدين، وعدم بيان ما فيه مع اشتهاره يجعله كالسنن المقررات، وشرائع من صاحب الشريعة محررات...».

❖ ومن سرقات المتحزب يوسف العنابي وخياناته العلمية - ما سوده في مقالته مصباح الظلام (ص ٨٤)، حيث قال: «وعلى الشيخ الإمام وفقه الله وغيره ممن يسلك هذا المسلك - أن يدركوا نتائج القول بهذا المبدأ أو الميزان الطائش، وأن يدركوا أبعاده وأخطاره، وأن يعودوا إلى الصواب والحق والعدل (الحقيقي) الذي تضمنه الإسلام، (ودعا إليه الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح)، وأن يدركوا أن الظلم أن تقول في الشخص أو الكتاب أو الجماعة ما ليس فيها، (فإن استحق شخص أو جماعة اسم الابتداع، وبينت وذكرت ما

عنده من بدع وفتن وضلالات أوجبت ذلك)، وكتبت ونشرت نصحاً للإسلام والمسلمين، فذلكم هو عين العدل والإنصاف والقيام بواجب من واجبات الجهاد والذود عن حياض الإسلام...».

هذا الكلام سرقه السراق يوسف العنابي بلا حياء ولا أمانة من كتاب الشيخ ربيع حفظه الله «منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف» (١٨٧/٥) ضمن «مجموعة كتبه ورسائله».

وقد استعمل السراق يوسف العنابي أسلوبه الماكر في سرقاته وخياناته العلمية، حيث أضاف بعض الكلمات في ثنايا كلام الشيخ ربيع المسروق - وهي التي جعلناها بين القوسين تحتها سطر -، وحذف بعض الكلمات من كلام الشيخ ربيع - وهي التي أبرزناها باللون الأسود تحتها سطر -؛ لِيُموَّه بها كعادته تلبيساً منه ومكرًا، حتى لا يُتفطن لسرقته وخيانتته، لكن يأبى الله إلا أن يفضح الرجل ويظهره على حقيقته وأنه أحد سرقة العلم المتلصصين على جهود غيرهم.

وإليك كلام الشيخ ربيع حفظه الله المسروق من المصدر المشار إليه آنفًا: «إنني لا أقول: إن هؤلاء يدركون نتائج القول بهذا المبدأ أو الميزان الطائش، ولكنني أرجو أن يدركوا من الآن أبعاده وأخطاره التي نوهت عنها، وأن يعودوا إلى الصواب والحق والعدل الذي تضمنه الإسلام، وأن يدركوا أن الظلم أن تقول في الشخص أو الكتاب أو الجماعات ما ليس فيها، فإن ذكرت ما فيها وكتبته ونشرته للنصح للإسلام والمسلمين - فذلكم هو عين العدل والإنصاف والقيام بواجب من واجبات الجهاد والذود عن حياض الإسلام».

ومن سرقات السراق يوسف العنابي الماكرة التي استعمل فيها بضاعته

وأساليبه التدليسية والتليسية - ما سوده في مقالته التي بعنوان «زجر الرعاع» (ص ٧ إلى ١١) حيث قال:

«ونصوص الكتاب والسنة التي لا تكاد تحصى واردة بإلزام جميع المكلفين باتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿ أَتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣]، والمراد بما أنزل إليكم هو القرآن والسنة المبينة له، لا آراء الرجال!!
وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦١]، فدلّت هذه الآية الكريمة أن من دُعي إلى العمل بالقرآن والسنة وصدّ عن ذلك، أنه من جملة المنافقين؛ لأن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «... الله سبحانه ذم من إذا دعي إلى الله وإلى رسوله أعرض ورضي بالتحاكم إلى غيره، وهذا شأن أهل التقليد... فكل من أعرض عن الداعي له إلى ما أنزل الله ورسوله إلى غيره فله نصيب من هذا الذم؛ فمستقل ومستكثر» [الإعلام] (٣/ ٥٢٥، ط: مشهور).

وقال تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣].

قال الإمام أحمد رحمه الله: أعجب لقوم سمعوا الحديث وعرفوا الإسناد وصحته، يدعونه ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره!! والله تعالى يقول: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، أتدري ما الفتنة؟ الفتنة

الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَنْزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] الآية، والرد إلى الله والرسول هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول بعد وفاته ﷺ هو الرد إلى سنته. «فتح المجيد» (٢/ ٦٤٦، ٦٤٧).

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»: «... أمر برد كل ما تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه إلى الله وإلى رسوله، أي: إلى كتاب الله وسنة رسوله؛ فإن فيهما الفصل في جميع المسائل الخلافية، إما بصريحهما أو عمومهما؛ أو إيماء، أو تنبيه، أو مفهوم، أو عموم معنى يقاس عليه ما أشبهه؛ لأن كتاب الله وسنة رسوله عليهما بناء الدين، ولا يستقيم الإيمان إلا بهما، فالرد إليهما شرط في الإيمان».

وقد هدد الله تعالى من لم يتبع أحسن ما أنزل إلينا بقوله: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨]، ولا شك أن كتاب الله وسنة رسوله أحسن من آراء الرجال.

وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَانْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

قال العلامة السعدي في «تفسيره» عند هذه الآية: «هذا متضمن للأدب مع الله تعالى ومع رسول الله ﷺ، والتعظيم له واحترامه وإكرامه، فأمر الله عباده المؤمنين بما يقتضيه الإيمان بالله وبرسوله؛ من امتثال أوامر الله واجتناب نواهيه، وأن يكونوا ماشين خلف أوامر الله، متبعين لسنة رسول الله ﷺ في جميع

أمرهم، وأن لا يتقدموا بين الله ورسوله، ولا يقولوا حتى يقول، ولا يأمر حتى يأمر، فإن هذا حقيقة الأدب الواجب مع الله ورسوله، وهو عنوان سعادة العبد وفلاحه، وبفواته تفوت السعادة الأبدية والنعيم السرمدي، وفي هذا النهي الشديد عن تقديم قول غير الرسول ﷺ على قوله، فإنه متى استبانت سنة رسول الله ﷺ وجب اتباعه وتقديمها على غيرها كائناً ما كان.

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، وقوله: ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ فيه تهديد شديد لمن لم يعمل بسنة رسول الله ﷺ، ولا سيما إن كان يظن أن أقوال الرجال تكفي عنها.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، والأسوة: الاقتداء، فيلزم المسلم أن يجعل قدوته رسول الله ﷺ وذلك باتباع سنته.

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقد أقسم تعالى في هذه الآية الكريمة أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا النبي ﷺ في كل ما اختلفوا فيه.

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، والاستجابة له ﷺ بعد وفاته هي الرجوع إلى سنته ﷺ، إذ هي مبينة لكتاب الله، ومن أطاعه ﷺ فقد أطاع الله.

قال تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ

إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنَّ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿[يونس: ١٥]، وقال تعالى في الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِن أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿[الأنعام: ٥٠]، وقال تعالى في الأحقاف: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِن أَنِيعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿[الأحقاف: ٩]، وقال تعالى في الأنبياء: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ ﴿[الأنبياء: ٤٥] الآية، فحصر الإنذار في الوحي دون غيره.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي ﴿[سبأ: ٥٠]، فبيّن أن الاهتداء إنما هو بالوحي، والآيات بمثل هذا كثيرة.

ولم يضمن الله تعالى لأحد ألا يكون ضالاً في الدنيا ولا شقيّاً في الآخرة إلا لمتبعي الوحي وحده.

قال تعالى في طه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿[طه: ١٢٣]، وقد دلت آية طه هذه على انتفاء الضلال والشقاوة عن متبعي الوحي والدليل.

ودلت آية البقرة على انتفاء الخوف والحزن عنهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿[البقرة: ٣٨].

ولا شك أن انتفاء الضلال والشقاوة والخوف والحزن عن متبعي الوحي المصرح به في القرآن - لا يتحقق فيمن يقلد عالماً ليس بمعصوم، لا يدري أصواب ما قلده فيه أم خطأ، في حال كونه معرضاً عن التدبر في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ولا سيما إن كان يظن أن آراء العالم الذي قلده كافية مغنية عن كتاب الله

وسنة رسوله ﷺ.

والآيات القرآنية الدالة على لزوم اتباع الوحي والعمل به - لا تكاد تحصى، وكذلك الأحاديث النبوية الدالة على لزوم العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأن طاعة الرسول طاعة الله.

قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

[آل عمران: ١٣٢]

ولا شك أن طاعة الله ورسوله المذكورة في هذه الآيات ونحوها من نصوص الوحي - محصورة في العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ونصوص القرآن والسنة كلها دالة على لزوم تدبر الوحي، وتفهمه وتعلمه والعمل بكل ما علم منه علماً صحيحاً قليلاً كان أو كثيراً». انتهى.

ثم قال السراق في آخر هذا الكلام الطويل جداً: «انظر أضواء البيان (مج ٧) عند قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]».

أقول: لقد ارتكب السراق يوسف العنابي في هذا الموضع عدة جرائم تدل على رقة دينه وفجوره وخيانتته، وانخراطه عدالته ومروءته.

الجريمة الأولى: وهي التلبيس والتدليس لإخفاء السرقة العلمية، فإن قول السراق العنابي في آخر كلامه: «انظر أضواء البيان...»، يوهم القارئ بسبب تدليس المدلس العنابي أن الكلام المحال إلى أضواء البيان هو الذي ذكره بعد كلام العلامة السعدي الذي فسر به آية الحجرات، وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَأَقْرَأُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ [الحجرات: ١].

فلا أحد يفهم من هذه الإحالة التدليسية إلى أضواء البيان إلا أن الكلام المحال إلى المصدر المذكور يبدأ من بعد كلام العلامة السعدي إلى موضع الحاشية التي أحال فيها إلى أضواء البيان.

والأمر ليس كذلك! فإن ما قبل كلام السعدي ما عدا ما نقله عن ابن القيم وصاحب فتح المجيد - كله مسروق من أضواء البيان، فكان اللازم عليه - لو كان أميناً! - أن يحيل كلام الشنقيطي الذي ذكره قبل كلام السعدي إلى أضواء البيان، حتى لا يوهم القارئ أنه من كيسه، لكنه إنما أراد ذلك الإيهام، فلذلك فصل كلام الشنقيطي بعضه عن بعض بكلام السعدي، فلا يفهم القارئ بعد ذلك إلا أن الكلام المحال إلى أضواء البيان إنما هو الذي بعد كلام السعدي فقط.

الجريمة الثانية: وهي فصل المدلس يوسف العنابي كلام الشنقيطي الذي سرقة من أضواء البيان بعدة نقولات؛ لإيهام القارئ أنه من كيسه الفارغ! وإلا فكلامه السابق كله منقول من أضواء البيان، من أوله إلى آخره، لكن لماذا فصل المدلس يوسف العنابي كلام الشنقيطي بعضه عن بعض بتلك النقولات؟!

فأول الكلام وهو قوله: «ونصوص الكتاب والسنة التي لا تكاد تحصى، واردة بإلزام جميع المكلفين باتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ...» إلى كلام ابن القيم، مسروق من أضواء البيان، والأمانة العلمية توجب عليه الإحالة هنا إلى أضواء البيان لا سيما وقد ذكر بعد كلام الشنقيطي عدة نقولات متتالية عن ابن القيم، وصاحب فتح المجيد، والعلامة السعدي، فصل بها كلام الشنقيطي بعضه عن بعض، فلا يفهم من إحالته في آخر كلامه إلى أضواء البيان إلا أن المحال هو

الكلام الذي بعد هذه النقولات؛ لأن الشنقيطي لم ينقل عنهم ما ذكره المدلس هنا. ثم، وبعد هذه النقولات الثلاث عن ابن القيم وصاحب فتح المجيد والسعدي مباشرة، ذكر كلامًا للشنقيطي من أضواء البيان، يبدأ من قوله: «وقد هدّد الله تعالى من لم يتبع أحسن ما أنزل إلينا...»، ثم ذكر بعده مباشرة كلامًا للعلامة السعدي، من غير إحالة لكلام الشنقيطي ولا بيان، ثم ذكر بعده ما تبقى من كلام الشنقيطي، ثم أحال إلى أضواء البيان!! فمن أين يبدأ الكلام المعزوف إلى أضواء البيان؟ لا سيما وأن الإحالة بغير تحديد ولا بيان!! بل مع تدليس وكتمان!

الجريمة الثالثة: عدم تحديد الكلام المحال إلى المرجع حيث لم يجعله بين قوسين تمييزًا له عن كلامه، حتى إن القارئ بسبب تدليس المدلس العنابي لا يدري ولا يميز كلام الشنقيطي المعزوف إلى أضواء البيان من كلام السراق، وهذا هو مقصود المتشبع بما لم يعط.

الجريمة الرابعة: التصرف في كلام غيره بالتقديم والتأخير، والاختصار والحذف، والزيادة والنقص، بلا بيان ولا إشارة، وهذا الفعل الشنيع يتنافى مع الأمانة العلمية؛ فإن المدلس يوسف العنابي أحال في آخر كلامه إلى أضواء البيان، فإذا رجعنا إلى المصدر المذكور لمقابلة كلامه بما في الأصل نجده قد تصرف فيه تصرفًا شنيعًا من غير بيان.

فإذا قابلنا أول كلامه، وهو قوله: «ونصوص الكتاب والسنة التي لا تكاد تحصى»، واردة بإلزام جميع المكلفين باتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. مع الأصل الذي أحال إليه وهو أضواء البيان - نجده قد تصرف في النص بالحذف والزيادة، وإليك البيان:

قال الشنقيطي في المصدر المذكور: «وَالْحَاصِلُ أَنَّ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي لَا تُحْصَى وَارِدَةٌ بِالْإِزَامِ جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ بِالْعَمَلِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ».

فزاد المدلس يوسف العنابي كلمة «تكاد» وهي التي جعلنا تحتها سطرًا، ولا وجود لها في كلام الشنقيطي.

وجعل كلمة «اتباع» بدل كلمة «العمل» من غير تنبيه على تصرفه في كلام الشنقيطي.

ثم اختصر كلام الشنقيطي، وحذف منه بعضه من غير إشارة ولا حتى بالنقاط المفهومة لوجود اختصار في الكلام.

ثم ذكر كلام ابن القيم وكذا السعدي وصاحب فتح المجيد الذي أشرنا إليه آنفًا، وهذا كذلك من التصرف غير المقبول، حيث إنه لم يعزُ إلى أضواء البيان كما سبق ولم يميز كلام الشنقيطي عن كلامه ولا عن غيره، بل فصله بعدة نقولات.

ثم ذكر الشنقيطي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَردُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] الآية، وفسرها، فماذا فعل السراق؟ ذكر الآية التي ذكرها الشنقيطي، لكنه حذف تفسير الشنقيطي لها! ونقل تفسيرها من فتح المجيد، ومن تفسير السعدي! تصرف منه بلا بيان ولا إشارة؛ لقصد إخفاء خيانتة العلمية.

وبعد الآية السابقة ذكر الشنقيطي، قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بِغَتَّةٍ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: ٥٥]، ثم قال: «وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ أَحْسَنُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا، وَالسُّنَّةُ مُبَيَّنَةٌ لَهُ، وَقَدْ هَدَدَ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْ أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا بِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ

الْعَذَابُ بَعْتَهُ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر: ١٨]، وَلَا شَكَّ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ أَحْسَنُ مِنْ آرَاءِ الرِّجَالِ.

فماذا فعل المدلس يوسف العنابي؟ تصرف في كلام الشنقيطي فحذف منه ما شاء وقدم وآخر كما شاء، حيث قال: «وقد هدد الله تعالى من لم يتبع أحسن ما أنزل إلينا بقوله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ بَعْتَهُ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾»، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿١٨﴾﴾، وَلَا شَكَّ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ أَحْسَنُ مِنْ آرَاءِ الرِّجَالِ»، فحذف أول كلام الشنقيطي من غير بيان ولو بالنقاط...! وزاد في كلامه ونقص.

ثم ارتكب خيانة أخرى فزاد على كلام الشنقيطي آية الحجرات، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]، ولم يذكر الشنقيطي هذه الآية، ثم نقل المدلس تفسيرها عن السعدي، هكذا تصرفات بلا بيان لا تصدر إلا عن أفجر السراق، الذين فقدوا القيم الأخلاقية، والمعايير الأدبية!

ومما يدل على فجور ومكر يوسف العنابي السراق أنه ذكر كلام الشنقيطي الذي حذفه في هذا الموضع وهو قوله: «قال تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ بَعْتَهُ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾»، ثم قال: «وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقُرْآنَ أَحْسَنُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا، وَالسُّنَّةُ مُبَيَّنَةٌ لَهُ»، هذا الكلام المحذوف هنا ذكره السراق بعد صفحة واحدة من الكلام السابق، وبعد الإحالة

إلى أضواء البيان، ونسبه إلى نفسه تشبعا به فيا له من سارق ماكر قليل الحياء!!

ثم ذكر الشنقيطي بعد ذلك كلاما نقله السراق بحروفه من غير تصرف لكن بلا إحالة، ثم قال: «وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا يُبْعَثُونَ﴾ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الفصل: ٥٠].

والاستجابة له ﷺ بعد وفاته هي الرجوع إلى سنته ﷺ وهي مبينة لكتاب الله، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَتَّبِعُ شَيْئًا إِلَّا الْوَحْيَ، وَأَنَّ مَنْ أَطَاعَهُ ﷺ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ.

فماذا فعل السراق العنابي؟ تصرف في الكلام بالحذف والاختصار كما هي عادته وسجيته من غير بيان، حيث قال: «وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ لَا يُبْعَثُونَ﴾ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، والاستجابة له ﷺ بعد وفاته هي الرجوع إلى سنته ﷺ؛ إذ هي مبينة لكتاب الله، ومن أطاعه ﷺ فقد أطاع الله.

فحذف من كلام الشنقيطي ما شاء وغير ما شاء من العبارات بلا بيان ولا إشارة!

ثم ذكر الشنقيطي عدة آيات من القرآن مع التعليق عليها، نقلها عنه المدلس كما هي.

إلى أن قال الشنقيطي: «وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبأ: ٥٠]، فَبَيَّنَ أَنَّ الْإِهْتِدَاءَ إِنَّمَا هُوَ بِالْوَحْيِ، وَالْآيَاتُ بِمِثْلِ هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَإِذَا عَلِمْتَ مِنْهَا أَنَّ طَرِيقَهُ ﷺ هِيَ اتِّبَاعُ الْوَحْيِ، فَاعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَى أَنَّ

مَنْ أَطَاعَهُ ﷺ فَهُوَ مُطِيعٌ لِلَّهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

(كلام محذوف بلا بيان)

وَلَمْ يَضْمَنْ اللَّهُ لِأَحَدٍ إِلَّا يَكُونُ ضَالًّا فِي الدُّنْيَا وَلَا شَقِيًّا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لِمُتَّبِعِي الْوَحْيِ وَحْدَهُ، قَالَ تَعَالَى فِي طه: ﴿فَأَمَّا يَا نِينَصَ كُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣]، وَقَدْ دَلَّتْ آيَةُ طه هَذِهِ عَلَى انْتِفَاءِ الضَّلَالِ وَالشَّقَاوَةِ عَنْ مُتَّبِعِي الْوَحْيِ.

وَدَلَّتْ آيَةُ الْبَقَرَةِ عَلَى انْتِفَاءِ الْخَوْفِ وَالْحُزَنِ عَنْهُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا يَا تِينَصَ كُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٣٨].

وهاكم تصرف المدلس العنابي في كلام الشنقيطي حيث قال: «وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبأ: ٥٠]، فبيّن أن الاهتداء إنما هو بالوحي والآيات بمثل هذا كثيرة.

ولم يضمن الله تعالى لأحد ألا يكون ضالًّا في الدنيا ولا شقيًّا في الآخرة إلا لمتبوعي الوحي وحده، قال تعالى في طه: ﴿فَأَمَّا يَا نِينَصَ كُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾، وقد دلت آية طه هذه على انتفاء الضلال والشقاوة عن متبوعي الوحي والدليل.

ودلت آية البقرة على انتفاء الخوف والحزن عنهم، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨].

فتصرف المدلس يوسف العنابي في كلام الشنقيطي بالزيادة والتغيير وكذا

بالحذف بلا بيان ولو بالنقاط... على ما توجه الأمانة العلمية.

ثم قال الشنقيطي: «وَالْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى لُزُومِ اتِّبَاعِ الْوَحْيِ، وَالْعَمَلُ بِهِ - لَا تَكَادُ تُحْصَى، وَكَذَلِكَ الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى لُزُومِ الْعَمَلِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ لَا تَكَادُ تُحْصَى؛ لِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعَةُ اللَّهِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]... ثم ذكر الشنقيطي بعد هذه الآية خمس عشرة آية في معناها دالة على لزوم اتباع الوحي، والعمل به... ثم قال: «وَلَا شَكَّ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ طَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَنَحْوِهَا مِنْ نُصُوصِ الْوَحْيِ - مَحْصُورَةٌ فِي الْعَمَلِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

فَنُصُوصُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى لُزُومِ تَدَبُّرِ الْوَحْيِ، وَتَفْهَمِهِ وَتَعَلُّمِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ، فَتَخْصِيصُ تِلْكَ النُّصُوصِ كُلِّهَا، بِدَعْوَى أَنْ تَدَبَّرَ الْوَحْيَ وَتَفْهَمَهُ وَالْعَمَلُ بِهِ: لَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا لِخُصُوصِ الْمُجْتَهِدِينَ الْجَامِعِينَ لَشُرُوطِ الاجْتِهَادِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ مُتَأَخَّرِي الْأُصُولِيِّينَ - يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ الْبَتَّةَ.

بَلْ أَدِلَّةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دَالَّةٌ عَلَى وُجُوبِ تَدَبُّرِ الْوَحْيِ وَتَفْهَمِهِ وَتَعَلُّمِهِ وَالْعَمَلِ بِكُلِّ مَا عُلِمَ مِنْهُ عِلْمًا صَحِيحًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.».

فجاء المدلس يوسف العنابي فاقد الأمانة العلمية فتصرف في كلام الشنقيطي فحذف منه ما شاء، وغير ما شاء من غير بيان ولا إشارة، حيث قال: «والآيات القرآنية الدالة على لزوم اتباع الوحي والعمل به لا تكاد تحصى، وكذلك الأحاديث

النبوية الدالة على لزوم العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأن طاعة الرسول طاعة الله.

قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

[آل عمران: ١٣٢]

ولا شك أن طاعة الله ورسوله المذكورة في هذه الآيات ونحوها من نصوص الوحي - محصورة في العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ونصوص القرآن والسنة كلها دالة على لزوم تدبر الوحي، وتفهمه وتعلمه والعمل بكل ما علم منه علماً صحيحاً قليلاً كان أو كثيراً. قارن مع كلام الشنقيطي.

ومن سرقات السراق يوسف العنابي الماكرة ما سوده في منجنيقه، حيث قال: (ص ١٦٠): «وما ذنب شيخنا إذا نطق بما نطقت به النصوص، ورد تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين الذين عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعنة المحنة، فردّ باطلهم وبيّن زيفهم وكشف إفكهم، ونافح عن الله ورسوله ومنهج الحق، فلم يقدروا على أخذ الثأر منه إلا بالطعن فيه والكذب عليه، فدعوا التشيع بما تعلمون أنتم وكل عاقل منصف أنه كذب ظاهر وإفك مفترى».

وهذا الكلام سرقه السراق يوسف العنابي من الإمام ابن القيم رحمه الله وهو في «الصواعق المرسلّة (١/ ٢٦٢، ٢٦٣)، قال ابن القيم: «فما ذنب أهل السنة والحديث إذا نطقوا بما نطقت به النصوص، وردوا تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين الذين عقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا أعنة المحنة... فردّوا باطلهم وبيّنوا

زيفهم وكشفوا إفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله، فلم يقدرُوا على أخذ الثَّار منهم إلا بأن سمَّوهم مشبهة ممثلة مجسمة حشوية... فدعوا التَّشنيع بما تعلمون أنتم وكل عاقل أنه كذب ظاهر وإفك مفترى!!» انتهى.

وتأملوا معشر أهل السنة في مكر السراق العنابي الذي تفنن في سرقة، حيث جعل كلام ابن القيم في أهل السنة، في الحجوري، ثم تصرف فيه بالزيادة والنقص؛ لقصد التضليل والتعمية عن سرقة، كما هو ديدنه وطريقته، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

✽ ونحيل إخواننا كذلك إلى ما جمعه أخونا المفضل الداعي إلى الله مصطفى الحراشي حفظه الله من السرقات العلمية الماكرة لهذا السارق العنابي المتشبع بما لم يعط، من خلال مقالته التي سودها بعنوان: «هدم السرداب»، والتي لَفَّقها من عدة رسائل مكرًا منه وتدليسًا، ومن ذلك رسالتا الشيخ ربيع، وهما: «الحقوق والواجبات على الرجال والنساء في الإسلام»، ورسالة «طاقات المرأة وقدراتها» وكذا رسالتا الشيخ العباد «العدل في شريعة الإسلام»، و«لما ذا لا تقود المرأة السيارة» وكذا رسالة الدكتورة نبيلة! «التعامل المشروع».

ومن سرقاته الماكرة في تلك الرسالة: قوله: (ص ٥):

«أما إذا تخلَّت المرأة عن وظائفها الأساسية، وذهبت تراحم الرجل في ميادينه الخاصة به... فإنها تكون قد جنت على نفسها وعلى الأمة، وأصبحت أداة هدم لا أداة بناء، أداة هدم للدين والأخلاق كما هو واقع بعض الأمم من يهود ونصارى، حطمت أخلاقها...»

وهكذا تفعل الديمقراطية المستوردة التي تعطي للمرأة الحرية المطلقة،

فتتصرف كيف شاءت، وتذهب كيف شاءت، وتختلط بمن شاءت... دون حفيظ لها أو رقيب عليها، فيختارون لها بذلك الظلام والعمى بدل النور والضياء الذي أكرمها الله تعالى به، فيستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، كالذي حصل لبني إسرائيل من اختيار الثوم والبصل بدل المن والسلوى!!» انتهى.

هذا الكلام الطويل البليغ الفصيح! سرقة السراق يوسف العنابي ولفقه من ثلاث رسائل، على طريقة سرقة الحديث الذين يلفقون الأسانيد والمتون ويركبون بعضها على بعض، بل بما لم يخطر ببال كبار السراق، مما يدل على مكره وإتقانه لطرق وأساليب أصحاب الخيانات العلمية، كيف لا؛ وهو من كبارهم، وإليك البيان: قال الشيخ ربيع حفظه الله في رسالته «الحقوق والواجبات» (ص ٤٠):

«أما إذا تخلت المرأة عن وظائفها الأساسية وذهبت تراحم الرجل في ميادينه الخاصة به وتشغب عليه باسم حقوق المرأة - فإنها تكون قد جنت على نفسها وعلى الأمة، وأصبحت أداة هدم لا أداة بناء، أداة هدم للدين والأخلاق كما هو واقع بعض الأمم الضالة التي تخلت عن دينها من يهود ونصارى وحطمت أخلاقها».

إلى هنا كلامه مسروق من رسالة الشيخ ربيع.

وما بقي فممن رسالتي عبد المحسن العباد.

قال الشيخ العباد في رسالته «العدل في شريعة الإسلام» (ص ٣٨):

«وهذا بخلاف الديمقراطية المستوردة التي تعطي المرأة الحرية المطلقة، فتذهب كيف شاءت، وتختلط بمن شاءت، وتتصرف كيف شاءت دون حفيظ لها أو رقيب عليها». قارن مع كلام السراق.

وقال الشيخ العباد أيضًا كما في رسالته «لماذا لا تقود المرأة السيارة» (ص ٣٨):

«فيختارون لها بذلك الظلام والعمى بدل النور والضياء الذي أكرمها الله تعالى به، فتستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، كالذي حصل لبني إسرائيل من اختيار الثوم والبصل بدل المن والسلوى».

هكذا يتفنن السراق يوسف العنابي في خياناته العلمية، فتجده يبدع ويبتكر من الأساليب ما لم يسبق إليه، كل ذلك لقصد التمويه والتضليل والتدليس، حتى لا ينكشف أمره، لكن يأبى الله إلا أن يفضح الرجل ويظهره على حقيقته. ومهما تكن عند امرئ من خليقة يخالها تخفى على الناس تعلم^(١)

ومن سرقاته الماكرة في «هدم السرداب» ما سوده في (ص ١٧) حيث قال:

«إذا كان النساء لهن حق المشورة في الأمور العامة وغير ذلك مما يتعلق بالدولة - فكم هي المجالس التي عقدها رسول الله ﷺ معهن خاصة؟! أو مع الرجال من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين?!».

وهذا الكلام مسروق من رسالة الشيخ ربيع «الحقوق والواجبات» (ص ٢٩):

قال الشيخ ربيع: «إذا كان النساء لهن حق المشورة في الأمور العامة من السياسة والحرب والسلم والعلاقات الدولية - فكم هي المجالس التي عقدها

(١) جاء عند الترمذي وغيره بسند صحيحه الألباني عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «صَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُنْبَرِ فَنَادَى بِصَوْتٍ رَفِيعٍ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُفَضِّرِ الْإِيمَانَ إِلَى قَلْبِهِ، لَا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ وَلَا تُعَيِّرُوهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ».

رسول ﷺ معهن خاصة أو مع الرجال من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً».

وقال السراق في رسالته السابقة (ص ٢٣):

«فقد جعل الله لكل شيء قدرًا، فإذا تخلت المرأة عن وظائفها الأساسية، وذهبت تزاحم الرجل في ميادينه الخاصة به...».

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «الحقوق والواجبات» (ص ٤٠):

«إذا تخلت المرأة عن وظائفها الأساسية وذهبت تزاحم الرجل في ميادينه الخاصة به».

ولم يتوقف هذا السراق المتعالم المتشبع بجهود غيره على سرقة جهود الرجال!! بل وصل به الأمر إلى سرقة جهود النساء القوارير، مما يدل على دناءة وقلة رجولة فيه، والله المستعان.

قال السراق في «سردابه» (ص ١٤): «وممن كان سلفًا أو موافقًا - من أبواق الديمقراطية والشورقراطية - للشيخ فركوس - وفقه الله -؛ في أن المرأة أهل لممارسة النشاط السياسي، والمشاركة في مجلس الشورى أهل الحل والعقد؛ بإبداء رأيها في شئون الدولة، وأنه لا تُشترط الذكورية في ذلك:

١ - الضليل يوسف القرضاوي.

٢ - عبد المجيد الزنداني. انظر كلامه مع ردّ أم سلمة السلفية - حفظها الله - زوج الإمام الوادعي رَحِمَهُ اللهُ «تحذير الفتاة العفيفة من تلييسات الزنداني الخبيثة».

٣ - وعبد الحليم أبو شقة، انظر «تحرير المرأة في عصر الرسالة» له (٢ / ٤٤٠ -

- ٤٥٢).

- ٤- عبد الحميد المتولي، انظر «ولاية المرأة في الفقه الإسلامي» (ص ٣٧١).
- ٥- محمود عبد المجيد الخالدي، انظر «قواعد نظام الحكم في الإسلام» له (ص ١٨٥).
- ٦- محمد عزة دروزة، انظر «المرأة في القرآن والسنة» له (ص ٤٤).
- وهذه المراجع سرقها السراق العنابي من دكتورة اسمها نبيلة من كتاب لها بعنوان: «التعامل المشروع» (ص ٢٩٥).
- كانت أحالت إليها بعد بحث لها في نفس موضوع رسالة السرداب للسراق العنابي، فيما يتعلق بولاية المرأة، وإبداء رأيها ومشاورتها في اختيار الولاية،... ولعل السارق سرق بحثه أو كثيرًا منه من كتابها، قالت فيمن قال بذلك القول:
- يوسف القرضاوي (هكذا دون أن تذكر له كتابًا قرر فيه ما سبق، فجاء السراق فسرقه بلا إسناد ولا حياء).
- ٣- وعبد الحليم أبو شقة، انظر «تحرير المرأة في عصر الرسالة» له (٢/ ٤٤٠ - ٤٥٢).
- ٤- عبد الحميد المتولي، انظر «ولاية المرأة في الفقه الإسلامي» (ص ٣٧١).
- ٥- محمود عبد المجيد الخالدي، انظر «قواعد نظام الحكم في الإسلام» له (ص ١٨٥).
- ٦- محمد عزة دروزة، انظر «المرأة في القرآن والسنة» له (ص ٤٤). انتهى.
- هكذا وبلا خجل سرق السراق هذه المراجع والإحالات بصفحاتها وأسمائها

مرتبة كما في الأصل، والله المستعان.

وللروبيضة سرقة أخرى من الدكتور نبيلة في «هدم السرداب» (ص ٢١)، حيث قال: «وقال الإمام الشوكاني رحمه الله عند كلامه على الحديث: «فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات، ولا يحل لقوم توليتها؛ لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب» «نيل الأوطار» (٨ / ٣٠٤).

قالت نبيلة في «التعامل المشروع» (ص ٢٩٧):

«وقال الإمام الشوكاني رحمه الله عند كلامه على الحديث: «فيه دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات، ولا يحل لقوم توليتها؛ لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب» «نيل الأوطار» (٨ / ٣٠٤).

وللسراق يوسف العنابي سرقة أخرى من الدكتورة نبيلة تعتبر من أخس أنواع السرقات العلمية لجهود الغير، تدل على رقة دينه، وفجوره، وعظم خيانتة:

قال في «سردابه» (ص ٣١):

«ولقد جهدت وراء كتب التاريخ والحديث... فلم أجد لهذه القصة^(١) سنداً!!». كذا قال! وكان حقه أن يقول: ولقد جهدت الدكتورة نبيلة وراء كتب التاريخ، و... فلم تجد لهذه القصة سنداً!!

لأن المرأة هي صاحبة الجهد المبذول!! وكتابها كان من أكبر مراجع السراق

(١) هي: مشاورة العذارى في خدورهن لا اختيار ولي الأمر.

في رسالته المسروقة، فبعد أن جهدت نفسها بالبحث عن سند القصة في المراجع المذكورة، قالت كما في كتابها «التعامل المشروع» (ص ٣٠٢):

«فلقد حاولت جهدي أن أقف على سند هذه الحادثة فلم أجد لها سنداً».

فجاء هذا السراق فسرقت جهدها وكلامها، وادعى أنه هو صاحب الجهد المبذول!! فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن السرقات والخيانات العلمية للسراق يوسف العنابي - ما سوده في مقالته التي بعنوان «الانتصار لعقيدة الموحدين بالرد على من أجاز سؤال السحرة فك السحر عن المسحورين» (ص ٩)، حيث قال لا جزاء الله خيراً:

«جاء في بعض النصوص تسميته ﷺ لما يعمل عمل السحر سحراً، وإن لم يكن سحراً، فمن ذلك:

ما جاء في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله قال: «إِنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ لَسِحْرًا». لَتَضْمُنِهِ التَّخِيلُ، فَيَخِيلُ الْبَاطِلُ فِي صُورَةِ الْحَقِّ، وَإِنَّمَا عُنِيَ بِهِ الْبَيِّنُ فِي الْمَفَاخِرَةِ وَالْخُصُومَاتِ بِالْبَاطِلِ.

وكقوله ﷺ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ مَا الْعِضَةُ، هِيَ النَّيْمَةُ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْعِضَةُ فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ: السَّحَرُ، وَيَقُولُونَ لِلْسَّاحِرِ: عَاضُهُ. فَسَمِيَ النَّيْمَةُ سِحْرًا؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ السَّحَرِ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُتَحَابِّينَ، بَلْ هِيَ أَعْظَمُ فِي الْوَشَايَةِ؛ لِأَنَّهَا تُبْرِئُ الْعَدَاوَةَ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ، وَتُسَعِّرُ الْحَرْبَ بَيْنَ الْمُتَسَالِمِينَ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مُشَاهَدٌ لَا يُنْكَرُ انتهى.

هذا الكلام سرقة السراق يوسف العنابي قليل الحياء ورقيق الدين من العلامة حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللهُ، وإليك البيان:

قال العلامة حافظ الحكمي في كتابه معارج القبول (٥٦٤/٢):

«وَقَدْ أَطْلَقَ السَّحْرَ عَلَى مَا فِيهِ التَّخْيِيلُ فِي قَلْبِ الْأَعْيَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ السَّحْرُ الْحَقِيقِيُّ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا». يَعْنِي: لِتَضَمُّنِهِ التَّخْيِيلَ، فَيُخَيَّلُ الْبَاطِلُ فِي صُورَةِ الْحَقِّ، وَإِنَّمَا غُنِيَ بِهِ الْبَيَانُ فِي الْمَفَاخِرَةِ وَالْخُصُومَاتِ بِالْبَاطِلِ.

وَقَدْ سَمَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَعْمَلُ عَمَلُ السَّحْرِ سِحْرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سِحْرًا ^(١)، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا أَنْبَأُكُمْ مَا الْعِضَةُ، هِيَ النَّمِيمَةُ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَ(الْعِضَةُ) فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ: السَّحْرُ، وَيَقُولُونَ لِلْسَّاحِرِ: عَاضِةٌ، فَسَمَى النَّمِيمَةَ سِحْرًا؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ السَّحْرِ فِي التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ الْمُتَحَابِّينَ، بَلْ هِيَ أَعْظَمُ فِي الْوِشَايَةِ؛ لِأَنَّهَا تُبْرِئُ الْعَدَاوَةَ بَيْنَ الْأَخْوَانِ، وَتُسَعِّرُ الْحَرْبَ بَيْنَ الْمُتَسَالِمِينَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مُشَاهَدٌ لَا يُنْكَرُ».

هذه بعض المخازي والسرقات والخيانات العلمية للمتخزب الحدادي يوسف العنابي السراق، التي وقفنا عليها من غير استقصاء في البحث، وسنضيف ما نقف عليه من السرقات العلمية لهذا السراق في حلقات أخرى بإذن الله ^(٢).

(١) هذا المقطع الذي جعلنا تحته سطرًا قدمه السراق وافتتح به الكلام المسروق لقصد التدليس والتعمية كما هو ديدنه، راجع أول كلامه.

(٢) ونحث سائر إخواننا أهل السنة على تتبع مقالات هذا السفیه، واستخراج سرقاته العلمية منها؛ لبيان حال الرجل، وكشف عواره، وإظهاره على حقيقته أمام الملأ، ورد كيده الذي يكيد به

الأصل الرابع والعشرون

الطعن في الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وإساءة القول فيهم

ومن طعوناته فيهم ما سوده في منجنيقه (ص ٣٢ - ٣٤) وذلك في سياق ذكره لمراتب المدعويين من المخالفين، عند كلامه على قوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُمُ الْبَالِغَ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، قال: «أما المدعوون من المخالفين، فيختلف حالهم بحسب تفاوتهم في قبول الحق، وانقيادهم إليه، وبحسب اتجاهاتهم، ومعاملته كل وفق ما يقتضيه حاله، من تمام الحكمة المأمور بها:

- فمنهم أهل عناد وزيف، يُجادلون بالتي هي أحسن، فإن لم ينفع معهم تكون الشدة والغلظة عليهم خير علاج لردعهم أو للوقاية منهم...
- ومنهم المظهر للانصاف الطالب للحق، وتختلف معاملته أيضًا - كما مر - بحسب نوع المخالفة ومفسدتها... فتكون على قسمين:

١ - فمنهم من يُنزل منزلة المعاند، فيُعامل بالغلظة، تنبيهًا له وزجرًا:

فمن ذلك ما جاء في «الصحاحين» من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قصة معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين كان يؤم قومه ويُطيل عليهم، فزجره النبي ﷺ، وقال له: «يا معاذ،

أفتان أنت؟...».

وما جاء عند مسلم في «صحيحه» من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، رَأَى عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ مَعْصُفَرَيْنِ، فَقَالَ زَاجِرًا لَهُ: «أُمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهَذَا؟» قَالَ: أَغْسَلَهُمَا؟ قَالَ: «بَلْ أَحْرَقَهُمَا»... وغير ذلك كثير...».

أقول: لقد ارتكب المتحزب يوسف العنابي بكلامه هذا جرمًا عظيمًا في حق صحابة رسول الله ﷺ، حيث أساء القول فيهم، وبغير الخير ذكرهم، مخالفًا بذلك أصول أهل السنة والجماعة السلفيين، مساييرًا لطريقة أهل البدع والحزبيين.

فبعد أن ذكر الصنف الثاني من أصناف المدعوين من المخالفين على حد قوله، وهم: المظهر للإنصاف الطالب للحق،...

قسم هذا الصنف إلى قسمين:

الأول: من يُنَزَّل منزلة المعاند، فيُعامل بالغلظة، تنبيهًا له وزجرًا.

ثم مثل لهذا القسم الذي ينزل منزلة المعاند بالصحابيين الجليلين معاذ بن جبل، وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا!! فقال: «فمن ذلك - أي: ممن ينزل منزلة المعاند - ما جاء في «الصحيحين» من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قصة معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين كان يُؤمُّ قومه ويُطيل عليهم، فزجره النبي ﷺ، وقال له: «يا معاذ، أفتان أنت؟...».

وما جاء عند مسلم في «صحيحه» من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، رَأَى عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ مَعْصُفَرَيْنِ، فَقَالَ زَاجِرًا لَهُ: «أُمُّكَ أَمَرَتْكَ بِهَذَا؟» قَالَ: أَغْسَلَهُمَا؟ قَالَ: «بَلْ أَحْرَقَهُمَا»... وغير ذلك كثير...».

فمعاذ بن جبل، وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على حد زعم المتحزب يوسف

العنابي الباطل - من المعاندين، والمعانند هو المصر على الباطل بعدما يتبين له الحق كما سيأتي بيانه، بل كما فسر به المتحزب العنابي نفسه كما في مقالته مصباح الظلام (ص ١٤٧) حيث قال: «واستخدام الغلظة والشدة مع مراعاة مراتب المدعويين وحالهم من حيث القبول والعناد، وغير ذلك مما يجب مراعاته». فجعل العناد في مقابل القبول، ومعنى هذا أن المعانند هو الذي لا يقبل الحق، ويصر على الباطل والخطأ ويتمادى فيه.

ولا ندري كيف حصل العناد من هذين الصحابين في هذين الحديثين والحادثتين، كما ادعى هذا الطاعن في عرض الصحابة؟! فلا نعرف عنهما إلا أنهما امتثلا ما أمرهما به رسول الله ﷺ، ولم يعودا لصنيعهما، فأين العناد الذي اتهمهما به؟! ونزلهما منزلة أهله؟!

والعجيب من أمر يوسف العنابي الطاعن في عرض الصحابة - أنه قسم أهل العناد إلى قسمين، فقال: «منهم أهل عناد وزئج، يُجادلون بالتي هي أحسن، فإن لم ينفع معهم تكون الشدة والغلظة عليهم خير علاج لردعهم أو للوقاية منهم...».

فأهل العناد عنده على قسمين:

قسم يجادل بالتي هي أحسن.

وقسم لا ينفع معهم الجدل، فتستعمل في حقهم الشدة والغلظة؛ لأن ذلك على حد قوله: خير علاج لردعهم، أو للوقاية منهم.

ثم جعل الصحابين الجليلين من القسم الثاني للمعاندين، الذين لا ينفع معهم الجدل بالتي هي أحسن، فتستعمل في حقهم الشدة والغلظة، وأن ذلك خير علاج

لردعهم!

بدليل قوله: «فمنهم من يُنَزَّل منزلة المعاند، فيُعامل بالغلظة؛ تنبيهاً له وزجراً: ^(١) فمن ذلك... ثم مثل بالصحابيين» وبئس ما فعل.

وهذه تعتبر إساءة بالغة في حق صحابة رسول الله ﷺ، من المتحزب يوسف العنابي، ومخالفة جلية لأصل أهل السنة القائم على وجوب إحسان القول في الصحابة الكرام وذكرهم بالجميل.

قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته»: «وَنَحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نَفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في الواسطية: «ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألستهم لأصحاب رسول الله ﷺ».

وقال العلامة ربيع المدخلي في رده على أبي الحسن المأربي الذي وصف الصحابة بالغثائية كما في كتابه: «مَرَّاحِلُ أَبِي الْحَسَنِ وَتَقْلِبَاتِهِ حَوْلَ وَصْفِهِ لِلصَّحَابَةِ بِالْغَثَائِيَّةِ» (ص ٢): «نعوذ بالله، أتدري أيها الرجل ما هو الغثاء؟ قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/ ٣٤٣): الغثاء - بالضم والمد - ما يجيء فوق السيل مما يحمله من الزبد والوسخ وغيره. ومثل هذا في لسان العرب (١٥/ ١١٦)، وزاد في معانيه «أرذل الناس وأسقطهم».

فهل يقال هذا في أصحاب رسول الله ﷺ؟!

(١) ولم يقل: يجادل بالتي هي أحسن؛ لأن الجدل لا ينفع معهم، فلم يبق إلا الغلظة والزجر!!

وأنت تعلم ماذا قال السلف فيمن انتقص أحداً من أصحاب محمد ﷺ.

وأخطب المتحزب يوسف العنابي بمثل ما خاطب به العلامة ربيع المدخلي سلفه في هذه البدعة الخطيرة أبا الحسن المأربي، فأقول له: «نعوذ بالله! أتدري أيها السفیه ما معنی العناد الذي نزلت الصحابة منزلة أهله؟

قال ابن منظور في «لسان العرب» مادة (عند): «قال قتادة: العنيدُ المُعْرِضُ عن طاعة الله تعالى... عِنْدَ الرجلُ يَعْنِدُ عِنْدًا وَعُنُودًا وَعِنْدًا: عتا وطمعَ وجاوزَ قَدْرَهُ، ورجلٌ عَنِيدٌ عَانِدٌ وهو من التجبر، ... وَعِنْدَ عن الحق وعن الطريق يَعْنِدُ وَيَعْنِدُ: مَالٌ، والمُعَانَدَةُ والعِنَادُ: أَنْ يَعْرِفَ الرجلُ الشيءَ فيأباه ويميل عنه، وكان كفر أبي طالب مُعَانَدَةً؛ لأنه عرف وأقر وأنف أن يقال: تبع ابن أخيه. فصار بذلك كافراً، وعاندَ مُعَانَدَةً، أي: خالف وردَّ الحقَّ وهو يعرفه، فهو عَنِيدٌ وعَانِدٌ، وفي الحديث: «إن الله جعلني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً عنيداً». العنيد الجائر عن القصد، الباغي الذي يرد الحق مع العلم به» انتهى.

فالمعانَد هو الطاغي المجاوز لقدره، المتجبر، المائل عن الحق والمعرض عنه بعد معرفته به.

فهل يقال هذا في أصحاب رسول الله ﷺ؟!

وأنت تعلم ماذا قال السلف فيمن انتقص أحداً من أصحاب محمد ﷺ.

ومما قاله السلف فيمن انتقص أحداً من الصحابة ما نقله عنهم العلامة ربيع المدخلي، حيث قال: «ومن هنا من تقدير أهل السنة لهم قالوا: من انتقص صحابياً واحداً فهو زنديق، انتقاصاً فقط، كيف بالسب والطعن والتكفير؟ ومن انتقص

صحابياً فهو رافضي خبيث، هذا يا إخواننا حق». «مجموعة الكتب والرسائل» (٢/٤١٣، ٤١٤).

وقال حفظه الله: «هلا استحضرتم قول أهل السنة بالإجماع: أن من انتقص أصحاب محمد أو أحداً منهم فهو رافضي خبيث؟

وهلا استحضرتم قول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل: «من انتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاتهموه على الإسلام؟». «المرجع السابق» (٧/٣٦٨).

* والمتأمل في ما سبق ذكره، بل في بعض ما سبق ذكره عن الرويضة، وكذا طريقته، وأسلوبه، وأخلاقه، وحزبه، وجنباياته على الدعوة السلفية وعلى مشايخها في الجزائر، بل وفي غيرها - لا بد وأن يخرج بنتيجة حتمية لا يتردد فيها ولا يشك، وهي: أنه حزبي حدادي، بل ومن كبار غلاة الحدادية.

مساوي لو قسمن على الغواني لأمهرن إلا بالطلاق

ولهذا لما زرت فضيلة الوالد العلامة - إمام الجرح والتعديل بحق - ربيع بن هادي المدخلي، أنا وبعض الإخوان^(١)، وأخبرناه بمواقف هذا الرويضة المخزية تجاه مشايخ الجزائر ودعوتهم السلفية، وذكرنا له بعض كتابات هذا الرويضة في المشايخ، وأخص بالذكر منها: مقالته الفاجرة التي سماها: «رقية المتعصب الممسوس الطاعن في أهل السنة بدماج تعصباً لفرкос». والتي قصد بها مشايخ الجزائر حفظهم الله - لم يشك الشيخ ربيع طرفة عين في حدادية هذا الرويضة، وقال: حدادي، حدادي.

(١) هما: الأخ حمزة السوفي، والأخ عمرو مهني.

فقال أحد الحاضرين في تلك الجلسة - واسمه: أبو همام البيضاني، وهو يمني من طلاب دار الحديث بدماج - : هذا الرجل يا شيخ هو الذي أرسل إليك برسالته^(١) التي كتبها في الرد على كتاب الإبانة للشيخ محمد الإمام لتراجعها، فقال الشيخ ربيع: حدادي... حدادي.

ثم ذكرنا للشيخ ربيع شرذمة من عصابة هذا الحدادي، وذكرنا له بعض أقوالهم البائرة في الدعوة السلفية في الجزائر ومشايخها الأفاضل.

فقال: حدادية حدادية... والله ما بلغ فالح هذا المبلغ، والله هذا منهج يفوق منهج فالح بمائة مرة.

ثم قال لنا الشيخ ربيع حفظه الله: «تبرّءوا منهم - أي: من الرويضة العنابي وعصابته - وحذروا منهم، وقولوا لمشايخ الجزائر: نحن نبرأ من هؤلاء، ولسنا معهم، ونحن معكم، وضعوا أيديكم في أيديهم، وتعاونوا معهم... بارك الله فيكم.

وها أنا ذا أقولها لجميع أهل السنة في الجزائر مشايخ وطلاب بملء فمي: إنني أبرأ إلى الله من منهج الحدادية الذي يمثله هذا الرويضة وغيره في بلاد الجزائر، وأبرأ إلى الله من جرائمهم التي يرتكبونها ضد الدعوة السلفية.

وأقول لأهل السنة: لست من هؤلاء ولا هم مني. وأقول لمشايخنا الأفاضل: أنا

(١) وقصة هذه الرسالة أن هذا الرويضة سوّد بعض الوريقات في الرد على كتاب الإبانة للشيخ محمد الإمام، ثم بعث بها مع هذا البيضاني إلى الشيخ ربيع؛ طمعاً في أن يقرض له رسالته، فأبى الشيخ ربيع ذلك، وقال: إذا رأيت خطأً أرد عليه بنفسي. وقد لاحظ الشيخ النبرة الحدادية في تلك الوريقات، فلذلك لما ذكره بها الأخ البيضاني، قال: حدادي حدادي.

معكم، متعاوناً على البر والتقوى وعلى نصرته هذه الدعوة وتبليغها بقدر المستطاع.

هذا ونعلم - إخواننا السلفيين في هذه البلاد - أن أهل الفتن يتربصون بدعوتهم الدوائر؛ من أجل الإطاحة بها، ومن أساليبهم التي يستخدمونها في سبيل تحقيق هذه الغاية الباطلة - السعي في تنفير أهل السنة وعزلهم عن مشايخهم، وتزهيد الناس في مجالسهم، بالطعونات الكاذبة، والإشاعات الباطلة؛ حتى يخلو لهم الجو لترويج باطلهم؛ لأن أشد عقبة يواجهها أهل الفتن والتحزب في طريقهم، والتي تحول بينهم وبين تحقيق مآربهم ومقاصدهم الدنيئة - هي عقبة أهل العلم الناصحين الذين يبصرون الناس بمكائدهم، ويأخذون بأيديهم إلى برّ الأمان بإذن الله تعالى.

ولهذا فإننا ننصح أنفسنا وإخواننا السلفيين في هذه البلاد بالالتفاف حول دعوتهم وحول مشايخها الأفاضل، وعدم الالتفات إلى مثل هذا الرويضة العنابي السفية وأمثاله، الذين لم يقدموا لهذه الدعوة مثقال ذرة من خير، ولم تجن الدعوة من وجودهم إلا الفتن والنكد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب:

أبوسطام إبراهيم بويران بن علي الأخضر

عفا الله عنه



فهرس الموضوعات

- ٣..... تقديم شيخنا الفاضل أزهر سنيقرة
- ٤..... تقديم شيخنا الفاضل عز الدين رمضاني
- ٥..... مقدمة
- ٩..... الأصل الأول: تعصبه الأعمى وغلوه الشديد في الشيخ يحيى الحجوري
- الأصل الثاني: إقحام المتحزب يوسف العنابي لنفسه في باب الأسماء والأحكام الذي لا يتكلم فيه إلا فحول العلماء، وانفراده بكثير من الأحكام العشوائية الجائرة، وتبديع من لم يسبق إلى تبديعه ١٧
- الأصل الثالث: البغض الشديد والعداوة الشديدة لأهل السنة والطعن فيهم وفي مشايخهم ٢٦
- الأصل الرابع: تأثر المتحزب يوسف العنابي الشديد بالفكر التكفيري، حيث ظهرت نزعاته التكفيرية في كثير من أحكامه العشوائية على المخالف ٤٥
- الأصل الخامس: تصريح المتحزب يوسف العنابي بمقاصده السيئة الخطيرة في طلب العلم والدعوة، وأنه إنما يريد بذلك الرفعة والسؤدد - والعياذ بالله - ٥٥
- الأصل السادس: دفاع المتحزب يوسف العنابي عن الحدادية، وتألمه الشديد من جراء هجر أهل السنة لهم ٥٩
- الأصل السابع: سيره على طريقة فالح الحربي في اتهام علماء ومشايخ الدعوة السلفية بالتقصير وعدم الصدع بالحق والسكوت عن الباطل، بل وتقرير الباطل

- والتبجح بنفسه على أنه القائم بهذا الواجب وحده لا شريك له ٦٦
- الأصل الثامن: سير المتحزب يوسف العنابي على طريقة الحدادية في إنكاره تقسيم السلف للمبتدعة إلى دعاة وإلى غير دعاة تأسيساً بمحمود الحداد ٨١
- الأصل التاسع: تفريق المتحزب يوسف العنابي بين جرح الرواة وجرح أهل البدع على طريقة الحدادي فالح الحربي ٨٧
- الأصل العاشر: التحريش بين العلماء والمشايخ لإيقاع الفتن بينهم سالكاً مسلك الحزبيين ٩٢
- الأصل الحادي عشر: الكذب ٩٧
- الأصل الثاني عشر: الشبه الكبير بينه وبين الحدادية وانطباق أخص أوصافهم عليه ١٠٣
- الأصل الثالث عشر: غلو المتحزب يوسف العنابي الفاحش في دماج واعتبارها معقل العلم والسنة الوحيد ١٠٩
- الأصل الرابع عشر: تقرير المتحزب يوسف العنابي لمنهج الموازنات البدعي ١١٧
- الأصل الخامس عشر: اشتراط المتحزب يوسف العنابي قيام الحجة على المخالف في البدع الواضحة بل في الانحرافات العقدية قبل الحكم عليه ١٢٧
- الأصل السادس عشر: تحريم الرويضة يوسف العنابي للتقليد مطلقاً على جميع المكلفين بدون استثناء ١٣٦
- الأصل السابع عشر: استفادة المتحزب يوسف العنابي في مقالاته التي يسودها في الطعن في أهل السنة من رسائل الحزبيين الحدادية ١٤٠
- الأصل الثامن عشر: التألي على الله ١٤٤
- الأصل التاسع عشر: مخالفة المتحزب يوسف العنابي لمنهج أهل السنة في

- اعتبار تنصيب الأئمة في التعديل والتزكية والتوثيق استقلالاً ١٥٢
- الأصل العشرون: لا يشترط الرويضة فيمن يتكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً، أن يكون له سلف فيمن تكلم فيه من الرواة، ولا أن يكون مسبقاً بإمام ١٥٦
- الأصل الواحد والعشرون: اغترار المتحزب يوسف العنابي بنفسه وتعالمة ١٦٧
- الأصل الثاني والعشرون: جهل الرويضة يوسف العنابي وتخبطه في البديهيّات من مسائل العقيدة ١٧٣
- الأصل الثالث والعشرون: تشبع المتحزب يوسف العنابي بالسرققات العلمية .. ١٨٢
- الأصل الرابع والعشرون: الطعن في الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وإساءة القول فيهم ٢٣٠
- الفهرس ٢٣٨

